

المبادئ التوجيهية

# العمل الإكتواري للضمان الاجتماعي



حقوق التأليف والنشر © منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي 2016  
نُشر للمرة الأولى في 2016

يمكن اقتباس مقتطفات من هذا العمل من دون تصريح رسمي شرط أن يُشار إلى مصدرها. ومن المهم كذلك أن يُعتبر كل مبدأ توجيهي فردي عنصرًا مكملاً للقسم الذي ينتمي إليه ضمن الحزمة الكاملة للمبادئ التوجيهية. ولذا ينبغي تدارسه بالاقتران مع باقي المبادئ التوجيهية من نفس القسم (ومع الوثيقة الكاملة بشكل عام) لضمان التقدير الكامل لسياق المبادئ التوجيهية.

أما الطلبات الخاصة للحصول على حقوق الاقتباس أو الترجمة فينبغي تقديمها إلى قسم المنشورات في منظمة العمل الدولية على العنوان التالي: ILO Publications (Rights and Licensing), International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland أو عبر البريد الإلكتروني: [rights@ilo.org](mailto:rights@ilo.org). وترحب منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي بهذه الطلبات.

منظمة العمل الدولية/الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي  
المبادئ التوجيهية بشأن العمل الإكتواري للضمان الاجتماعي/منظمة العمل الدولية، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، جنيف: منظمة العمل الدولية، 2016.  
إدارة الضمان الاجتماعي، العمل الإكتواري، تطوير الإدارة، الممارسات الجيدة.  
ILO ISBN: 9789221312284 (print); 9789221312291 (web pdf)  
ISSA ISBN: 9789284312276 (web pdf)  
متاح أيضًا باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية، وقریبًا بالصينية والروسية.  
02.14.01  
قسم الفهرسة في بيانات النشر التابع لمنظمة العمل الدولية

لا تعبر المصطلحات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي وطريقة عرض المواد فيها عن أي رأي لها، فيما يخص المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم أو سلطاتها أو فيما يخص تعيين حدودها.

وتعود مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات والدراسات وغيرها من المساهمات لأصحابها فقط، ولا يمثل نشرها تأييدًا من منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي للآراء المعبر عنها فيها. ولا تعني الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية تأييد منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي لها، وعدم ذكر أي شركة أو منتج أو عملية تجارية بعينها ليس دليلًا على الاختلاف معها. يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها الرقمية من خلال كبار باعة الكتب ومنصات التوزيع الرقمية أو طلبها مباشرة على البريد الإلكتروني: [ilo@turpin-distribution.com](mailto:ilo@turpin-distribution.com). للمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الإلكتروني: [www.ilo.org/publns](http://www.ilo.org/publns) أو اتصلوا بنا على البريد الإلكتروني: [ilopubs@ilo.org](mailto:ilopubs@ilo.org).

لغة الإنجليزية الأولية باعتبارها اللغة المعتمدة في تطوير المبادئ التوجيهية للإيسا كافة.

المبادئ التوجيهية للإيسا وما يرتبط بها من موارد متاحة على الرابط التالي: [www.issa.int/excellence](http://www.issa.int/excellence)

طُبِعَ فِي سويسرا

# الفهرس

|    |   |
|----|---|
| 1  | مقدمة   |
| 1  | النطاق والأهداف   |
| 4  | هيكلة المبادئ التوجيهية للإيسا ومنظمة العمل الدولية   |
| 5  | المواد الداعمة  |
| 6  | أ. تقييم أنظمة الضمان الاجتماعي   |
| 7  | المبدأ التوجيهي 1. ضرورة إجراء التقييمات الإكتوارية   |
| 8  | المبدأ التوجيهي 2. البيانات   |
| 11 | المبدأ التوجيهي 3. الافتراضات   |
| 14 | المبدأ التوجيهي 4. منهجية التقييم   |
| 16 | المبدأ التوجيهي 5. نموذج التوقع   |
| 18 | المبدأ التوجيهي 6. تحديد قيمة أصول نظام الضمان الاجتماعي  |
| 19 | المبدأ التوجيهي 7. المطابقة   |
| 21 | المبدأ التوجيهي 8. عدم يقين النتائج   |
| 23 | المبدأ التوجيهي 9. إعداد التقارير   |
| 25 | المبدأ التوجيهي 10. الرقابة على العمليات  |
| 27 | المبدأ التوجيهي 11. استعراض الخبير المستقل  |
| 29 | المبدأ التوجيهي 12. اتباع التوصيات الناتجة عن تدقيق العمليات واستعراض الخبير المستقل                    |
| 30 | ب. إدارة عمليات أنظمة الضمان الاجتماعي  |
| 31 | المبدأ التوجيهي 13. تحديد الاستحقاقات   |
| 33 | المبدأ التوجيهي 14. تحديد العوامل الإكتوارية  |
| 35 | المبدأ التوجيهي 15. تحديد معدل العائد المخصص للإيداع في حسابات صندوق الادخار والتأثيرات المالية الناتجة |
| 37 | المبدأ التوجيهي 16. تحديد معدل العائد المخصص للإيداع في الحسابات الافتراضية والتأثيرات المالية الناتجة  |
| 38 | المبدأ التوجيهي 17. الإشراف على حسابات الأفراد الممولة  |
| 40 | المبدأ التوجيهي 18. تحديد معدل تحويل المبالغ المقطوعة إلى دخل   |
| 42 | المبدأ التوجيهي 19. آليات التعديل التلقائي  |
| 43 | ج. المسائل المتعلقة بالاستثمار  |
| 44 | المبدأ التوجيهي 20. إدارة الاستثمار   |

- 46 المبدأ التوجيهي 21. مراعاة الالتزامات في عملية الاستثمار
- 48 المبدأ التوجيهي 22. عملية إدارة الأداء
- 50 المبدأ التوجيهي 23. المساهمة في تقييم الأصول وحسابات الاستحقاقات
- 52 المبدأ التوجيهي 24. إعداد تقارير الاستثمار
- 54 د. إعداد التقارير والتواصل والإفصاح
- 55 المبدأ التوجيهي 25. التواصل بين أعضاء المجلس والإدارة والإكتواري
- 56 المبدأ التوجيهي 26. اعتبارات عملية إعداد التقارير
- 58 المبدأ التوجيهي 27. التزامات مؤسسة الضامن الاجتماعي فيما يتعلق بإعداد التقارير الإكتوارية والتواصل بشأن التغييرات في أحكام النظام
- 59 المبدأ التوجيهي 28. التواصل الفني وغير الفني بشأن المعلومات الإكتوارية
- 61 هـ. إدارة المخاطر وتحليلها
- 62 المبدأ التوجيهي 29. إطار إدارة المخاطر
- 65 المبدأ التوجيهي 30. تحديد المخاطر
- 66 المبدأ التوجيهي 31. قياس المخاطر
- 68 المبدأ التوجيهي 32. تخفيف المخاطر
- 70 المبدأ التوجيهي 33. المساهمة الإكتوارية في إدارة مخاطر النظام
- 73 المبدأ التوجيهي 34. مساهمة الإكتواري في إدارة المخاطر التشغيلية التي تواجه مؤسسة الضمان الاجتماعي
- 75 و. المسائل التنظيمية والمعايير والتوجيه المهني
- 76 المبدأ التوجيهي 35. الامتثال للمتطلبات التنظيمية
- 78 المبدأ التوجيهي 36. الامتثال للمعايير الإكتوارية
- 80 المبدأ التوجيهي 37. الامتثال للمعايير المحاسبية
- 82 المبدأ التوجيهي 38. الامتثال لمتطلبات إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية
- 84 المبدأ التوجيهي 39. المعايير والتوجيهات المهنية الأخرى
- 86 ز. المسائل المتعلقة بالسياسة والاستراتيجية
- 87 المبدأ التوجيهي 40. تصميم نظام ضمان اجتماعي جديد
- 89 المبدأ التوجيهي 41. تقييم نظام الضمان الاجتماعي الجديد وتقدير تكاليفه
- 92 المبدأ التوجيهي 42. اعتبارات التمويل
- 94 المبدأ التوجيهي 43. اعتبارات الاستدامة

|     |   |
|-----|---|
| 96  | المبدأ التوجيهي 44. كفاية الاستحقاقات   |
| 98  | المبدأ التوجيهي 45. الشمول  |
| 101 | المبدأ التوجيهي 46. آثار التغييرات والإصلاحات في الاستحقاقات والتمويل                   |
| 103 | ح. الخبرة المهنية والتوظيف والتدريب في مجال العمل الإكتواري داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي |
| 104 | المبدأ التوجيهي 47. استقلالية الإكتواري   |
| 106 | المبدأ التوجيهي 48. الاختيار بين الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الداخلية والخارجية       |
| 108 | المبدأ التوجيهي 49. المؤهلات  |
| 110 | المبدأ التوجيهي 50. التوظيف والبنية التحتية   |
| 111 | المبدأ التوجيهي 51. تطوير الخبرة المهنية والحفاظ عليها                                  |
| 113 | شكر وتقدير  |



## مقدمة

وضعت المبادئ التوجيهية بشأن العمل الإكتواري للضمان الاجتماعي (والمشار إليها فيما بعد بعبارة المبادئ التوجيهية الإكتوارية للإيسا ومنظمة العمل الدولية) مشاركةً الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية.

## النطاق والأهداف

وضعت هذه المبادئ التوجيهية لتوجيه الإكتواريين وغيرهم من مهنيي الضمان الاجتماعي الذين يوظفون بالعمل الإكتواري في أنظمة الضمان الاجتماعي، إضافة إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي، وصانعي القرارات، والأطراف المعنية الأخرى التي تشرف على العمل الإكتواري أو تراجعها.

وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى توفير إرشادات لمختلف هذه الأطراف المعنية في أعمالها؛ إذ تتعلق بالتخطيط والإدارة والتمويل وتوفير منافع الضمان الاجتماعي. وقد صيغت هذه المبادئ التوجيهية لتوفير قائمة من المسائل التي ينبغي النظر فيها والتوصيات التي ينبغي تنفيذها عند القيام بهذه المهام. وستتغير هذه المهام وفقًا للأطراف المعنية وقد تتضمن إجراء الحسابات الإكتوارية، وتقديم استشارات بشأن السياسة أو صياغتها، والإشراف، وإعداد التقارير، والإدارة، والاتصالات.

وعلى ذلك فالأهداف الرئيسية لتلك المبادئ التوجيهية هي كالاتي:

- تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بالعمل الإكتواري الذي تضطلع به مؤسسات الضمان الاجتماعي أو يُنفذ لصالحها، ودعم الجهود المبذولة لزيادة دقة العمل الإكتواري واتساقه وتحسين قابليته للمقارنة؛
- تقديم إرشادات بخصوص الإجراءات التي ينفذها الإكتواريون في عملهم؛
- تيسير عمل المؤسسات فيما يتعلق بإجراءات الحوكمة ذات الصلة بالعمل الإكتواري؛
- تحسين كفاءة الإجراءات الإكتوارية؛
- تقديم مساعدة عملية للمؤسسات لتيسير امتثالهم للمعايير الإكتوارية؛
- تقديم إرشادات للأفراد أو الهيئات المسؤولة عن قضايا سياسات المشاركة الإكتوارية وعن تنظيم تلك المشاركة.

## المبادئ التوجيهية الإكتوارية للإيسا ومنظمة العمل الدولية والمعايير المهنية القائمة والمستقبلية

تقدم هذه الوثيقة سلسلة من التوصيات بخصوص المبادئ والهيكل والعمليات التي ينبغي تنفيذها والاضطلاع بها لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه. ومن ثم فهي تهدف إلى مساعدة الإكتواريين فيما يبذلون من جهود لاستيفاء المعايير الدولية والوطنية إضافة إلى المتطلبات التنظيمية. ومع ذلك، فالمبادئ التوجيهية الإكتوارية للإيسا ومنظمة العمل الدولية ليست مُلزِمة قانونيًا؛ ولكن ينبغي اعتبارها محدّدًا ومفصّلًا للممارسات الجيدة فيما يخص الهدف الأكبر المتمثل في الارتقاء بالعمل الإكتواري تنفيذًا ومراقبةً.



وينبغي أيضًا ملاحظة أن هذه المبادئ التوجيهية ليست تكرارًا للمعايير الدولية للممارسات الإكتوارية التي حددتها الجمعية الإكتوارية الدولية، ولا بديلًا لها، لا سيما الإصدار الثاني منها الخاص بالضمان الاجتماعي، والأمر نفسه بالنسبة لأي معايير إكتوارية وطنية. وعلى عكس ذلك، فهي تهدف إلى ضمان أن تُزوّد مؤسسات الضمان الاجتماعي الإكتواريين وغيرهم من مهنيي الضمان الاجتماعي القائمين بأعمال إكتوارية بالأدوات اللازمة للائتمثال للإصدار الثاني من المعايير الدولية للممارسات الإكتوارية وغيرها من الممارسات الجيدة المتعلقة بالعمل الإكتواري في أنظمة الضمان الاجتماعي.

### تعريف «العمل الإكتواري» و«الإكتواري»

تهدف المبادئ التوجيهية الإكتوارية للإيسا ومنظمة العمل الدولية إلى دعم العمل الإكتواري المنفذ في المجالات التي تُعتبر مجالات إكتوارية تقليدية وكذلك في مجالات أخرى تكون المساهمة الإكتوارية فيها واسعة الانتشار أو موصى بها.

وفي هذا السياق ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية يتضمن العمل الإكتواري ما يلي:

- الأنشطة الإكتوارية كإعداد التقييمات الإكتوارية لأنظمة الضمان الاجتماعي؛ والأعمال المتعلقة بالحسابات القومية؛ وإعداد التقارير المحاسبية القومية والدولية أو إحداهما؛ وتقييم تأثيرات الاستدامة الناتجة عن التغييرات المقترحة؛ وإجراء الحسابات الإكتوارية اللازمة لتحديد استحقاقات المزايا وإجراءات التمويل. وقد تشمل هذه المهام حساب الالتزامات، والتنبؤ بالتدفقات النقدية، وتحديد العوامل الإكتوارية المختلفة والتشريعات أو القواعد التنظيمية الأخرى التي غالبًا ما تتطلب أن ينفذ هذه المهام إكتواريون مؤهلون؛
- المساهمة الإكتوارية في مجالات من قبيل إدارة الاستثمار ووضع السياسات وإدارة المخاطرة والاتصالات والحوكمة، مع الأخذ في الاعتبار التأثير في الأفراد وتقييم العدالة والإنصاف بين المجموعات المتجانسة وغيرها من المجموعات عندما يمكن للمهارات والقدرات الإكتوارية أن تضيف قيمة لمؤسسة الضمان الاجتماعي أو الهيئة الإدارية.

ما لم يُنص على غير ذلك، ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية فإن لفظة إكتواري تعني:

- الإكتواري الذي توظفه مؤسسة الضمان الاجتماعي مباشرة والإكتواري الاستشاري الذي يُعد التقارير أو يقدم الاستشارات أو المساهمات الأخرى للمؤسسات على أساس تعاقدية، والحاصل على مؤهل لممارسة العمل الإكتواري معترف به محليًا أو دوليًا (ينبغي مراجعة المبدأ التوجيهي 49) أو
- المهني غير الحاصل على مؤهل معترف به لممارسة العمل الإكتواري (مثل الإحصائيين والاقتصاديين) الذي ينفذ عملاً إكتواريًا. وتقر هذه المبادئ التوجيهية بأنه في بعض الحالات قد يشارك العديد من المهنيين غير الإكتواريين في تنفيذ الأعمال الإكتوارية، ومع ذلك فمن المهم أن يكون لدى مهنيي الضمان الاجتماعي من غير الإكتواريين، الذين يشاركون في تقديم خدمات إكتوارية لمؤسسات الضمان الاجتماعي، مؤهلات ذات صلة وأن يتبعوا قواعد السلوك المهني ذات الصلة حسبما وردت في المبدأ التوجيهي 49.

### تشجيع المؤهلات الإكتوارية والاعتراف والتطوير المهني

في حين تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى دعم المشاركين في العمل الإكتواري، إكتواريين وغير إكتواريين، فمن المهم لمؤسسات الضمان الاجتماعي أن تشجع على تطوير مهنة الإكتواري وطنيًا، وأن تقر بقيمة المؤهل الإكتواري المعترف به وأن تواصل التطوير المهني (أنظر المبدأ التوجيهي 51). وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن كل دولة قد



تحدد متطلباتها بخصوص المؤهلات والخبرة والقدرات اللازم توافرها في المهني الذي ينفذ الأعمال الإكتوارية المشار إليها في هذه الوثيقة (وسواءً أُعْتَبِرَ شخصًا «لائقًا ومناسبًا» لتنفيذ المهام المنوطة به أم لا)، فإن هذه المبادئ التوجيهية تشجع هؤلاء الذي يشرفون على العمل الإكتواري على تحديد متطلبات مؤهلة تقرر بأهمية مهنة الإكتواري. وينبغي للسلطات المنظمة والمشرفة أن تراعي المؤهلات الخاصة بأنظمة الضمان الاجتماعي عند تحديد القدرات المطلوبة لتنفيذ العمل الإكتواري. وتشجع المبادئ التوجيهية أيضًا هؤلاء الذين ينفذون عملًا إكتواريًا على الامتثال لمتطلبات التأهيل، والاضطلاع بالتطوير المهني المستمر، واعتماد سلوكيات متوافقة مع الحد الأدنى من مدونة السلوك الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية أو تلك الصادرة عن الجمعية الإكتوارية التي يتمتع الإكتواري بعضويتها.

ويقدم الجزء حاء والمواد الداعمة المرتبطة به مزيدًا من التفاصيل.

### مجالات المشاركة الإكتوارية

قد تؤثر التشريعات و/أو اللوائح أو القواعد الداخلية في مجالات المشاركة الإكتوارية والكفاءات والمؤهلات والمهنية اللازمة للقيام بالعمل الإكتواري.

وتتناول هذه المبادئ التوجيهية الحالات الأربع التي قد تقتضي مشاركة الإكتواريين أو الاضطلاع بالعمل الإكتواري فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي:

- العمل الذي يتعين أن يضطلع به إكتواري مؤهل ومُعترف به (وفقًا للوائح أو غيرها من الصكوك القانونية)؛
- العمل المُهم فيه مشاركة الإكتواريين وقد يقومون بالدور الرئيسي فيه؛
- العمل الذي يُفضل فيه مشاركة الإكتواريين وإسهامهم؛
- العمل الذي يتطلب تطبيق الأساليب الإكتوارية، ولكن في واقع الأمر قد يضطلع به غير الإكتواريين.

وينبغي لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وفقًا لطبيعة عملها، تحديد أي من عناصر العمل التي تندرج تحت الفئات الأربعة المذكورة أعلاه، كما ينبغي توثيق هذا الأمر على الوجه الصحيح ومراجعتة بانتظام. وسيعتمد هذا القرار على عدد من العوامل المختلفة، سواءً كانت عوامل داخلية خاصة بالمؤسسة أم خارجية. وتشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإطار التنظيمي والإشرافي بشأن العمل المعني؛
- جوهرية العمل المضطلع به؛ أي تأثيره المحتمل على الوضع المالي للمؤسسة و/أو نظام الضمان الاجتماعي؛
- الموارد الإكتوارية وعمليات استعراض الأقران القائمة في المؤسسة؛
- تطور الهيئة المهنية الإكتوارية الوطنية ومواردها؛
- الموارد الإكتوارية الخارجية (بالنسبة للمؤسسة) المتاحة؛
- الموارد المهنية الأخرى المتاحة.

## التنسيق مع المهنيين والأطراف المعنية الأخرى

نظرًا لمشاركة الإكتواريين على نطاق أوسع في مختلف جوانب إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي فهناك حاجة مطردة لمزيد من التنسيق والتشاور مع المهنيين والأطراف المعنية الأخرى. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية، فيما يخص مجالات المشاركة المختلفة، متى ينبغي الاضطلاع بهذا التنسيق، وإضفاء الطابع الرسمي عليه عند الاقتضاء. ومتى كان الإكتواري من خارج المؤسسة فمن المهم بصفة خاصة وضع الإجراءات المناسبة واتباعها لضمان الاضطلاع بالتنسيق الفعال والكفء.

## استقلالية المهام

وينبغي أن تسعى مؤسسة الضمان الاجتماعي والسلطات الإشرافية إلى ضمان استقلالية الإكتواري والحفاظ عليها، وهذا يعني عمليًا ضمان تمتع الإكتواري بإمكانية الوصول إلى البيانات بشكل كافٍ، وقدرته على اختيار المنهجية ومجموعة الافتراضات الأكثر ملاءمة المزمع استخدامها، وعدم تأثره باعتبارات خارجية دون لزوم أو خضوعه لضغوط داخلية قد تؤثر على النتائج والتوصيات. وينبغي أن يكون هناك لوائح وتشريعات داعمة لضمان استقلالية مهام الإكتواري، إضافة إلى ضرورة وجود إجراءات يمكن القيام بها متى تعرضت هذه الاستقلالية أو احتُمل تعرضها لتهديد. ويقدم المبدأ التوجيهي 47 مزيدًا من المعلومات بهذا الشأن.

## هيكلية المبادئ التوجيهية للإيسا ومنظمة العمل الدولية

تتألف المبادئ التوجيهية من ثمانية أجزاء منفصلة:

الجزء ألف، تقييم أنظمة الضمان الاجتماعي

الجزء باء، إدارة عمليات أنظمة الضمان الاجتماعي (بما في ذلك حساب الاستحقاقات وتحديد العوامل)

الجزء جيم، المسائل المتعلقة بالاستثمار

الجزء دال، إعداد التقارير والتواصل والإفصاح

الجزء هاء، إدارة المخاطر وتحليلها

الجزء واو، المسائل التنظيمية والمعايير والتوجيه المهني

الجزء زاي، المسائل المتعلقة بالسياسات والاستراتيجية

الجزء حاء، الخبرة المهنية والتوظيف والتدريب في مجال العمل الإكتواري داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي

وضمن كل جزء من الأجزاء تتناول مبادئ توجيهية منفردة العناصر المختلفة للموضوع محل المناقشة. وبني كل مبدأ توجيهي على النحو التالي:

**المبدأ التوجيهي:** يُذكر المبدأ التوجيهي بأكبر قدر ممكن من الوضوح، مع وصف موجز للنقاط الرئيسية التي يركز عليها بخط غليظ.

**المبادئ:** يحدد هذا القسم المبادئ التي يركز عليها المبدأ التوجيهي والهيكل الملائم تنفيذها لمعالجة المسألة.

الآلية: يحدد هذا القسم الخطوات والعمليات الواجب القيام بها لضمان احترام المبادئ التي يركز عليها المبدأ التوجيهي المعني، وتُصمم الآليات المقترحة لضمان وجود ضوابط وعمليات واتصالات وحوافز ملائمة تشجع على اتخاذ القرارات الجيدة، والتنفيذ السليم والآني، والمراجعة والتقييم المنتظمين.

## المواد الداعمة

تتضمن المبادئ التوجيهية الإكتوارية للإيسا ومنظمة العمل الدولية المبادئ التي ينبغي لمؤسسات الضمان الاجتماعي أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بالعمل الإكتواري الخاص بأنظمة الضمان الاجتماعي. ولا يُقصد بها أن تكون دليلاً مفصلاً للعمل الإكتواري أو معايير الممارسة في هذا المجال، بل الهدف منها توجيه مؤسسات الضمان الاجتماعي إلى «ماهية» العناصر التي يتعين أخذها بعين الاعتبار وليس «كيفية» القيام بهذا.

ومن ثم، وانطلاقاً من الدعم المقدم لمؤسسات الضمان الاجتماعي، أعدت الإيسا ومنظمة العمل الدولية مواد داعمة، بما في ذلك الكتيبات الدليلية (كوثيقة منظمة العمل الدولية حول المبادئ التوجيهية الداخلية بشأن التحليل الإكتواري لنظام المعاشات التقاعدية الوطني المشمول بالضمان الاجتماعي) ونماذج الممارسات الجيدة والمراجع الخارجية ودراسات الحالة التي ستساعد مؤسسات الضمان الاجتماعي على ترجمة هذه المبادئ إلى واقع ملموس.

يمكن الوصول إلى هذه المواد الداعمة في وثيقة منفصلة، وعن طريق الروابط المتاحة على الموقع الإلكتروني المخصص للمبادئ التوجيهية.

## أ. تقييم أنظمة الضمان الاجتماعي

تهدف تقييمات أنظمة الضمان الاجتماعي إلى تقييم سلامتها الإكتوارية. ويمكن تعريف السلامة الإكتوارية بطرق شتى، وينبغي أن تحدد مؤسسات الضمان الاجتماعي تدابير السلامة المناسبة لوضعها ونظامها. وكما ورد في المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن الحوكمة الرشيدة (المبدأ التوجيهي 59)، فإنه يتعين على نظام الضمان الاجتماعي الاضطلاع بتقييمات إكتوارية منتظمة لرصد الاستدامة وغيرها من العناصر الرئيسة.

وتتناول المبادئ التوجيهية في هذا الجزء العناصر الرئيسة للتقييم الإكتواري ومسؤوليات الإكتواري والإجراءات التي ينبغي لمؤسسة الضمان الاجتماعي الاضطلاع بها بغية ضمان وفاء الإكتواريين بواجباتهم المهنية.

وسيتوقف النهج المُتبع على ما إذا كان نموذج التقييم الإكتواري قد وضع داخليًا على يد مؤسسة الضمان الاجتماعي أم قد أُجري باستخدام نموذج وضعته جهة ما خارج نطاق المؤسسة. وفي هذه الحالة الأخيرة، سيختلف النهج مجددًا وفقًا لما إذا كانت المؤسسة تضطلع بالتقييم بنفسها، أم عن طريق مورد إكتواري خارجي. وفي حين يركز هذا الجزء أساسًا على الحاليتين الأوليين، فمن اللازم أيضًا إجراء بعض العمليات الملائمة حينما يُجرى التقييم خارجيًا، ولا بد من امتثال المستشارين الخارجيين للمبادئ التوجيهية ومعايير الممارسة الإكتوارية ذات الصلة.

## المبدأ التوجيهي 1. ضرورة إجراء التقييمات الإكتوارية

تكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي إجراء التقييمات الإكتوارية المنتظمة لتقييم الوضع المالي لبرامج الضمان الاجتماعي ورصده. كما تكفل أيضاً إجراء تقييم إكتواري عند بدء أي برنامج جديد، أو كلما طرأ تغيير جوهري على أي من البرامج القائمة.

وتُعزى ضرورة التقييمات الإكتوارية في المقام الأول إلى تقييم استدامة برامج الضمان الاجتماعي، لكنها قد تكون ضرورية أيضاً لتقييم مدى ملاءمة النظام ووضعه المالي واعتبارات تمويله. وتؤثر نتائج التقييمات الإكتوارية أيضاً في قرارات الاستثمار، وحسابات الاستحقاقات والتواصل والإفصاح. ينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية 26 و41 و43 و46، والمبدأ التوجيهي 59 من المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن الحوكمة الرشيدة.

### المبادئ

- ينبغي أن تعزز مؤسسة الضمان الاجتماعي التشريعات ذات الصلة التي تقتضي إجراء تقييمات إكتوارية منتظمة للبرامج القائمة وكلما طرأ تغيير جوهري عليها.
- ينبغي أن تكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي إتاحة الموارد لضمان الاضطلاع بالتقييمات على نحو منتظم، وينبغي أيضاً أن تراعي إدارة الموارد الحالات التي تقتضي إجراء تقييمات تكميلية أو تحديثية.
- ينبغي أن تكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي، عند المشاركة في وضع برامج جديدة للضمان الاجتماعي، إجراء تقييم إكتواري لتقييم مدى ملاءمة الاستحقاق وتصميم التمويل، وفي هذا الصدد يقدم المبدأ التوجيهي 41 مزيداً من المعلومات بشأن تقييم برامج الضمان الاجتماعي الجديدة.

### الآلية

- ينبغي أن تدعم مؤسسة الضمان الاجتماعي السلطات المعنية في تحديد الحالات التي تقتضي إجراء تقييم إكتواري (سواء كان منتظماً أم تكميلياً أم تحديثياً)، وكذلك العوامل التي تؤثر على هذا الخيار (كمستويات الجوهرية على سبيل المثال). وينبغي أيضاً أن توفر المعلومات وأن تسدي المشورة اللازمة فيما يتعلق بنطاق التقييم وأهدافه، إضافة إلى الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح. ويساعد المبدأ التوجيهي 46 على تحديد الحالات التي قد تتطلب إجراء تقييم إكتواري تكميلي أو تحديثي.
- ينبغي أن تقدم مؤسسة الضمان الاجتماعي توجيهات إلى السلطات بشأن الوتيرة المثلى لإجراء التقييمات الإكتوارية، ويرد في المبدأين التوجيهيين 26 و43 مزيداً من التفصيل بشأن هذه المسألة.
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي، في حالة عدم وجود متطلبات تشريعية، سياسة داخلية بشأن الحاجة إلى إجراء التقييم الإكتواري واتباعها، ولا بد من توثيق هذه السياسة ومراجعتها على نحو منتظم (على يد خبير خارجي مستقل عند الاقتضاء) والتصرف على أساسها.

## المبدأ التوجيهي 2. البيانات

تكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي توافر بيانات موثوقة وكافية لأداء العمل الإكتواري، وتتولى المؤسسة مسؤولية إدارة البيانات المتعلقة بالمشاركين في نظام الضمان الاجتماعي وأحكامه، وكذلك الامتثال لتشريعات خصوصية البيانات والمعايير الوطنية في هذا الصدد. ويقدم الإكتواري رأيه بشأن مدى كفاية البيانات وموثوقيتها، ويوضح أي تعديل طرأ على البيانات وتأثيرات البيانات المنقوصة في نظام الضمان الاجتماعي والمشاركين فيه، ويقدم توصياته بشأن تحسين نوعية البيانات.

وكفاية البيانات وموثوقيتها أحد العناصر الأساسية اللازمة لإجراء أي نوع من الأعمال الإكتوارية، وتعتمد متطلبات البيانات على نوع العمل المضطلع به، وهيكل الاستحقاق الخاص بنظام الضمان الاجتماعي (بما في ذلك تصميم الاستحقاق وهيكله التمويلي)، وطبيعة التحليل الإكتواري وهدفه، ومتطلبات إعداد التقارير، وأي متطلبات قانونية أو تنظيمية بشأن التحليل أو إعداد التقارير.

ويتطلب العمل الإكتواري المعني بتقييم الاستدامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي بياناتٍ محدثة خاصة بالنظام محل التقييم وكذلك البيانات الديموغرافية والاقتصادية الكلية العامة اللازمة لتحديد الإطار الديموغرافي والاقتصادي الكلي للعمل الإكتواري. وتشمل البيانات التي تمكّن من إجراء التقييمات البيانات الخاصة بالمستفيدين والمشاركين الحاليين، والمعلومات المتعلقة بقواعد النظام الحالية والسابقة، فضلاً عن أي تغييرات في هذه القواعد يُخطط لها أو يُنظر في إجرائها مستقبلاً (مثل صيغة الاستحقاق، وحزمة الاستحقاقات الأساسية، وأهلية الحصول على الاستحقاقات وأساس الاشتراك). وينبغي أن يراعي الإكتواري التجارب السابقة (مثل التضخم، وزيادة الرواتب، ومعدل عوائد الاستثمارات، ومعدلات الوفيات والاعتلال، ومعدلات التقاعد، وعدد زيارات العيادات الداخلية والخارجية ووتيرتها وتكاليف الوحدة) عند وضع الافتراضات المناسبة بشأن المستقبل.

ولا بد أن تراعي البيانات المتاحة للعمل الإكتواري معايير الموثوقية والكفاية، وتعني الكفاية هنا أن تمكّن البيانات الإكتواريّ مما يلي:

- وضع الافتراضات الديموغرافية والاقتصادية الملائمة التي تمكنه من التوقع على نحو سليم، والتي تمكنه خصم التدفقات النقدية المستقبلية لنظام الضمان الاجتماعي حسب الاقتضاء؛
- إجراء الحسابات الإكتوارية المطلوبة؛
- وضع منهجيات التقييم والحساب وإقرارها؛
- تحليل التجارب الديموغرافية والمالية والاستثمارية السابقة لنظام الضمان الاجتماعي حتى يتسنى مقارنة النتائج بالأهداف الاجتماعية ومطابقة التجربة الناشئة مع الافتراضات الإكتوارية؛
- القيام بأي نوع آخر من الأعمال الإكتوارية الذي يراه الإكتواري أو مؤسسة الضمان الاجتماعي ضرورياً؛

وتعني الموثوقية أن تكون البيانات:

- ذات صلة؛
- مكتملة؛
- محدثة؛

- متسقة داخليًا؛
  - سلسلة من البيانات السابقة التي تتناول مدة ماضية كافية؛
  - متسقة مع البيانات الواردة من مصادر الأخرى.
- وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما القسم (ألف 5-) بعنوان «إدارة البيانات والمعلومات».

## المبادئ

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي المسؤوليات فيما يتعلق بإدارة البيانات داخل المؤسسة بما في ذلك تحديد المسؤول عن إدارة العملية وعمليات استعراض الأقران، وينبغي أن تكفل عملية إدارة البيانات أمنَ البيانات (بما في ذلك الإجراءات الاحتياطية التفصيلية)، ومراعاة أي متطلبات قانونية فيما يتعلق بخصوصية البيانات.
- ينبغي أن تكون متطلبات البيانات الموضوعية بعناية موثقةً ومسوّغةً، وأن تراعي الاحتياجات المحددة للبرامج التي تتطلب العمل الإكتواري، وكذا الأساليب والنماذج الإكتوارية المعتمدة لإجراء التقييمات. وينبغي أن تتضمن عملية التوثيق ما يلي:
  - تحديد عناصر البيانات؛
  - وصف استخدام البيانات؛
  - ذكر مصادر البيانات.
- ينبغي أن يكون لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي إجراءات منظمة وموثقة توثيقًا جيدًا بشأن إعداد طلبات البيانات لمزودي البيانات الداخليين والخارجيين.
- ينبغي أن تنشئ مؤسسات الضمان الاجتماعي عملية تدقيق بيانات منظمة وموثقة توثيقًا جيدًا تُعنى باختبار اتساق البيانات، فضلًا عن اتساقها مع المصادر الخارجية (كالقوائم المالية المدققة).
- ينبغي جمع البيانات باستخدام النهج التسلسلي، ويتولى الإكتواري مسؤولية تحديد النهج الملائم لتجميع البيانات في حالة استخدام البيانات المجمعة في التقييم الإكتواري. وينبغي تقييم أثر استخدام البيانات المجمعة في النتائج في مقابل البيانات الفردية وإبلاغ الأطراف المعنية بشأنه على النحو المناسب.
- يشكل نقص البيانات، بشأن أحد أنظمة الضمان الاجتماعي المستحدثة على سبيل المثال، تحديًا كبيرًا أمام مهنيي الضمان الاجتماعي. وفي مثل هذه الحالات، قد يحتاج الإكتواري إلى الاعتماد على بيانات واردة من مصادر وبرامج أخرى، وينبغي أن ينسق مع الوكالات والأطراف المعنية الأخرى لضمان استخدام البيانات الأكثر ملاءمة.

## الآلية

- ينبغي أن يكون لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي ومسؤوليها وإكتوارييها فهم واضح لمتطلبات البيانات.
- ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من احتفاظ المسؤول عن نظام الضمان الاجتماعي بقاعدة بيانات طويلة كافية وموثوق بها فيما يتعلق بالمشاركين في نظام الضمان الاجتماعي.



- ينبغي القيام بإجراءات تدقيق البيانات بصورة منتظمة، كما ينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات ضوابط ملائمة للتحقق من «المعقولية» لضمان الاتساق مع البيانات المقدمة للتحليلات الإكتوارية السابقة ولأنظمة الضمان الاجتماعي الأخرى في البلاد حسب الاقتضاء.
- ينبغي أن تكون البيانات المقدمة للإكتواري بصيغة قابلة للاستخدام.
- عند الحاجة إلى بيانات خارجية، ينبغي أن تُيسر مؤسسة الضمان الاجتماعي الوصول إلى البيانات التي تحتفظ بها الوكالات الحكومية الأخرى من خلال:
  - تعزيز التشريعات التي تمكن من الوصول إلى هذه البيانات،
  - إبرام اتفاقيات مع مؤسسات أخرى بشأن الوصول إلى البيانات.
- فيما يتعلق بأنظمة الضمان الاجتماعي المنشأة حديثاً أو الحالات الأخرى، عندما يكون هناك نقص في البيانات الكافية والموثوق بها، ينبغي أن تستكشف مؤسسة الضمان الاجتماعي سبلاً لإبرام اتفاقيات مع المؤسسات الوطنية أو الدولية إضافة إلى مقدمي الخدمات الخارجيين من أجل الحصول على المعلومات التي يمكنها تلبية احتياجات الإكتواري فيما يخص البيانات.
- قد تكون البيانات منقوصة أو متقادمة، بالنسبة للأنظمة الجديدة أم القائمة على حد سواء، وفي هذه الحالة، ينبغي أن ينسق الإكتواري مع مؤسسة الضمان الاجتماعي بشأن أفضل النهج الواجب اتباعها، وقد يشمل هذا استخدام تقديرات تقريبية كمتوسط البيانات. وينبغي أن يذكر الإكتواري الآثار المترتبة على مثل هذه النهج في دقة التحليل تفصيلاً وتوثيقها، وإبلاغ مؤسسة الضمان الاجتماعي بهذا التحليل.
- ينبغي أن يمثل الإكتواري المسؤول عن التحليل لمعايير الممارسة الإكتوارية الوطنية والدولية إضافة إلى المبادئ التوجيهية الأخرى ذات الصلة و/أو أي منها، بما في ذلك الإصدارين الأول والثاني من المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية التي توضح متطلبات البيانات، وإجراءات التحقق من البيانات وتدقيقها، واستخدام البيانات المنقوصة والكشف عن أوجه القصور، إضافة إلى الجوانب الأخرى المتعلقة بالبيانات.

## المبدأ التوجيهي 3. الافتراضات

الافتراضات المستخدمة لتقييم أنظمة الضمان الاجتماعي كافية لتقييم تلك الأنظمة وفقاً لأهدافها المالية، ومتسقة مع البيئة الاجتماعية الاقتصادية الشاملة في البلاد. ويجمع وضع الافتراضات بين تحليل الاتجاهات التاريخية والنهج التطلعي. وتحدد مؤسسات الضمان الاجتماعي المسؤوليات الرئيسة للإكتواري في عملية وضع الافتراضات، ويقدم الإكتواري رأيه بشأن مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في العمل الإكتواري ومدى ملاءمتها فردياً وکلياً.

وتشمل برامج الضمان الاجتماعي، بطبيعتها، شرائح عريضة من السكان؛ لذلك غالباً ما تكون هناك حاجة إلى افتراضات اقتصادية وديمقراطية على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى البلد لأغراض إجراء تقييمات الضمان الاجتماعي. وغالباً ما يكون وضع الافتراضات الخاصة بتقييمات الضمان الاجتماعي ممارسة مشتركة تتضمن مساهمات من أطراف عديدة: خبراء من مؤسسات الضمان الاجتماعي، ومؤسسات حكومية مختلفة، وهيئات خبراء مستقلة. وإضافة إلى ذلك قد تكون بعض الافتراضات نصت عليها تشريعات أو قدمتها مؤسسات حكومية متعددة.

### المبادئ

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي المسؤوليات فيما يتعلق بوضع الافتراضات، وينبغي تحديد دور الإكتواري ومسؤولياته في عملية وضع الافتراضات تحديداً واضحاً.
- ينبغي أن تضمن مؤسسة الضمان الاجتماعي استقلالية الإكتواري وضمان عدم ممارسة أي طرف تأثيراً لا لزوم له، وعلى وجه الخصوص إذا كانت الافتراضات المستخدمة لا تمثل أفضل تقديرات الإكتواري، فينبغي تقديم نتائج بديلة تستند إلى افتراضات قائمة على أفضل التقديرات. وإضافة إلى ذلك ينبغي تقديم التسويغ لمثل هذا الانحراف عن أحسن التقديرات إلى الإكتواري إذا كان التأثير جوهرياً.
- ينبغي تحديد الافتراضات المطلوبة لتقييم نظام الضمان الاجتماعي وتسويغها وتوثيقها، وينبغي لهذه المتطلبات أن تراعي ما يلي:
  - أحكام نظام الضمان الاجتماعي؛
  - العوامل المؤثرة في الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للسكان المشمولين بنظام الضمان الاجتماعي؛
  - سياسة تمويل نظام الضمان الاجتماعي وسياسة الاستثمار، حسب الاقتضاء؛
  - أي سياسات و/أو ترتيبات، أو أيهما، مما قد يؤثر على تمويل النظام (مثل الترتيبات مع مقدمي الخدمات الصحية، والاتفاقيات الجماعية، وما إلى ذلك)؛
  - المنهجية المستخدمة في تقييم نظام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك تعريفات الإجراءات الإكتوارية محل التقييم؛
  - متطلبات نموذج التقييم.
- ينبغي أن يقيّم الإكتواري جوهرية الافتراضات المختلفة؛ أي مدى أهمية حجم التغيير في نتائج التقييم وطبيعته عندما تكون ثمة تغييرات في قيم الافتراضات المختلفة. وينبغي استخدام هذا التحليل لتحديد الموارد المزمع تخصيصها لوضع الافتراضات المناسبة والسيناريوهات البديلة، والإشارة مثلاً إلى الحالات

التي يمكن فيها استخدام تقديرات أوسع نطاقاً، وينبغي موازنة الموارد المستخدمة في وضع الافتراضات الفردية (الوقت والموارد الشخصية والمالية) مع التأثير المحتمل في دقة النتائج ومدى الموثوقية بها.

■ ينبغي أن تضمن مؤسسة الضمان الاجتماعي الوصول إلى المعارف ذات الصلة ومصادر المعلومات اللازمة لوضع الافتراضات.

■ ينبغي توثيق عملية وضع الافتراضات، إضافة إلى الأساس المنطقي للافتراضات النهائية. وينبغي أن يشمل التوثيق:

- السياق الاجتماعي الاقتصادي للافتراض؛
- تحليل الاتجاهات والخبرات السابقة؛
- الطرائق المستخدمة في وضع الافتراضات؛
- الأساس الذي بُنيت عليه الافتراضات؛ كالتجربة التاريخية، والرأي، والمتطلبات التشريعية، واستخدام الخبرات الخارجية، وما إلى ذلك؛
- الافتراضات النهائية؛
- مقارنة الافتراضات بالخطط الاقتصادية الوطنية، والتنبؤات والتوقعات الديموغرافية إن وُجدت؛
- مصادر المعلومات المستخدمة في عملية وضع الافتراضات.

■ إذا كانت الافتراضات تنص عليها تشريعات (مثل معدلات الوفيات، ومعدلات الخصم المزمع استخدامها لحساب عوامل التخفيض الإكتواري) فينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من أن تظل هذه الافتراضات مناسبة في سياق البيئة الديموغرافية والاقتصادية للبلد. وإذا لم تكن كذلك فينبغي أن تبدأ مؤسسة الضمان الاجتماعي عملية مراجعة الافتراضات المنصوص عليها في التشريعات وتحديثها.

## الآلية

■ ينبغي أن تزود مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواري بإمكانية وصول مناسبة إلى المعلومات والمعارف اللازمة لوضع الافتراضات، وعلى وجه الخصوص ينبغي لها:

- تيسير الوصول إلى البيانات الوطنية والدولية المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية، والمتعلقة بالتوقعات الاقتصادية والمالية قصيرة الأجل الصادرة عن المؤسسات والخبراء الوطنيين والدوليين المعترف بهم؛
- ضمان الوصول إلى البيانات المتعلقة بالخبرة في أنظمة الضمان الاجتماعي؛
- تيسير التعاون بين الإكتواري وهيئات الخبراء الوطنية والدولية في المجالات ذات الصلة بوضع الافتراضات.

■ في الحالات التي لا تمثل فيها الافتراضات المستخدمة في التحليل أفضل تقديرات الإكتواري ينبغي أن تدرس كل من مؤسسة الضمان الاجتماعي والأطراف المعنية الأخرى النتائج البديلة المستندة إلى افتراضات الإكتواري القائمة على أفضل التقديرات وتوثيق هذه النتائج.

■ يلزم وضع مجموعة افتراضات إضافية تبين عدم يقين النتائج (حسبما ورد في المبدأ التوجيهي 8).

- في حالة الافتراضات المنصوص عليها في التشريعات ينبغي أن تطلب مؤسسة الضمان الاجتماعي من الإكتواري إجراء دراسات خبرة للافتراضات (مثل دراسات الوفيات) ليتسنى تقييم ملاءمة هذه الافتراضات، وينبغي إجراء دراسات الخبرة هذه على أساس منتظم، وينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من مصداقية البيانات المستخدمة في مثل هذه الدراسات إحصائيًا.
- فيما يتعلق بأنظمة الضمان الاجتماعي المنشأة حديثًا والمؤسسات الأخرى، عندما يكون هناك نقص في المعلومات اللازمة لوضع الافتراضات ينبغي أن تستكشف مؤسسة الضمان الاجتماعي سبلًا لإبرام اتفاقيات مع أنظمة ضمان اجتماعي أخرى، وطنية و/أو دولية، لكي تحصل على المعلومات التي يمكنها تلبية متطلبات الإكتواري.
- ينبغي أن يمثل الإكتواري المسؤول عن التحليل، لمعايير الممارسة الإكتوارية الوطنية والدولية و/أو غيرها من المبادئ التوجيهية ذات الصلة أو أي منها بما في ذلك الإصدار الثاني من المعايير الدولية للممارسات الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية والتي توضح عملية وضع الافتراضات.

## المبدأ التوجيهي 4. منهجية التقييم

تتسق منهجية التقييم مع نهج التمويل الخاص بنظام الضمان الاجتماعي وتمكّن من إجراء التقييم الإكتواري لتدابير استدامته أو مؤشراتنا، ويقدم الإكتواري رأيه بشأن مدى ملاءمة المنهجية.

وغالباً ما تكون مسؤولية اختيار المنهجية المستخدمة لتقييم الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي على عاتق مؤسسات الضمان الاجتماعي، وقد تحدد التشريعات بعض عناصر المنهجية التي ينبغي استخدامها على الأقل. ينبغي أن يشير الإكتواريون على مؤسسة الضمان الاجتماعي وصانعي السياسات، في نهاية المطاف، بشأن اختيار منهجية التقييم والتدابير الملائمة للسلامة المالية (وقد نوقشت السلامة المالية بمزيد من التفصيل في المبدأين التوجيهيين 42 و43). وتتناول المبادئ التوجيهية 40 و41 و42 و43 بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تقييم الوضع المالي لأنظمة الضمان الاجتماعي الجديدة والمعدلة.

### المبادئ

- ينبغي أن تقيّم مؤسسة الضمان الاجتماعي منهجيات التقييم المختلفة لتحديد:
  - مدى ملاءمتها للتقييم الإكتواري لاستدامة نظام الضمان الاجتماعي والتدابير الإكتوارية؛
  - مدى ملاءمتها لأهداف التقييم الإكتواري الأخرى، كتحليل ملاءمة الاستحقاقات ومعقولية تكلفتها على سبيل المثال؛
  - مدى اتساقها مع نهج التمويل الخاص بنظام الضمان الاجتماعي وسياسة تمويله؛
  - مدى قدرتها على تقييم ما إذا كانت أهداف تمويل نظام الضمان الاجتماعي (كاستقرار معدل الاشتراكات، أو ضمان الاستحقاقات، أو مستويات الاشتراكات أو الاستحقاقات) قابلةً للتحقيق أم لا؛
- ينبغي أن تتمتع منهجية التوقع بالمرونة كي تكون قادرة على التجاوب مع التغيرات المحتملة في تصميم النظام (كالتغيرات التي تطرأ على الأحكام المتعلقة بالاستحقاقات، وأساليب التأشير، وشروط الأهلية، والجمع بين استحقاقات مختلفة، ومقدمي الخدمات المفضلين، وغيرها).
- ينبغي أن تعهد مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى الإكتواريين مسؤولية تقييم مدى ملاءمة منهجيات التقييم أو أن تلتزم منهم المشورة الإكتوارية الرسمية بشأن مدى ملاءمة هذه المنهجيات، على الأقل.
- في حالة وجود منهجية تقييم تنص عليها التشريعات ينبغي أن تراجع مؤسسة الضمان الاجتماعي، بمساعدة الإكتواريين، مدى ملاءمتها على أساس منتظم.
- إذا ارتئي عدم ملاءمة المنهجية المنصوص عليها في التشريعات أو أي من عناصرها ينبغي أن تباشر مؤسسة الضمان الاجتماعي بإدخال تعديلات تشريعية عليها.

### الآلية

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي أهداف تمويل نظام الضمان الاجتماعي وأن تضع تدابير الاستدامة. وينبغي الاضطلاع بذلك مع مراعاة مضمون المبدأ التوجيهي 42 بشأن التمويل واعتبارات التمويل، والمبدأ التوجيهي 58 من المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن الحوكمة الرشيدة.

- ينبغي أن يتأكد الإكتواري من أن منهجية التقييم تعكس بشكل صحيح جميع مصادر تمويل نظام الضمان الاجتماعي؛ كأرباب العمل، والموظفين و/أو مساهمات الدولة، والحصيلة العامة لإيرادات الضرائب المخصصة، وعائدات الاستثمار، وغيرها.
- ينبغي أن يحدد الإكتواري مدة التوقع الملائمة؛ فقد يؤدي تطويل مدة التوقع إلى نتائج أكثر وجهة ودقة وملاءمة، إلا أنه كلما طالت هذه المدة، ازدادت حالة عدم اليقين التي تحيط بالتوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية.
- ينبغي أن يتخذ الإكتواري قراراً يحدد ما إذا كان ينبغي استخدام منهجية مجموعة مفتوحة أم مغلقة. وتمثل الأنظمة الممولة جزئياً وأنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول عقوداً اجتماعية يسمح بموجبها المشتركون الحاليون، في أي سنة بعينها، باستخدام اشتراكاتهم في دفع الاستحقاقات للمستفيدين الحاليين؛ ومن ثم تنشأ بموجب هذه العقود مطالبات للمشاركين الحاليين والسابقين في اشتراكات المشتركين المستقبليين. وينبغي أن يراعي التقييم السليم للاستدامة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي هذه المطالبات، سواءً كانت أنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول أم الأنظمة الممولة جزئياً بوسائل شتى (بما في ذلك من خلال ميزانيتها العمومية). وتراعي منهجية المجموعة المفتوحة اشتراكات المشاركين الحاليين والمستقبليين في النظام واستحقاقاتهم، وتعد الأكثر ملاءمة لأنظمة الضمان الاجتماعي الممولة جزئياً وأنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول، ويمكن استخدامها أيضاً في الأنظمة التي تهدف إلى تمويل الاستحقاقات تمويلًا كاملاً. أما منهجية المجموعة المغلقة فتراعي المشاركين الحاليين في النظام فقط، وهي تلائم الأنظمة التي تهدف إلى تمويل الاستحقاقات تمويلًا كاملاً فحسب.
- في حالة إجراء التقييمات الإكتوارية للأنظمة القائمة على الحالات الطارئة (كأنظمة المعاشات التقاعدية ذات الاستحقاقات المحددة، وبرامج الإعاقة، والأنظمة الصحية، وغيرها)، ينبغي أن تستند منهجية التقييم إلى توقعات التدفق النقدي على مستوى المجموعات المتجانسة التي تأخذ في الاعتبار تطور هيكل العمر والجنس لدى أعضاء النظام والمستفيدين منه إضافة إلى أحكام الاستحقاقات في هذا النظام.
- ينبغي أن يمثل الإكتواري المسؤول عن التحليل لمعايير الممارسة الإكتوارية الوطنية والدولية إضافة إلى المبادئ التوجيهية الأخرى ذات الصلة، أو أي منها، بما في ذلك الإصدار الثاني من المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية، والتي تصف المنهجيات المستخدمة في التقييمات الإكتوارية.

## المبدأ التوجيهي 5. نموذج التوقع

يقوم نموذج التوقع على مبادئ سليمة من الناحية الإكتوارية، وبإمكانه تقييم الأحكام الجوهرية لنظام الضمان الاجتماعي، وتوقع تدفقاته النقدية على مدار مدة التوقع ذات الصلة، وتقييم تدابير الملاءمة والاستدامة المختارة، حسب الاقتضاء.

### المبادئ

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي، بالتشاور مع الإكتواري، ما إذا كان يجب استخدام نموذج توقع حتمي أم احتمالي أم مختلط (أي نموذج حتمي يتسم ببعض عناصر النموذج الاحتمالي) لإجراء تقييم نظام الضمان الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد ما إذا كان ينبغي للنموذج أن يكون نموذجًا قائمًا على العوامل الكلية أم نموذج المحاكاة الجزئية القائم على احتمالات التحول أم نموذجًا مختلطًا يدمج بين الاثنين، وتجدر الإشارة هنا إلى إمكانية استخدام أكثر من نموذج.
- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي ما إذا كان ينبغي استخدام نموذج توقع مطور داخليًا أم خارجيًا، وينبغي القيام بهذا التقييم على فترات منتظمة وأن تُوثق نتائجه.
- في حالة استخدام نموذج داخلي، ينبغي أن يشارك الإكتواريون في تطوير نموذج التوقع والتحقق منه وصيانته، وينبغي أن توفر مؤسسة الضمان الاجتماعي الموارد الملائمة للإكتواريين داخل المؤسسة لتطوير نموذج داخليًا.
- في حالة استخدام نموذج خارجي والذي سيتولى إدارته موظفو مؤسسة الضمان الاجتماعي، ينبغي أن تتسم عملية الاختيار بالتنافسية والشفافية، وينبغي تقييم مدى ملاءمة النموذج فضلًا عن توافر التدريب والوثائق والدعم التقني المستمر. وينبغي أن يشارك الإكتواريون أيضًا بنشاط في هذه العملية، كما ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من وجود فهم كامل للنموذج بما في ذلك المنهجية المستخدمة واستجابة النموذج للافتراضات المختلفة.
- متى اضطلع مورد خارجي بعملية التقييم باستخدام نموذج خارجي، ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من ملاءمة النموذج المستخدم واضطلاع المورد الإكتواري الخارجي المذكور بعملية التقييم على النحو الملائم. ويتضمن هذا أيضًا إجراء عمليات استعراض الأقران لدى المورد الإكتواري الخارجي (انظر المبدأ التوجيهي 48).
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري إجراءات سليمة لإدارة النموذج، وعلى وجه الخصوص لا بد أن يكون نموذج التوقع شفافًا وموثقًا توثيقًا جيدًا.
- ينبغي أن يمثل الإكتواري للمعايير الوطنية أو الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الإصدار الأول (أ) من المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية: «إدارة النماذج»، عند وضع إجراءات إدارة النموذج.
- ينبغي أن تخصص مؤسسة الضمان الاجتماعي الموارد البشرية والميزانية اللازمة لتعهد النموذج، وتوفير التدريب والدعم التقني المستمر بشأنه.



## الألية

■ عند اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان ينبغي أن يستند نموذج التوقع إلى المنهجية الحتمية أم الاحتمالية، ينبغي أن يقيم الإكتواري مزايا كلا المنهجيتين وعيوبهما. وغالبًا ما تنطوي أنظمة الضمان الاجتماعي على ترتيبات معقدة يصعب جدا نمذجتها باستخدام المنهجية الاحتمالية وحدها، ومع ذلك قد يكون من المجدي النظر في إدماج عناصر المنهجية الاحتمالية في نموذج التوقع حسب الحاجة (كما في حالة ضرورة قياس الآثار التوزيعية للاستحقاقات)، وفي بعض الحالات يمكن استخدام عدة نماذج تكميلية.

■ عند تقرير ما إذا كان ينبغي تصميم نموذج التوقع داخليًا، ينبغي أن تقيم مؤسسة الضمان الاجتماعي الأنظمة التي تتولى المؤسسة مسؤوليتها، وتوافر الخبرات التقنية حاليًا ومستقبلًا داخل المؤسسة، إضافة إلى الموارد البشرية، والموارد التكنولوجية اللازمة لتصميم نموذج التوقع وتعهده.

■ ينبغي أن يحدد الإكتواريون متطلبات النموذج المفصلة التي ستساعد مؤسسة الضمان الاجتماعي على اتخاذ القرارات فيما يتعلق باختيار النموذج .

■ تشمل متطلبات النموذج، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- قدرة النموذج على التعامل مع عدد كاف من احتمالات التحول المرتبطة بحالات الطوارئ ذات الصلة بنظام الضمان الاجتماعي (مثل الوفيات، والعجز، والاعتلال، وغيره)؛
- متطلبات محددة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بجميع عناصر إيرادات نظام الضمان الاجتماعي ونفقاته؛
- المتطلبات المتعلقة بطول مدة التوقع؛
- قدرة النموذج على التوقع بشأن المنضمين الجدد إلى نظام الضمان الاجتماعي (توقعات المجموعة المفتوحة)؛
- قدرة النموذج على التوقع استنادًا إلى مجموعات كبيرة مثل سكان البلاد.

■ متى كانت مؤسسة الضمان الاجتماعي مسؤولة عن استخدام النموذج، ينبغي أن توفر التدريب الملائم فيما يتعلق بنموذج التوقع لضمان امتلاكها الخبرات التقنية الملائمة.

■ في حالة تصميم نموذج داخلي واستخدامه، ينبغي أن يتناول هذا التدريب تصميم النموذج وأسلوب عمله وإجراء عملية استعراض الأقران للنتائج التي يتمخض عنها النموذج.

■ أما في حالة استخدام نموذج خارجي وعندما يُجرى التقييم داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي، ونظرًا لأنه عادة ما تقع المسؤولية الكاملة عن تصميم النموذج على عاتق مقدم الخدمة الخارجي، ينبغي أن يتخذ الإكتواريون في مؤسسة الضمان الاجتماعي جميع التدابير اللازمة لضمان فهمهم النموذج بما في ذلك المنهجية المستخدمة والافتراضات التي يستند إليها فهمًا كافيًا. وينبغي توفير التدريب فيما يتعلق بأسلوب عمل النموذج وإجراء عملية استعراض الأقران للنتائج التي يتمخض عنها.

■ عند تغيير النموذج (كالانتقال من نموذج خارجي إلى آخر داخلي)، ينبغي أن يستنسخ الإكتواري النتائج الصادرة عن النموذج القديم مع النموذج الجديد وتوضيح أي اختلافات جوهرية.

## المبدأ التوجيهي 6. تحديد قيمة أصول نظام الضمان الاجتماعي

يتسق الأساس المختار لتحديد قيمة أصول نظام الضمان الاجتماعي مع تدابير استدامة النظام أو مؤشراتها.

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأين التوجيهيين 23 و24.

### المبادئ

- ينبغي أن تختار مؤسسة الضمان الاجتماعي، بمساعدة الإكتواري، أساساً مناسباً لتقييم أصول نظام الضمان الاجتماعي، وينبغي توثيق هذا الاختيار وإعادة تقييمه على نحو منتظم كما ينبغي أن يتوافق مع التدابير المعنية بتقييم استدامة النظام.
- ينبغي أن يساهم الإكتواري في اتخاذ القرارات التي تتعلق بطبيعة إعداد التقارير الخاصة بقيم الأصول والمذكرات التفسيرية المصاحبة لها.

### الآلية

- ينبغي أن يحدد الإكتواري مصادر المعلومات الصحيحة بشأن قيمة الأصول (كالقوائم المالية المدققة)، وتقييم مدى ملاءمة هذه المعلومات لتقييم تدابير الاستدامة المختارة.
- قد يتضمن الأساس الذي يُستند إليه عند تقييم أصول النظام أساليب تتسم بالسلاسة بغية تجنب التقلبات المؤقتة في قيم الأصول المعلنة وبيان قيم الأصول التي تُعد أكثر اتساقاً مع الطابع الطويل الأجل لأنظمة الضمان الاجتماعي وأفقها الزمني.
- ينبغي أن يتأكد الإكتواري من أن القيمة المعلنة للأصول في تاريخ التقييم تعكس بشكل صحيح إيرادات الأنظمة ونفقاتها خلال المدة الملائمة لضمان الاتساق بين تحديد الأصول والالتزامات؛ فعلى سبيل المثال قد تحتاج قيمة الأصول إلى تعديل لتعكس الاستحقاقات والاشتراكات المدفوعة أو الواردة بعد تاريخ التقييم، لكنها خصصت للمدة التي تسبق تاريخ التقييم.

## المبدأ التوجيهي 7. المطابقة

يتضمن تقييم نظام الضمان الاجتماعي مطابقة قيمة تدابير الاستدامة، والمؤشرات المالية وغيرها من النتائج ذات الصلة بين التقييمات السابقة والحالية. وتدرس مؤسسة الضمان الاجتماعي الدوافع الرئيسية للتغيرات في النتائج بين التقييمات المتعاقبة، جزءًا من إدارة المخاطر لنظام الضمان الاجتماعي.

ومطابقة نتائج التقييمين الأخيرين أداة قوية يمكنها المساعدة في تحديد المخاطر الناشئة فيما يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، إضافة إلى أنها تمثل أداة رقابة داخلية تساعد في ضمان دقة النتائج.

### المبادئ

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي، بمشاركة الإكتواري، تدابير الاستدامة والمؤشرات المالية والنتائج الأخرى التي تحتاج إلى مطابقتها، وينبغي اختيار هذه المؤشرات لتكون متسقة مع السياسة التمويلية للنظام. كما ينبغي توثيق اختيار العناصر المزمع مطابقتها ومراجعتها على أساس منتظم.
- ينبغي أن يتضمن التقرير المتعلق بتقييم نظام الضمان الاجتماعي قسمًا مخصصًا لمطابقة تدابير الاستدامة والمؤشرات المالية وغيرها من النتائج بين التقييمين الأخيرين.

### الآلية

- تشمل تدابير الاستدامة والمؤشرات المالية والنتائج الأخرى التي يمكن مطابقتها، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
  - الفرق بين الأصول والالتزامات الإكتوارية (الذي يُحدّد باستخدام منهجية المجموعة المغلقة أو المفتوحة في حالة الأنظمة الممولة بالكامل، أو منهجية المجموعة المفتوحة في حالة الأنظمة الممولة جزئيًا وأنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول)؛
  - معدلات أنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول؛
  - المتوسط العام لأقساط التأمين؛
  - معدلات الاشتراك ذات الصلة؛
  - التوازن الإكتواري؛
  - النسبة المئوية للنفقات الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي؛
  - نسبة الأصول إلى النفقات.
- قد تتطلب مطابقة بعض العناصر توقعًا لنتائج التقييم السابق.
- ينبغي تفسير أسباب الفروق في التوقعات لتقييمين متعاقبين على النحو التالي:
  - الفروق بين الافتراضات والتجربة الفعلية منذ التقييم الأخير. وقد تساعد هذه العملية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالافتراضات الملائم استخدامها؛
  - التغيرات في الافتراضات بين تقييمين؛

- التغيرات في الأساليب بين تقييمين؛
- التغيرات الكبيرة التي تطرأ على المجموعة السكانية المشمولة بالتقييم؛
- التغييرات في أحكام نظام الضمان الاجتماعي (كالتغييرات في قواعد الاستحقاق أو متطلبات التمويل).

## المبدأ التوجيهي 8. عدم يقين النتائج

يتضمن تقييم نظام الضمان الاجتماعي تحليل أوجه عدم اليقين المستقبلية وتبعاتها على النظام، ويحدد الإكتواري المخاطر الناجمة عن أوجه عدم اليقين المستقبلية وقيسها كمياً إن أمكن.

وعدم اليقين مكوناً أساسياً من مكونات التقييم نظراً لأن التقييم يتناول أحداثاً مستقبلية، وعلى مستخدمي التقييم الإكتواري أن يدركوا هذه الحقيقة. ويستند التحليل الإكتواري لأنظمة الضمان الاجتماعي على النماذج وعدد من الافتراضات. وأنظمة الضمان الاجتماعي بالغة التعقيد، ويعتمد الصادر منها والوارد إليها مستقبلاً على العديد من العوامل الاقتصادية والديموغرافية، ومن ثم لن تكون النماذج انعكاساً مثاليًا للواقع المستقبلي. وإضافة إلى ذلك، فإن توقعات التدفقات النقدية لأنظمة الضمان الاجتماعي تتم على مدار مدة زمنية مستقبلية ممتدة، ومع مرور الوقت ستختلف الصورة الناشئة عن توقعات أي تقييم إكتواري على نحو شبه مؤكد.

وينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي أوجه عدم اليقين المستقبلية ومعالجة المخاطر التي تشكلها على نظام الضمان الاجتماعي، انطلاقاً من عملية إدارة المخاطر. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع القسم هاء من هذه المبادئ التوجيهية.

### المبادئ

- ينبغي أن تستعرض مؤسسة الضمان الاجتماعي، بالتعاون مع الخبير الإكتواري، البيئة الديموغرافية والاقتصادية الوطنية والدولية على أساس منتظم، كما ينبغي أن تحدد الاتجاهات التي يمكن أن يكون لها أثر جوهري في نظام الضمان الاجتماعي.
- في حالة استخدام النموذج الحتمي، ينبغي أن يضع الخبير الإكتواري مجموعات مختلفة من الافتراضات البديلة لقياس آثار المخاطر التي تحددها مؤسسة الضمان الاجتماعي بالتعاون مع الإكتواري.
- في حالة استخدام النموذج الاحتمالي أو النموذج المختلط، ينبغي توضيح أوجه عدم اليقين التي قد تنتج عن استخدام النموذج الاحتمالي إذ يُعنى هذا الأخير بتقدير توزيعات احتمالات مختلف النتائج الممكنة مع مراعاة التغير العشوائي في واحد أو أكثر من المدخلات. وقد يلزم وضع مجموعات إضافية من الافتراضات البديلة.
- ينبغي أن يتضمن التقرير الخاص بتقييم نظام الضمان الاجتماعي قسماً مخصصاً لعدم يقين النتائج.

### الآلية

- ينبغي مراجعة ملاءمة اختبارات الحساسية الواردة في القسم الخاص بعدم يقين النتائج في كل تقييم ومقوليتها.
- تتضمن اختبارات الحساسية، على سبيل المثال لا الحصر:
  - الحساسية للتغيرات في الافتراضات الفردية؛
  - استخدام السيناريوهات المتفائلة والمتشائمة؛
  - السيناريوهات التي توضح البيئات الديموغرافية والاقتصادية الخاصة؛

- السيناريوهات التي توضح الأحداث الضئيلة الاحتمال لكنها شديدة التأثير؛
- اختبار الضغوط.
- يمكن أن يجمع الإكتواري بين استخدام الأساليب الحتمية والاحتمالية عند وضع اختبارات الحساسية، وفي نهاية المطاف ينبغي أن يستعين بتقديره المهني للتأكد من معقولية الاختبارات وملاءمتها.
- ينبغي أن يستكشف الإكتواري السبل التي تمكّنه من إبلاغ مؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها من الأطراف المعنية بأوجه عدم اليقين، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى المبدأين التوجيهيين 25 و28.

## المبدأ التوجيهي 9. إعداد التقارير

عند إعداد التقرير الخاص بالتقييم الإكتواري لنظام الضمان الاجتماعي ينبغي أن يراعي الإكتواري المتطلبات التشريعية والمبادئ التوجيهية والمعايير المهنية ذات الصلة، إضافة إلى الجمهور المستهدف.

يمكن اعتبار التقرير الخاص بالتقييم الإكتواري لبرنامج الضمان الاجتماعي منتجًا نهائيًا لعملية التقييم الإكتواري، وهو أداة تزود الأطراف المعنية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مسؤولة فيما يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي. على هذا النحو ينبغي أن تبذل مؤسسة الضمان والإكتواري أقصى جهد ممكن لإعداد تقرير شامل وشفاف وواضح بشأن التقييم الإكتواري. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية 11 و25 و26 و27 و28.

### المبادئ

- ينبغي أن يحتوي التقرير الخاص بالتقييم الإكتواري على معلومات كافية للسماح بإجراء استعراض الخبير المستقل (انظر المبدأ التوجيهي 11)، ولتمكين الأطراف المعنية من اتخاذ قرارات سليمة استنادًا إلى النتائج المبينة. وينبغي أن يكون التقرير مكتوبًا بلغة مفهومة لا لبس فيها لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أولئك ممن ليس لديهم خلفية إكتوارية.
- ينبغي أن يتضمن التقرير الخاص بالتقييم الإكتواري رأيًا يوضح وجهات نظر الإكتواري بشأن مدى ملاءمة البيانات والافتراضات والمنهجية إضافة إلى العناصر الجوهرية الأخرى للعمل المضطلع به، وينبغي أن يوقع على هذا الرأي إكتواري يفي بالمتطلبات المهنية لإبداء مثل هذا الرأي حسبما حددتها المؤسسة الإكتوارية الوطنية وأقرتها الجمعية الإكتوارية الدولية.
- ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من إتاحة تقارير التقييم الإكتواري إضافة إلى أي معلومات تكميلية تتعلق بهذا التقييم بجميع اللغات ذات الصلة.
- قد يلزم إجراء مزيد من التواصل بغية تلبية الاحتياجات ذات الطابع الأكثر فنيةً، وتيسير فهم الأطراف المعنية للتقرير.

### الآلية

- ينبغي أن يمثل الإكتواري المسؤول عن التحليل لمعايير الممارسة الإكتوارية الوطنية و/أو الدولية إضافة إلى المبادئ التوجيهية الأخرى ذات الصلة أو أي منها، بما في ذلك الإصدارين الأول والثاني من المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية اللذان يتناولان مسألة التواصل فيما يتعلق بالتقييم الإكتواري بما في ذلك محتوى التقييمات الإكتوارية.
- ينبغي أن تخصص مؤسسة الضمان الاجتماعي الموارد اللازمة للتواصل والترجمة، حسب الاقتضاء، لمساعدة الإكتواري في إعداد التقرير الإكتواري.
- ينبغي أن تُجري مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري مناقشات على أساس منتظم بشأن مجالات التقييم الإكتواري التي ينبغي تناولها من خلال مزيد من التواصل الفني، وبناءً على هذه المناقشات ينبغي إعداد جدول زمني للتقارير الإضافية (كالدراسات الإكتوارية أو المذكرات التثقيفية) التي ينبغي إعدادها.



- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري نوع التواصل الإضافي الذي يتعين الإعداد له من أجل تعزيز فهم الأطراف المعنية. وقد يتضمن هذا التواصل، بين أمور أخرى، توفير مسارد وملخصات للتشريعات وتناول أحكام البرنامج ومعلومات إحصائية إضافية.

## المبدأ التوجيهي 10. الرقابة على العمليات

إذا كان لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي إدارة داخلية تُعنى بالأعمال الإكتوارية فعليها إجراء تدقيق منتظم للعمليات التي تُجريها هذه الإدارة، أما إذا كانت تستعين بمقدم خدمات إكتوارية خارجي فيتفق الطرفان على الطرق التي يمكن للمؤسسة من خلالها رصد مدى ملاءمة العمليات التي يُجريها مقدم الخدمات الخارجي.

وتعتمد نوعية العمل الإكتواري، بما في ذلك التقييم الإكتواري، على نوعية العمليات الداخلية للإدارة الداخلية المعنية بالأعمال الإكتوارية أو مقدم الخدمات الإكتوارية الخارجي. وعلى هذا النحو ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من وضع الضوابط الملائمة للرقابة على العمليات.

### المبادئ

- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة مكتوبة فيما يتعلق بتدقيق عمليات الإدارة الإكتوارية، وينبغي أن تحدد هذه السياسة ما يلي:
  - الهدف الرئيسي من التدقيق؛
  - وتيرة التدقيق؛
  - العمليات المزمع تدقيقها؛
  - مسؤوليات المدققين والمكون الإكتواري للعملية.
- في حالة استعانة المؤسسة بمقدم خدمات خارجي ينبغي لها تحديد أي من عملياته تعتزم رصدها إضافة إلى كيفية القيام بذلك، جزءاً من العقد المبرم معه.

### الآلية

- ينبغي أن تدقق مؤسسة الضمان الاجتماعي في عمليات الإدارة الإكتوارية الداخلية عن طريق مدققين داخليين أو من خلال التعاقد مع مدققين خارجيين.
- ينبغي أن يتناول تدقيق العمليات إجراءات من بينها ما يلي:
  - إجراءات التحقق من صحة البيانات؛
  - إجراءات حماية البيانات؛
  - إجراءات عمليات استعراض الأقران الداخلية؛
  - إجراءات التوثيق؛
  - خطط النسخ الاحتياطي للبيانات، وخطط استمرارية سير الأعمال.
- قد تقرر مؤسسة الضمان الاجتماعي إرسال مدققين لمراجعة العمليات التي يُجريها مقدم الخدمات الخارجي، وقد تقرر الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي الذي يجريه مقدم الخدمات الخارجي واستعراض ضمان الجودة الذي يجريه طرف ثالث أو أيهما. وفي جميع الأحوال، ينبغي توثيق الأساس المنطقي للنهج المختار، واستعراض هذا النهج وتقييمه بصورة منتظمة.

- يتعين أن يتعاون الإكتواريون (العاملون داخل المؤسسة والمتعاقد معهم من خارجها على حد سواء) مع مسؤولي تدقيق العمليات، واتباع التوصيات الصادرة وفقاً للمبدأ التوجيهي 12.

## المبدأ التوجيهي 11. استعراض الخبير المستقل

تصدر مؤسسة الضمان الاجتماعي تكليفاً بإجراء استعراض خبير مستقل، على نحو منتظم، للأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بتقييم نظام الضمان الاجتماعي، ويتعاون الإكتواري المسؤول عن التقييم بالكامل مع الخبراء المستقلين القائمين على عملية الاستعراض.

### المبادئ

- ينبغي أن يكون لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة بشأن التكاليف بإجراء الخبراء الخارجيين استعراضاً مستقلاً للأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بتقييم نظام الضمان الاجتماعي، وينبغي أن تحدد هذه السياسة ما يلي:
  - وتيرة استطلاعات الخبير المستقل؛
  - الاختصاصات؛
  - عملية اختيار الخبراء المعنيين بإجراء الاستطلاع؛
  - كفاءات الخبراء المعنيين بإجراء الاستطلاع وخبراتهم ومهاراتهم؛
  - توقيت إجراء الاستعراض؛
  - نتائج الاستعراض.
- ينبغي أن تتسم عملية اختيار الخبراء المعنيين بإجراء الاستعراض بشفافية تامة، وأن تكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي استقلاليتهم عنها.
- ينبغي أن توجه مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواري المسؤول عن التقييم نحو التواصل مع الخبراء المستقلين القائمين على الاستعراض بوضوح وفعالية.

### الآلية

- تشمل اختصاصات استعراض الخبراء المستقلين، على سبيل المثال لا الحصر، النظر في المجالات التالية:
  - مؤهلات المهنيين المشاركين في أعمال التقييم؛
  - الامتثال لمعايير الممارسة والمتطلبات القانونية ذات الصلة؛
  - توافر البيانات المستخدمة في أعمال التقييم وجودتها؛
  - معقولية الأساليب والافتراضات؛
  - نوعية التواصل بشأن نتائج أعمال التقييم.
- ينبغي أن تكفل عملية اختيار الخبراء المستقلين القائمين على الاستعراض الأفراد المؤهلين. وقد ترغب مؤسسة الضمان الاجتماعي في تفويض مهمة اختيار الخبراء القائمين على الاستعراض إلى طرف ثالث مستقل، ويجوز لها بدلاً من ذلك الاستعانة بمهنيين مستقلين من كيانات معترف بها لإجراء الاستعراض.

- ينبغي أن يُعدَّ الخبراء المستقلون القائمون على الاستطلاع تقريراً يبرز آراءهم بشأن جميع البنود المدرجة في الاختصاصات، وينبغي أن يصدرها، حسب الاقتضاء، قائمة مفصلة بالتوصيات المتعلقة بالتعديلات والتحسينات الخاصة بأعمال التقييم أو أيهما.
- ينبغي أن يكون استعراض الخبراء المستقلين محددًا بتوقيت على نحو يسمح لمؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري المسؤول عن التقييم بتحليل توصيات الاستعراض وتنفيذها، حسب الاقتضاء.
- ينبغي أن يمثل الإكتواري المسؤول عن التحليل، خلال تواصله مع الخبراء المستقلين القائمين على الاستعراض والتنسيق معهم، لمعايير الممارسة الإكتوارية الوطنية و/أو الدولية إضافة إلى المبادئ التوجيهية الأخرى ذات الصلة أو أي منها، بما في ذلك الإصدارين الأول والثاني من المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية.

## المبدأ التوجيهي 12. اتباع التوصيات الناتجة عن تدقيق العمليات واستعراض الخبير المستقل

تكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي تنفيذ التوصيات الناتجة عن تدقيق العمليات واستعراض الخبير المستقل في وقتها المناسب.

### المبادئ

- ينبغي أن تضمن مؤسسة الضمان الاجتماعي امتلاك الإكتواريين الموارد اللازمة لتنفيذ التوصيات الناتجة عن تدقيق العمليات واستعراض الخبير المستقل.
- ينبغي رصد تنفيذ التوصيات على النحو المناسب.
- إذا قررت مؤسسة الضمان الاجتماعي ألا تنفذ التوصيات الناتجة عن تدقيق العمليات واستعراض الخبير المستقل أو أيهما، فينبغي توثيق الأسباب توثيقاً كاملاً.

### الآلية

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري المسؤول عن التقييم استعراض التوصيات أي منها التي تدرج ضمن نطاق صلاحياتهما.
- ينبغي أن تعد مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري المسؤول عن التقييم خطة لتنفيذ التوصيات حسب الاقتضاء. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة تحديد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ التوصيات، والإجراءات الواجب اتخاذها، والإطار الزمني للتنفيذ والنتائج المتوقعة.
- ينبغي تقديم الردود على التوصيات إلى الأطراف المعنية (المجلس (إن وجد)، والإدارة، والمدقق الداخلي، والخبراء المستقلين القائمين على الاستعراض وغيرهم)، ويتعين أن تبين هذه الردود الإجراءات المتخذة ونتائج هذه الإجراءات، إضافة إلى ذكر الأساس المنطقي لعدم معالجة توصيات محددة إذا لزم الأمر.

## ب. إدارة عمليات أنظمة الضمان الاجتماعي

غالبًا ما يؤدي الإكتواري دورًا رئيسيًا في المسائل المتعلقة بالإدارة اليومية لنظام الضمان الاجتماعي وعملياته، وتشمل هذه الأدوار حساب استحقاقات الأفراد والعوامل التي تنطبق في حالات معينة. وإضافة إلى ذلك فإن المنهجية والافتراضات المستخدمة إضافة إلى عمليات استعراض الأقران الملائمة أمرٌ بالغ الأهمية، وسيكون لمداولات الإكتواري تأثير كبير على ملاءمة الاستحقاقات واستدامة الأنظمة.

وستتناول المبادئ التوجيهية في هذا القسم هذه المسائل فيما يتعلق بتحديد العوامل الملائمة والاستحقاقات في حالات مختلفة.



## المبدأ التوجيهي 13. تحديد الاستحقاقات

تُحسب مؤسسة الضمان الاجتماعي الاستحقاقات وفقاً لأحكام القوانين واللوائح التي يخضع لها نظام الضمان الاجتماعي، وتجرى جميع العمليات الحسابية الإكتوارية اللازمة لحساب الاستحقاقات وفقاً للمبادئ الإكتوارية المقبولة عموماً، وتجرى عملية استعراض أقران ملائمة.

وقد يتضمن دور الإكتواري حساب الاستحقاقات وكذلك تحديد بعض العوامل اللازمة لتحديد قيمة الاستحقاقات. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 14 والمبدأ التوجيهي 19 من المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### المبادئ

- ينبغي أن تتخذ مؤسسة الضمان الاجتماعي الخطوات اللازمة للتأكد من تلقي أعضاء النظام استحققاتهم وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح التي يخضع لها النظام، واستناد هذه الاستحقاقات إلى السجلات التاريخية للاشتراكات والإيرادات ومدة الخدمة المحسوبة لهؤلاء الأعضاء.
- غالباً ما يتطلب حساب استحقاقات الضمان الاجتماعي الإسهام الإكتواري، ومن أشكال هذا الإسهام، على سبيل المثال لا الحصر: حساب المبلغ الإجمالي المعادل لتدفقات الدخل، وحساب قيم الاستحقاقات السنوية، وحساب معدلات العوائد المودعة في الحسابات، وحساب عوامل المعادلة الإكتوارية، والعمليات الحسابية التي تتعلق بالتغيرات في الأوضاع الأسرية وحساب استحقاقات الباقيين على قيد الحياة. وينبغي أن يشارك الإكتواريون في وضع نماذج الحساب اللازمة لتحديد الاستحقاقات إضافة إلى العوامل الإكتوارية المستخدمة لحساب الاستحقاقات.
- ينبغي أن تتسم الافتراضات الإكتوارية المستخدمة لحساب الاستحقاقات والعوامل الإكتوارية بالمعقولة والملاءمة.

### الآلية

- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي الإجراءات اللازمة للتأكد من أن البيانات المستخدمة لتحديد الاستحقاقات وحسابها مكتملة ودقيقة ومحقة. وينبغي تلخيص البيانات الرئيسية المستخدمة في كشف حساب الاستحقاقات للسماح للمستفيدين بالتأكد من صحتها، وقد تشتمل على تاريخ الميلاد والوضع العائلي وسجلات الراتب والاشتراك.
- ينبغي أن يكون حساب الاستحقاقات مؤتمتاً، قدر الإمكان، لتجنب إدخال البيانات يدوياً والتطبيق غير الصحيح للمعادلات أو عوامل الاستحقاقات. ومع ذلك ينبغي أن يكون هناك قدر ملائم من المعقولة وعمليات فحص عشوائية لهذه الحسابات لضمان دقتها، كما ينبغي أن يفحص جميع مدخلات البيانات والعمليات الحسابية اليدوية مجموعة إدارية أخرى أو مجموعة إكتوارية. وينبغي أن يساعد الإكتواري في وضع نماذج الحساب وعوامل الاستحقاقات. وتقدم المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مزيداً من التفاصيل بشأن نوعية البيانات المستخدمة، والكيفية التي ينبغي أن تدار بها معالجة هذه البيانات.

- ينبغي أن تصيغ مؤسسة الضمان الاجتماعي السياسة المتعلقة بأسلوب معالجة الأخطاء الواردة في حسابات الاستحقاقات من أجل التخفيف من أي مخاطر تمس السمعة. وإذا اكتُشف أي خطأ في الاستحقاق بعد مدة السداد أو خلالها ينبغي تصحيح هذا الخطأ وفقاً للتشريعات و/أو قواعد الاستحقاقات، وفي حالة دفع الاستحقاق منقوصاً ينبغي تصحيح الخطأ بأثر رجعي. أما في حالة دفع مبالغ زائدة، فينبغي أن تنظر مؤسسة الضمان الاجتماعي في كيفية معالجة هذه المبالغ. وينبغي أن يتأكد الإكتواري من حساب المبالغ المستحقة للمؤسسة أو عليها، إن وجدت، بصورة صحيحة واستخدام افتراضات ربح ملائمة من أجل تسوية المبالغ المتأخرة.
- ينبغي أن يراجع الإكتواري الافتراضات الإكتوارية المستخدمة لتحديد الاستحقاقات وحساب العوامل الإكتوارية، على أساس منتظم.

## المبدأ التوجيهي 14. تحديد العوامل الإكتوارية

تُحدد العوامل الإكتوارية وفقاً للمبادئ الإكتوارية المقبولة عمومًا، ولا يوجد أي أوجه تمييز جائرة أو غير مبررة في حساب العوامل.

ويشير هذا المبدأ التوجيهي إلى حساب العوامل المستخدمة لتحديد الاستحقاقات في أنظمة الاستحقاقات المحددة. وتشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، عوامل التقاعد المبكر والمتأخر، ومعدلات تحويل المبلغ المقطوع إلى مدفوعات دورية، والعكس بالعكس، إضافة إلى تحديد استحقاقات العجز الكلي والجزئي وغيرها من استحقاقات الضمان الاجتماعي.

### المبادئ

- ينبغي أن تستند العوامل الإكتوارية إلى افتراضات ومنهجية تتبع المعايير الإكتوارية المعمول بها، وينبغي ألا يكون هناك أي أوجه تمييز غير مبررة في حساب هذه العوامل.
- ينبغي أن تستند العوامل الإكتوارية إلى أساس الجنس المناسب، وألا ينتج عنها أي تمييز لا مبرر له بين الجنسين. وإذا كانت العوامل الإكتوارية ليست محايدة جنسائيًا، ينبغي أن يقوم الإكتواري بإبلاغ مؤسسة الضمان الاجتماعي بشأن تأثير استخدام هذه العوامل على الاستحقاقات المقدمة للمستفيدين من الذكور والإناث، ولا سيما تأثيرها على ملاءمة الاستحقاق. وحينما تكون هذه العوامل محايدة جنسائيًا، ينبغي أن يُقِيمَ الإكتواري أي آثار جوهرية لتمويل النظام وأي حوافر سلبية قد تسببها هذه العوامل.
- ينبغي أن تكون العوامل الإكتوارية، مبدئيًا، محايدة من حيث التكلفة. ومع ذلك، قد يكون هناك بعض الحالات التي يتخذ فيها الأطراف المعنية قرارًا بشأن سياسة ما باستخدام عوامل إكتوارية غير محايدة من حيث التكلفة (كعوامل التقاعد المبكر أو المتأخر المستخدمة لدعم أهداف محددة لسياسة التوظيف، على سبيل المثال). وإضافة إلى ذلك، قد تنص التشريعات أو المعايير الإكتوارية على استخدام الافتراضات في أنواع معينة من العمليات الحسابية (كحساب استحقاقات المبلغ المقطوع)، وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يُقِيمَ الإكتواري التكاليف المترتبة على استخدام العوامل غير المحايدة من حيث التكلفة.

### الآلية

- ينبغي حساب العوامل الإكتوارية المحايدة جنسائيًا باستخدام جدول معدل وفيات غير مصنف بحسب الجنس، يمثل متوسطًا مرجحًا ملائمًا لجدول معدلات وفيات الذكور والإناث؛ ما يعكس التوزيع الجنساني للمشاركين في نظام الضمان الاجتماعي.
- كي تكون العوامل الإكتوارية محايدة من حيث التكلفة ينبغي حسابها باستخدام نفس الافتراضات المستخدمة في التقييم الإكتواري.
- عادةً ما تؤخذ في الاعتبار أي تحسنات مستقبلية في معدلات الوفيات عند إجراء التقييم الإكتواري. ويستلزم استخدام نفس افتراضات تحسن معدلات الوفيات لحساب العوامل الإكتوارية ضمناً استخدام عوامل ديناميكية مختلفة لمجموعات متجانسة مختلفة وقد يكون تطبيقه أمر بالغ التعقيد لإدارة النظام. ولتبسيط الإدارة قد تبقى معدلات الوفيات المستخدمة لحساب العوامل الإكتوارية ثابتةً لعدد معين من السنوات، وينبغي تقييم التكاليف المترتبة على هذا النهج.

- إذا كانت العوامل الإكتوارية غير محايدة من حيث التكلفة، ينبغي إبلاغ الأطراف المعنية بالأثر المالي المترتب عن استخدام هذا النهج مقارنةً باستخدام العوامل المحايدة من حيث التكلفة بغية تمكينهم من اتخاذ قرار مستنير بشأن الافتراضات الواجب استخدامها.
- في حين أنه من المهم أن تعكس الافتراضات المستخدمة البيئة الاقتصادية والديموغرافية الحالية على نحو ملائم فمن المحتمل أن تسعى المؤسسة أو صانعو السياسات إلى ضمان ثبات العوامل على مر الزمن. ومن ثم قد تختلف العوامل المستخدمة عن المعدلات الحقيقية المحايدة من حيث التكلفة في بعض النقاط، وعلى الإكتواري تقييم أثر هذه الفروق على تمويل النظام.
- في بعض الأنظمة الممولة يلزم تحديد قيمة المبلغ الذي يُدفع للمستفيد عند تركه النظام بما يعكس حقوقه فيه. وفي بعض الحالات يُجرى تعديل من منطلق مراعاة أوضاع السوق. وينبغي أن يسدي الإكتواري المشورة بشأن العوامل الواجب استخدامها في تحديد قيمة الاستحقاقات.

## المبدأ التوجيهي 15. تحديد معدل العائد المخصص للإيداع في حسابات صندوق الادخار والتأثيرات المالية الناتجة

عند تحديد معدل العائد المخصص للإيداع في حسابات المستفيدين في صندوق الادخار ينظر الإكتواري في العوامل ذات الصلة، وتأثير القرارات في استدامة النظام، وكفاية الاستحقاقات. ويستخدم الإكتواري تقييمه في وضع افتراضات ومنهجية مناسبة، وكذلك في تقديم التوصيات.

وفي حين أن المبدأ الرئيسي الذي يقوم عليه تشغيل صناديق الادخار هو أن مجموع الأرصدة في حسابات صندوق الادخار ينبغي أن يتساوى إلى حد كبير مع القيمة الكلية لأصول الصندوق، إلا أن مجموعة من العوامل والتأثير الناتج عن تغير أهداف السياسة قد يؤدي إلى اختلاف العائد المودع عن العوائد الحقيقية للأصول. ويعتمد معدل العائد المخصص للإيداع في حسابات المستفيدين في صندوق الادخار على عوامل كالمتطلبات التشريعية، وتصميم النظام، والعوائد الفعلية لأصول الصندوق الأساسية، وسياسة التخفيف، وقيمة احتياطات الاستثمار حسب الاقتضاء. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية 6 و21 و23.

### المبادئ

- عندما يكون معدل العائد المودع في حساب صندوق الادخار يضمنه أو يحدده صك تشريعي أو قواعد النظام ولا يكون مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بعوائد أصول الصندوق الأساسية سيحتاج الإكتواري إلى تقييم التأثيرات المالية والتأثيرات في الكفاية الناتجة عند ذلك تقييماً ملائماً.
- عندما يكون العائد المودع في حسابات صندوق الادخار تقرره مؤسسة الضمان الاجتماعي أو السلطة المديرية بناءً على توصيات الإكتواري أو مهنيين آخرين ينبغي أن يستخدم الإكتواري منهجية تضمن ملاءمة توصياته. وينبغي أن يقدم توصيات بشأن معدل العائد المخصص للإيداع وأن يحدد أي احتياطات استثمارية لازمة ويصرح بها.
- ينبغي أن يُجري الإكتواري اتصالات وثيقة مع المهنيين الآخرين، لا سيما الممثلين بمهام استثمارية ومهام إدارية، وأن يتأكد من ملاءمة البيانات المستخدمة في الحسابات.

### الآلية

- عندما يكون الإكتواري مسؤولاً عن تقديم توصية بشأن معدل العائد المودع في الحسابات ينبغي أن يكون حساب المعدل لسنة ما مساوياً لمعدل عائد الصندوق الفعلي، بعد خصم بدل النفقات وأي مخصصات استثمارية أو احتياطات أخرى. وينبغي أن تُراعى في هذه التوصيات رؤية الإكتواري بشأن كفاية الاحتياطات الحالية، والنسبة من عوائد أصول النظام (إن وجدت) المخصصة لاحتياطات الاستثمار في سنة الحساب.
- عندما يحدد معدل العائد المودع قواعد النظام أو صكوك تشريعية ينبغي أن يحدد الإكتواري التأثيرات المالية في صندوق الادخار بالنظر في عوائد الأصول الأساسية الفعلية والتكاليف والاحتياطات. وقد يتضمن هذا توصيات بخصوص كفاية الاحتياطات الاستثمارية التي قد تخصص لإدارة التقلبات في قيم الأصول الأساسية. ويكتسب هذا أهمية خاصة عندما يختلف العائد المقرر إيداعه في الحسابات اختلافاً جوهرياً عن عائد الأصول الأساسية الفعلي.

- فيما يخص المستفيدين الذين يغادرون النظام خلال مدة الحساب نتيجة التقاعد أو انتهاء العضوية، ينبغي منحهم رصيداً مناسباً عن المدة منذ نهاية العام السابق إلى تاريخ الانسحاب. ونظراً لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة لحساب معدل العائد مقدماً ينبغي أن يضع الإكتواري إجراءً لتقدير معدل العائد الحقيقي تقديراً دقيقاً قدر الإمكان. وينبغي أن ينظر الإكتواري فيما إذا كان ينبغي تطبيق عامل تعديل السوق على فترات الانخفاض الكبير في قيمة الأصول الأساسية من أجل حماية الصندوق. مع ذلك، ينبغي تطبيق هذا العامل فقط في حالات استثنائية وعندما يكون هناك مغادرة طوعية من نظام صندوق الادخار. وينبغي أن يقدم الإكتواري المشورة بشأن ما إذا كان هذا العامل ضرورياً عند زيادة القيمة السوقية للأصول زيادة كبيرة.
- عند تقييم كفاية الاحتياطات الاستثمارية في نهاية سنة الحساب وتقديم التوصيات ذات الصلة ينبغي للإكتواري تحديد الاحتياطات باستخدام افتراضات ومنهجية مناسبة.

## المبدأ التوجيهي 16. تحديد معدل العائد المخصص للإيداع في الحسابات الافتراضية والتأثيرات المالية الناتجة

يُحدّد معدل العائد المخصص للإيداع في الحسابات الافتراضية وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم النظام. ويتأكد الإكتواري من تطبيق المعدل الصحيح ويجري الحسابات ذات الصلة لتقييم كفاية العوائد المودعة وتأثيراتها المالية.

### المبادئ

- قد يُحدّد معدل العوائد المخصصة للإيداع في الحسابات الافتراضية («تأشير» أو «تثبيت» الحسابات) بموجب الصكوك القانونية أو قواعد النظام ذات الصلة. وينبغي أن يتأكد الإكتواري من حساب العوائد حساباً صحيحاً، ومن تطبيقها تطبيقاً مناسباً على الحسابات المستفيدة. وينبغي إجراء عملية استعراض أقران مناسبة وأن توثق هذه العملية وتُرصّد.
- لنهج التأشير المعتمد تأثير في كفاية الاستحقاقات وتمويل النظام؛ لذلك يحتاج الإكتواري إلى تقييم هذه التأثيرات دورياً وأن يقدم توصيات وتقارير بشأنها إلى الأطراف المعنية. وقد يتضمن هذا تأثير استخدام نهج تأشير مختلفة، واستخدام مؤشرات مختلفة أساساً للتأشير أو تحديد القيمة، وتأثيرات التقييم المفترض على أساس المؤشرات الحالية، إضافة إلى تأثيرات عوامل أخرى (كزيادات المرتبات).

### الآلية

- ينبغي تطبيق المؤشر المستخدم في تحديد معدل العائد المخصص للإيداع في الحسابات الافتراضية تطبيقاً متسقاً من عام إلى آخر.
- ينبغي تحديد المؤشر المستخدم ومنهجية الحساب للمؤشر تحديداً واضحاً، عندما لا تنص التشريعات ذات الصلة أو أحكام النظام على هذا الاختيار؛ لتجنب أي خطأ في التأويل أو المعالجة وإتاحة الفرصة لاستعراض الأقران، وينبغي أن يبرز الإكتواري مواضع احتمال الانحراف في المؤشر.
- عندما لا تنص التشريعات ذات الصلة أو أحكام النظام على اختيار المؤشر ينبغي أن تستخدم مؤسسة الضمان الاجتماعي أو توصي باستخدام مؤشر يسهل حسابه والتحقق منه اعتماداً على البيانات المتاحة والمصدقة.
- ينبغي أن يحدد الإكتواري المعدل المودع في الحسابات الافتراضية الفردية وأن يتحقق منه وأن يتأكد من صحة حساب الزيادة المطلقة في قيمة الحساب، وينبغي أن تخضع العملية لاستعراض أقران.
- بالنسبة للمستفيدين الذين لا يشاركون في النظام لمدة عام تقويمي كامل، ينبغي أن يحدد الإكتواري الرصيد الجزئي الممنوح لهم تحديداً صحيحاً.
- ينبغي تقييم تأثيرات معدل العائد المودع للسنة الحالية في الوضع المالي للنظام، إضافة إلى كفاية الاستحقاقات الحالية والمستقبلية، وينبغي أن يقيّم الإكتواري التأثيرات باستخدام قواعد مناسبة وأن يظطلع بإجراء تحليلات الحساسية.



## المبدأ التوجيهي 17. الإشراف على حسابات الأفراد الممولة

تشارك مؤسسة الضمان الاجتماعي أو غيرها من المؤسسات المديرة بدور مهم في رصد أنظمة الاشتراكات المحددة ومراقبتها، حسب الاقتضاء.

ويوجد عنصر الاشتراكات المحددة الممول في العديد من أنظمة التقاعد، ومع ذلك لا تشارك مؤسسات الضمان الاجتماعي عمومًا بدور مباشر في إدارة هذا العنصر من عناصر تقديم الاستحقاقات. وفي حين ينص الجزء زاي على المسائل المتعلقة بتصميم الأنظمة، يشير هذا المبدأ التوجيهي إلى جوانب الإشراف والسياسية، بما في ذلك وضع القواعد والمنهجية فيما يخص تحديد العوائد التي ينبغي للصناديق وضعها في حسابات الأعضاء، واستعراض مقدمي الخدمة، وكفاية الاستحقاقات المستقبلية. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأين التوجيهيين 18 و44.

### المبادئ

- قد يكون دور مؤسسة الضمان الاجتماعي، إن وُجد، دورًا إشرافياً أو متعلقاً بالسياسة. وقد تتضمن المسؤوليات تحديد الحد الأدنى، المطلق أو النسبي، لمعدلات العائد المودع، وتحديد الحد الأقصى لرسوم النفقات بالنسبة لخطط المعاشات التقاعدية محددة الاشتراكات، وتحديد القيود على استثمارات هذه الصناديق، إضافة إلى تقييم مستويات الاستحقاقات المستقبلية الناشئة عن حسابات الأفراد الممولة. وقد يندرج تقييم مقدمي الأنظمة المحددة الاشتراكات ورصدهم ضمن نطاق عمل هيئات أخرى، على الرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي قد تساهم في هذه العملية.
- ما لم توجد ضمانات للحد الأدنى لمعدل العائد، فينبغي أن يتساوى معدل العائد المودع في حسابات الأفراد الممولة لأي مدة محددة مع العائد الحقيقي للأصول الأساسية بعد خصم جميع التكاليف. وعلى عكس ممارسات صناديق الادخار، وما لم توجد متطلبات قانونية، لا يوجد عمومًا تخفيفًا لازمًا فيما يخص تشغيل حسابات الأفراد الممولة.
- ينبغي أن تجري مؤسسة الضمان الاجتماعي تقييمًا منتظمًا لمستويات الاستحقاقات المتوقعة، حالياً ومستقبلياً، الناشئة عن حسابات الأفراد الممولة. وقد يتطلب هذا النظر في جميع عناصر نظام المعاشات التقاعدية في البلاد.
- معدلات تحويل أرصدة حسابات الأفراد إلى دخل، المنصوص عليها، قد يحددها أيضًا المؤسسة المديرة؛ ما قد يتطلب مساهمة إكتوارية. وفي حين تحتاج هذه المعدلات إلى أن تحدد باستخدام افتراضات مناسبة، فقد تؤخذ أهداف أخرى للسياسة في الاعتبار عند النظر في مسألة المعدلات المستخدمة.
- ينبغي أن يقدم الإكتواري مساهماته، عند الاقتضاء، لمؤسسة الضمان الاجتماعي والأطراف المعنية الأخرى، كصانعي السياسات والممولين، فيما يخص متطلبات الإدارة ذات الصلة بإدارة حسابات الأفراد الممولة.

### الآلية

- قد تطلب مؤسسة الضمان الاجتماعي أو المؤسسة المشرفة من مقدمي النظام إدارة حسابات الأفراد الممولة بطريقة تجعل قيم الحساب متاحة يوميًا وحسابات العوائد (والنفقات المرتبطة بها) شفافة وقابلة للتحقق منها.



- قد يساعد الإكتواري في تطوير النهج التي ينبغي للصناديق استخدامها لتحديد العوائد، ويتضمن هذا كيفية تحديد عوائد الأصل وحساب الرسوم التي تعكس النفقات ورسوم الصندوق الأخرى المسموح بها.
- فيما يخص عوائد الاستثمار، قد يضع الإكتواري الأساس الذي تُقيّم بموجبه الأصول الأساسية، بما في ذلك النهج المتبعة عندما لا تتوفر قيمة سوقية لفئات معينة من الأصول.
- فيما يخص التكاليف، قد يحدد الإكتواري الحد الأقصى للرسوم (مثلاً نسبة مئوية من قيمة المشاركة أو نسبة مئوية من قيمة الحساب أو نسبة مئوية من كليهما) الممكن استخدامها، وينبغي أن تراعي هذه الاعتبارات أهداف السياسة الكلية، والافتراضات المناسبة فيما يخص نمو الحسابات المستقبلية (مثل افتراضات عائد الاستثمار، ومعدلات الاشتراك، وزيادات المرتبات) وتأثيرات النفقات على قيم الحساب.
- فيما يخص قيود الاستثمار، ينبغي أن يأخذ الإكتواري في اعتباره الاستثمارات المسموح بها، والنسبة المئوية القصوى لمجموع الأصول في فئة أصل واحدة، ومعايير التنوع. وينبغي أن يتعاون الإكتواري مع الأطراف المعنية المناسبة (مثل خبراء الاستثمار وصانعي القرارات) لتحديد قيود هذه الاستثمارات، التي ينبغي مراجعتها مراجعة منتظمة.
- فيما يخص تحديد معدلات التحويل، المنصوص عليها وغير المنصوص عليها، ينبغي استخدام افتراضات مناسبة للوفيات والاستثمار وغيرها. مع ذلك، قد تُؤخذ أهداف أخرى من أهداف السياسة في الاعتبار (مثل كفاية الاستحقاقات، وتبسيط النهج، وما إلى ذلك) عند تحديد المعدلات. وعندما لا تستند معدلات التحويل إلى أفضل التقديرات، يلزم إجراء تقييم للأثر في مستويات الاستحقاقات والتمويل.
- فيما يخص كفاية الاستحقاقات، ينبغي أن يستخدم الإكتواري افتراضات ومنهجية مناسبة لتقييم قيم حسابات الأفراد المتوقعة. وعند تحديد معدل تحويل حسابات الأفراد إلى دخل ينبغي أن يتبع الإكتواري المبدأ التوجيهي 18. وينبغي أن يُجري الإكتواري تحليلات الحساسية، التي ينبغي أن تتضمن، دون حصر، حساسية النتائج للتغيرات في الافتراضات الرئيسة مثل معدل العوائد وزيادات المرتب والوفيات.

## المبدأ التوجيهي 18. تحديد معدل تحويل المبالغ المقطوعة إلى دخل

يستخدم الإكتواري منهجية وافتراضات مناسبة لتحديد عوامل تحويل المبالغ المقطوعة إلى دخل، متى تحمل مسؤولية ذلك. وما لم يُنص على تلبية هذه العوامل لأهداف سياسة معينة فإنها تُحدّد حيادية التكلفة. وإذا لم تكن العوامل حيادية التكلفة، يفصح الإكتواري عن ذلك إفصاحاً كاملاً ويحدد التأثيرات في الكفاية واستدامة النظام ويعد تقريراً بشأن ذلك.

ويشكل معدل تحويل المبالغ المقطوعة إلى دفعات سنوية أحد العناصر المهمة لأنظمة صناديق الادخار وأنظمة الاشتراكات المحددة الافتراضية وأنظمة الاشتراكات المحددة الممولة. في نظام الاشتراكات المحددة الممولة أو صندوق الادخار، قد يُدفع مبلغ مقطوع استناداً إلى رصيد حساب العضو عند التقاعد، وفي مثل هذه الحالات يتحمل العضو مسؤولية مخاطر ما بعد التقاعد كاملةً، ويُقصد بها تحديداً مخاطر الاستثمار وطول العمر. وحينما يحوّل نظام الاشتراكات المحددة الممولة أو صندوق الادخار حسابات الأفراد لدخول مضمونة، يتحمل الصندوق مخاطر طول العمر والاستثمار. في نظام الاشتراكات المحددة الافتراضية، عادة ما يخضع تحويل قيمة الحساب لقواعد النظام وله أيضاً تأثيرات كبيرة فيما يتعلق باستدامة الاستحقاقات وكفايتها.

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 14 مع الرجوع إلى الجزء هاء.

### المبادئ

- ينبغي تحديد معدلات التحويل باستخدام افتراضات استثمار ومعدلات وفيات ملائمة تراعي التطورات المتوقعة الحدوث مستقبلاً بما في ذلك تحسن معدلات الوفيات. وفيما يخص أنظمة الاشتراكات المحددة وصناديق الادخار، سٌحدد هذه المعدلات بدورها وفقاً لحافطة الاستثمارات الأساسية وستستند إلى معدلات الوفيات ذات الصلة بشريحة السكان المشمولة. وفيما يخص أنظمة الاستحقاقات المحددة، ينبغي أن تكون هذه الافتراضات متسقةً مع الافتراضات الإكتوارية المعتمدة في آخر تقييم إكتواري. ومتى كان تحويل المبلغ المقطوع لدخل تقاعدي اختياريًا، ينبغي النظر في احتمالية التحيز في الاختيار على نحو ملائم.
- ينبغي أن تكون معدلات التحويل غير محددة بحسب الجنس من أجل تقديم استحقاقات غير تمييزية للذكور والإناث على حد سواء، وعند استخدام معدلات تحويل خاصة بأحد الجنسين ينبغي أن يبلغ الإكتواري مؤسسة الضمان الاجتماعي بتأثير هذه المعدلات على الاستحقاقات، وكفايتها بصورة أكثر تحديداً. وعندما تستخدم معدلات غير محددة بحسب الجنس، ينبغي تقييم الآثار المالية لهذه المعدلات ومخاطرها على البرنامج على نحو ملائم، وإبلاغ الأطراف المعنية بها.
- إذا كانت معدلات التحويل محددةً أو منصوصاً عليها في اللوائح، ينبغي أن يقيم الإكتواري الآثار المالية لاستخدام المعدلات غير المحايدة إكتواريًا في البرنامج.
- ينبغي النظر في أثر الاختيار المعاكس وآليات تعويض المخاطر الملائمة، لا سيما في البرامج التي يكون فيها التحويل إلى الدخل التقاعدي اختياريًا فيما يتعلق ببعض الاستحقاقات المتراكمة أو كلها. قد ينشأ الاختيار المعاكس نتيجةً لاستخدام معدلات محايدة جنسانياً، فضلاً عن الفارق في الحالة الصحية للأعضاء، ومن ثم الفارق في معدل الوفيات.

## الآلية

- ينبغي أن يستخدم الإكتواري افتراضات الاستثمار الأكثر ملاءمة عند تحديد معدل التحويل؛ فعلى سبيل المثال، قد يسعى صندوق الادخار إلى تقليل مخاطر الاستثمار باعتماد حافظة استثمارية قليلة المخاطر ذات تدفقات نقدية كافية تتوافق مع مدفوعات الاستحقاقات السنوية، وينبغي أن تنعكس استراتيجية الاستثمار هذه في اختيار الافتراضات المستخدمة. وينبغي الرجوع إلى المبدأ التوجيهي 21.
- ينبغي أن تستند معدلات الوفيات المزمع استخدامها في تحديد معدلات التحويل، مبدئيًا، إلى مثيلتها المستخدمة في آخر تقييم إكتواري (إن وجد)، وأن تمثل شريحة السكان المشمولة. وينبغي أن تراعي معدلات الوفيات المزمع استخدامها في حساب العوامل الإكتوارية التحسينات المستقبلية في معدلات الوفيات، ومع ذلك ينبغي أن تعكس معدلات الوفيات المفترضة تأثير الاختيار المعاكس متى كان شراء الاستحقاقات السنوية اختياريًا، قد يكون هذا التأثير كبيرًا وبحاجة إلى قياسه من جانب الإكتواري.
- في حين أنه من المهم أن تعكس الافتراضات المستخدمة بيئة الاستثمار ومعدلات الوفيات على نحو ملائم، من المحتمل أن تسعى المؤسسة أو صانعو السياسات إلى ضمان ثبات العوامل على مر الزمن؛ ومن ثم قد تختلف المعدلات المستخدمة عن المعدلات الحقيقية المحايدة من حيث التكلفة في بعض النقاط، وعلى الإكتواري تقييم أثر هذه الفروق في تمويل النظام.
- قد تسعى مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى نقل بعض هذه المخاطر أو كلها إلى شركة تأمين أو غيرها من مقدمي خدمات إدارة المخاطر الخارجيين من خلال شراء منتج ذي صلة، بديلًا للإبقاء على مخاطر الاستثمار وطول العمر، وتشمل الخيارات شراء حصة مسيطرة كاملة أو شراء حصص أو مقايضة طول العمر أو نقل الجزء الأعظم من المخاطر. وفي حين أن التكاليف ستعكس المعدلات المتفاوض عليها مع شركة التأمين، قد يظل معدل التحويل المقدم إلى المستفيدين ثابتًا. ومن ثم حتى لو نُقلت بعض مخاطر الاستثمار وطول العمر أو كلها لمقدم خدمات إدارة مخاطر خارجي، لا يزال هناك أحد عناصر المخاطرة التي تتعلق بالفارق بين المعدل الضمني المتفق عليه وتلك المعدلات المقدمة للمستفيدين. إضافة إلى ذلك، فإن إحدى المخاطر التي تواجه النظام الأصلي تتعلق باحتمال إفلاس شركة التأمين، ومن ثم ينبغي أن تولي مؤسسة الضمان الاجتماعي العناية الواجبة في اختيار شركة التأمين كما في العملية التي نوقشت في الجزء دال 2- الخاص بالمبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

## المبدأ التوجيهي 19. آليات التعديل التلقائي

تطبق مؤسسة الضمان الاجتماعي آليات التعديل التلقائي وفقا للقوانين واللوائح التي يخضع لها نظام الضمان الاجتماعي، وتحلل كيفية تأثير تطبيق هذه الآليات في كفاية الاستحقاقات أو الاستدامة المالية للنظام.

وترتبط آليات التعديل التلقائي بعض القرارات المتعلقة بالاستحقاقات والتمويل بمؤشرات أو معايير داخلية أو خارجية. ينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 43.

### المبادئ

- الهدف من آليات التعديل التلقائي عموما هو ضمان أن تعكس كفاية الاستحقاقات أو الاستدامة المالية للنظام التغيرات في المعايير الداخلية أو الخارجية، وقد يتضمن أيضًا تبسيط آليات صنع القرار ودعم الاستدامة وتحسين ضمان الاستحقاقات وكفايتها. وعلى الرغم من أن بعض البلدان تسعى إلى ضمان استقلالية القرارات المهمة عن التدخل السياسي أو غيره من التدخلات، تخضع التوصيات الناشئة عن تطبيق آليات التعديل التلقائي في بلدان أخرى للموافقة (السياسية).
- ينبغي أن يشارك الإكتواري في وضع آليات تعديل تلقائي ملائمة وتطبيقها.
- ينبغي أن يقيّم الإكتواري أثر التعديل التلقائي في كفاية الاستحقاقات والاستدامة المالية للنظام بعد حدوث أي تعديل تلقائي أو اقتراحه.
- من الضروري إجراء تواصل جيد مع الأعضاء من أجل الحفاظ على ثقتهم في النظام، وينبغي أن يشارك الإكتواري في صياغة هذه المعلومات.

### الآلية

- ينبغي أن تطلب مؤسسة الضمان الاجتماعي من الإكتواري تحليل أثر التعديل التلقائي، وبناءً على تصميم آلية التعديل التلقائي يقرر الإكتواري ما إذا كان ينبغي إجراء هذا التحليل باستخدام الافتراضات القائمة على أفضل التقديرات فقط أم باستخدام مزيج من الافتراضات القائمة على أفضل التقديرات والتوزيع الاحتمالي للنتائج. وينبغي إجراء تحليل الحساسية.
- ينبغي أن تبلغ مؤسسة الضمان الاجتماعي الأعضاء مقدما بآليات التعديل التلقائي والغرض منها وكيفية عملها وتأثيرها، لا سيما على مستويات الاستحقاق (مثل النسبة المئوية للتعديل وكيفية حسابها). وينبغي اتباع المبدأين التوجيهيين 27 و28 إلى جانب المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن تواصل إدارات الضمان الاجتماعي.

## ج . المسائل المتعلقة بالاستثمار

رغم أن سياسة التمويل تختلف باختلاف مؤسسة الضمان الاجتماعي، سيكون لدى العديد من الأنظمة صناديق احتياطية تتطلب إدارة فعالة، سواء أكان أفقها الزمني قصير الأجل أم طويل الأجل. ومع شيخوخة السكان وزيادة تعقيد البيئة الاستثمارية الخارجية، تزداد أهمية وجود صندوق احتياطي جيد الإدارة. ومن المرجح مواصلة زيادة التركيز على إدارة الاستثمار، وعلى المهنيين المعنيين بعملية الاستثمار التأكد من تنفيذ إسهاماتهم على نحو ملائم.

ويضطلع الإكتواري بدور مطرد الأهمية، بالتعاون مع غيره من المهنيين، في إدارة الصناديق الاحتياطية، ومن المرجح أيضا مشاركته في عدد من المجالات المختلفة التي تتعلق بعملية الاستثمار. ومن المهم أن يجرى أي تحليل باستخدام المبادئ الإكتوارية المقبولة عمومًا، وخاصةً فيما يتعلق بالمنهجية والافتراضات المستخدمة في أي حسابات. وينبغي إجراء عمليات استعراض أقران صحيحة والعمل عن كثب مع المهنيين الآخرين في عملية إدارة الاستثمار والتواصل وإعداد التقارير بشأنها، إلى جانب غيرها من مجالات عملية الاستثمار التي سيكون فيها الإسهام الإكتواري جوهريًا ويُرجح أيضا أن يكون الإسهام الإكتواري في تقدير المخاطر وأثرها في الأنشطة الاستثمارية للمؤسسة أمرًا قيمًا. وينبغي أن يراعي القسم المعني بالاستثمار في مؤسسة الضمان الاجتماعي بصفة دائمة الآراء والإسهامات الإكتوارية بشأن المسائل ذات الصلة، وينبغي أن يكون هناك تعاون وثيق بين الإدارات حسب الاقتضاء. كما ينبغي وضع سياسة الاستثمار وإستراتيجيتها وفقًا لمجموعة مسؤوليات النظام (انظر المبدأ التوجيهي 21)، وأن يكون هناك أيضًا تعاون وثيق بين القسم المعني بالاستثمار والمسؤولين عن التقييم الإكتواري.

وتتناول المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي المسائل المتعلقة بعملية إدارة الاستثمار، وستكون العديد من المبادئ التوجيهية والموارد الداعمة وثيقة الصلة بالإكتواريين المشاركين في عملية الاستثمار، وقد أُشير صراحةً إلى المبادئ التوجيهية للاستثمار في هذا الجزء، حسب الاقتضاء. ويُنصح الإكتواريون المشاركون في عملية الاستثمار أيضًا بالاطلاع على الوثائق الأخرى ذات الصلة التي شلط عليها الضوء في هذا الجزء، إلى جانب التنسيق والتعاون مع الموظفين الآخرين المشاركين في عملية الاستثمار.

وقد يكون الإسهام الإكتواري أيضًا مرغوبًا فيه أو ضروريًا في مجالات أخرى تشمل رصد تقديم التمويل التكميلي وتنظيمه، وتوقعات ملاءمة النظام، وحساب عوامل الاستحقاقات وتكاليف بعض الأنظمة. وفي مثل هذه الحالات ينبغي استخدام الافتراضات والمنهجية الملائمة لتقييم القيم الحالية وتوقع التقديرات المستقبلية لقيم الأصول على نحو ملائم. ولا ينبغي التأكد من ملاءمة الإسهام الإكتواري فحسب، بل من اتساق النهج مع المجالات الأخرى للإسهام الإكتواري أيضا (ولا سيما فيما يتعلق بالمنهجية والافتراضات).

## المبدأ التوجيهي 20. إدارة الاستثمار

يحدد دور الإكتواري ومتطلبات الإسهام الإكتواري بوضوح في إطار إدارة الاستثمار.

وتشير الإدارة إلى عملية صنع القرار والرقابة على العمليات التي تضطلع بها المؤسسة ورصدها، وهدفها التأكد من معرفة المخاطر وإدارتها على نحو فعال إلى جانب تحسين كفاءة العمليات.

ويزداد الإسهام الإكتواري حجماً وأهميةً في العديد من مجالات الاستثمار، ومن ثم ينبغي السعي إلى مشاركة الإكتواري في هيكل الإدارة وعمليات الاستثمار الخاصة بمؤسسة الضمان الاجتماعي.

ويراعي هذا المبدأ التوجيهي عمومًا العناصر المختلفة لإدارة الاستثمار التي قد يكون الإسهام الإكتواري مطلوبًا بشأنها. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي، لا سيما المبادئ التوجيهية من 1 إلى 5 التي تناول بصورة أكثر تفصيلاً المسائل العامة المتعلقة بالإدارة المبينة أدناه.

### المبادئ

- ينبغي أن توثق مؤسسة الضمان الاجتماعي مختلف الأنشطة المرتبطة بعملية الاستثمار، وأن تحدد المسؤوليات المتعلقة بتنفيذ هذه الأنشطة واستعراضها إلى جانب توثيقها جيداً واستعراضها بانتظام.
- ينبغي تحديد مطلب الإسهام الإكتواري أو مشاركة الإدارة الإكتوارية في هذا الإطار.
- ينبغي أن تتأكد الإدارة الإكتوارية (إن وجدت) داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي من اتساق خطة عملها ومسؤوليات موظفيها المحددة مع متطلبات القسم المعني بالاستثمار في مؤسسة الضمان الاجتماعي. وينبغي أيضاً أن تحدد الكفاءات المطلوبة للاضطلاع بالمهام في مجالات المشاركة كافة، ومتى وجدت فجوات في الكفاءات أو الخبرات ينبغي وضع خطة مفصلة لبيان كيفية سد هذه الفجوات. وينبغي الإشارة إلى الحالات التي يُوصى فيها بإجراء مراجعة خارجية أو إسهام خارجي.

### الآلية

- ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من ذكر المعتقدات والمهام والأهداف الاستثمارية وتوثيقها ومراجعتها على أساس منتظم، وينبغي أن توافق جميع الأطراف المعنية على صياغة هذه الأهداف والمعتقدات. ومتى وجد تعارض بين المعتقدات، ينبغي إيلاء الأولوية للمعتقدات المختلفة.
- ينبغي تقييم آثار المعتقدات والأهداف الاستثمارية في عملية الاستثمار وإدارتها واختيار الأصول وإعداد التقارير، وتوثيق هذه الآثار.
- ينبغي توثيق مسؤوليات مختلف العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بوضوح، وإتاحتها داخلياً لجميع المشاركين في عملية الاستثمار. وتشمل المسؤوليات الإدارية التنفيذية والأدوار الإدارية أو أي منها إضافة إلى عمليات استعراض الأقران، قد تُحدد هذه المسؤوليات بموجب صكوك قانونية أو لوائح تنظيمية أو تتأثر بها، وهو ما يلزم أخذه في الاعتبار في الوصف التفصيلي للمهام وتطبيقها، وسيُحدد دور الإكتواري أو الإدارة الإكتوارية تفصيلاً في الوثيقة التي تحدد المسؤوليات.



- ينبغي أن يكون هناك ميزانية كافية لإدارة كل عنصر من عناصر عملية الاستثمار، وستشمل هذه الميزانية الموارد المالية والمهارات والخبرات والقدرات. وينبغي أن يتحلى المشاركون في عملية الاستثمار، بما في ذلك الإكتواريون، بالكفاءات والخبرات كي يتمكنوا من الاضطلاع بدورهم بفعالية، وينبغي أن تحدد المؤسسة متطلباتها في هذه المجالات وأن تصف جهود معالجة الحالات التي لا يرقى فيها مستوى الكفاءات أو الخبرات لتلبية هذه المتطلبات الدنيا وصفًا تفصيليًا (كالتدريب مثلاً). ومتى تطلب الأمر الاستعانة بموارد خارجية (أي من خارج مؤسسة الضمان الاجتماعي)، ينبغي ذكر هذه الموارد تفصيلًا وإدراجها في الميزانية.
- ينبغي أن تُوثق عملية استعراض الأقران بعناية وأن تحدد القرارات المزمع استعراضها وآليات الاستعراض ووتيرته وكذا الموظفون المعنيون بإجراء العملية، وينبغي أيضا تحديد دور الإدارة الإكتوارية أو الموارد الإكتوارية الخارجية.
- من المرجح أن يكون الإسهام الإكتواري ذا قيمة خاصة في الجوانب المتعلقة بتقييم الأصول والالتزامات، وتعيين مقدمي الخدمات الخارجيين في مجالات بعينها (كمديري الاستثمار)، وصياغة استراتيجية الاستثمار الخاصة بالمؤسسة ورصدها، وتقييم المخاطر وقياس أداء الأصول. إلى جانب هذا الإسهام الفني، يرجح أن يساهم الإكتواري في هيكل إدارة الاستثمار العام للمؤسسة، نظرًا لإلمامه بالعمليات المختلفة وتقدير المخاطر. وينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي الآليات التي يُلتَمَس من خلالها هذا الإسهام، ومراجعتها بانتظام.
- قد يُطلب من الإكتواري أيضا الاضطلاع برصد تقديم التمويل التكميلي وتنظيمه وتوقع ملاءمة النظام وحساب عوامل الاستحقاقات وتكاليف بعض الأنظمة، أو المساهمة فيها. وعند القيام بهذه المهام ينبغي استخدام منهجية وافتراسات ملائمة في تقييمات الأصول، ومن المهم التنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى (كمديري الاستثمار ومنظميته) على النحو الملائم وينبغي أن تُحدَد الكيفية التي ينفذ بها هذا التنسيق.

## المبدأ التوجيهي 21. مراعاة الالتزامات في عملية الاستثمار

تؤكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من مراعاة التزامات النظام في عملية الاستثمار.

وأحد المحركات الرئيسية لقرارات الاستثمار هو توقيت التدفقات النقدية الصافية لنظام الضمان الاجتماعي ومستواها وطبيعتها وكيفية تطورها مستقبلاً، ومن ثم سيكون للإكتواري دور كبير في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للنظام وتفسيرها فيما يتعلق بعملية الاستثمار. وتتألف هذه التدفقات النقدية من مدفوعات الاستحقاقات المستقبلية، والاشتراكات الواردة، والمصروفات، والدخل المتأتي من الأصول والموارد الأخرى. ويمكن إجراء نمذجة ملائمة لتحديد إستراتيجية الاستثمار التي يُتوقع أن تفي برسالة مؤسسة الضمان الاجتماعي وأهدافها. بينما هناك ارتباط واضح بالحسابات والتوقعات التي يُضطلع بها جزءاً من عملية التقييم الإكتواري (انظر الجزء ألف من هذه المبادئ التوجيهية)، يُرجح أن يساهم الإكتواري أيضاً في تحليلات استثمارية أكثر تحديداً فيما يتعلق بالمستحقات والتدفقات النقدية المستقبلية (كإدارة التزامات الأصول على سبيل المثال)، وهو ما يشكل مدخلا مهماً في وضع إستراتيجية الاستثمار وإدارة العملية.

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 6 من المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي.

### المبادئ

- ينبغي توثيق دور مختلف الأطراف المعنية المُشاركة في تحديد التدفقات النقدية وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها، وينبغي أن يتواصل الإكتواري مع الأطراف المعنية الأخرى في هذا الصدد بفاعلية وكفاءة.
- ينبغي إجراء تقييم كفاءات كلٍ من الأطراف المعنية فيما يتعلق بالمهمة المسندة وتحديد أي فجوات. ومتى وجدت فجوات يجب وضع خطة وتنفيذها بغية تقييم الإجراءات المتخذة لسدّها.
- ينبغي وضع خطوط تسلسل إداري وعمليات استعراض أقران واضحة، وكذا ينبغي توثيق الكفاءات المطلوبة من الأطراف المعنية كافة واستعراضها بانتظام.
- ينبغي أن يُعدّ الإكتواري توقعات التزامات النظام وتدفقاته النقدية وفقاً للمعايير والممارسات الإكتوارية المقبولة عموماً.

### الآلية

- ينبغي أن تحدد توقعات التدفق النقدي من التزامات الاستحقاقات والمصروفات المستقبلية باستخدام أسس منهجية وافتراسات مناسبة، وينبغي توثيق هذه الأسس ومراجعتها بانتظام وفقاً للممارسات الجيدة والمعايير الإكتوارية ذات الصلة. ويتناول المبدأ التوجيهيان 3 و4 بعض الاعتبارات التي تتعلق بالمنهجية والافتراضات المزمع استخدامها (كتقييمات المجموعة المفتوحة مقابل تقييمات المجموعة المغلقة).
- عندما تُوضع توقعات التدفقات النقدية المستقبلية استناداً إلى أحدث تقييم إكتواري فإنه ينبغي تحديثها وفق تاريخ التحليل باستخدام افتراضات مناسبة.



- عندما تُوضع توقعات تقريبية، أو تُستخدم قيمة تقديرية للالتزامات، ينبغي ذكر الأساس الذي بُنيت عليه الحسابات والافتراضات (كمتوسط مدة الخدمة على سبيل المثال). وينبغي تحليل أوجه التباين بين التوقعات التقريبية السابقة والتجربة الفعلية.
- ينبغي أن يجري الإكتواري تحليلاً مناسباً لنمذجة التغيرات المحتملة عن توقعات الحالة الأساسية في التدفقات النقدية المستقبلية للأصول، وينبغي أن يستخدم هذا التحليل منهجية وافتراضات ملائمة تعكس على الأقل ثلاثة سيناريوهات مختلفة («متفائل»، و«متشائم»، و«متطرف» على سبيل المثال). وينبغي الأخذ في الاعتبار مختلف العوامل التي تؤثر على التغيرات في مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتاتها (مثل التضخم).
- ينبغي أن يراعي التحليل السياسة التمويلية لنظام الضمان الاجتماعي، ونظرًا لأن معظم أنظمة الضمان الاجتماعي مموله جزئيًا فقط، ينبغي مراعاة إجراء تحليل لمدى ملاءمة إدارة التزامات الأصول وكيفية الاضطلاع بالعملية لتعكس التمويل الجزئي، وكذا ينبغي توثيق هذا التحليل.
- من المهم أن يعمل الإكتواري بشكل وثيق مع المهنيين والخبراء في مؤسسة الضمان الاجتماعي، كمديري الاستثمار والمدققين والقائمين على إدارة المخاطر والقائمين على الشؤون المالية وسائر أعضاء المؤسسة المعنيين.
- ينبغي أن يتعاون الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي من كُتب أيضاً مع الأطراف المعنية بالنظام وصناع القرار لضمان فهم إدارة التزامات الأصول وانعكاسها على النحو الملائم في القرارات المتخذة.
- ينبغي أن يوثق الإكتواري، خلال إسهامه في العملية، البيانات والافتراضات والمنهجية المستخدمة محددًا مواضع استخدام التقريبات أو التقديرات. ومتى وجدت أحداث لا يمكن قياسها أو تحديدها كمًا لكنها قد تؤثر تأثيرًا جوهريًا على النتائج، ينبغي النظر فيها على نحو واضح ومنفصل، وقد تشمل هذه المخاطر مخاطر مدير الاستثمار أو مخاطر الطرف الثالث أو مخاطر إصلاح الاستحقاقات. وينبغي تحديد النتائج بصورة واضحة فيما يتعلق بالسيناريوهات البديلة وتحليلات الحساسية.
- ينبغي إجراء التحليل بصفة منتظمة، وأن تتسق وتيرته مع حجم التزامات النظام وأصوله، ومتطلبات السيولة، وطبيعة الأصول، والسياسة التمويلية، والموارد المتوفرة داخل المؤسسة، وأي قيود أو أهداف أخرى ذات صلة.

## المبدأ التوجيهي 22. عملية إدارة الأداء

تُشرك مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواريين في مختلف مجالات عملية الاستثمار، ويشير هذا المبدأ التوجيهي إلى الحالات التي يشارك فيها الإكتواريون مباشرةً في تصميم وتنفيذ إستراتيجية استثمار فيما يتعلق بالصناديق الاحتياطية الخاصة بنظام الضمان الاجتماعي.

ويأخذ هذا المبدأ التوجيهي في الاعتبار العناصر المختلفة لعملية إدارة الاستثمار التي يُحتمل أن تُلمس المشاركة الإكتوارية بشأنها. قد تشمل عملية الاستثمار على عدد من الخطوات المختلفة وقد تكون معقدة نسبيًا في تخطيطها وإدارتها وتنفيذها، وينبغي إيراد هذا الدور تفصيليًا لكل عنصر من العناصر التي يلزم أو يُطلب بشأنها الإسهام الإكتواري مع مراعاة النهج والأساليب الإكتوارية الملائمة. ويتطلب عدد من العمليات المفصلة أدناه التنسيق والتعاون مع سائر المهنيين والأطراف المعنية داخل المؤسسة وخارجها على حد سواء، وينبغي إدارة هذا التنسيق بفعالية، وتصميم عمليات استعراض أقران صحيحة وتنفيذها.

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي (وقد حُددت المبادئ التوجيهية ذات الصلة أدناه) إلى جانب المبادئ التوجيهية 2 و3 و4 التي تتناول البيانات والافتراضات والمنهجية على التوالي.

### المبادئ

- ينبغي أن تسعى مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى إشراك الإكتواري في مجالات محددة في عملية الاستثمار، وينبغي تحديد الدور ورصده على أساس منتظم إلى جانب تحديد مستوى الخبرة والكفاءة المطلوب.
- ينبغي أن تيسر المؤسسة تبادل المعلومات والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية المشاركة في عملية الاستثمار.

### الآلية

تشمل مجالات عملية الاستثمار التي قد تتطلب الإسهام الإكتواري ما يلي:

- تحديد ميزانية المخاطر ومجالات استخدامها (المبادئ التوجيهية 7 و11 و12 و13 من المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي):
  - ميزانية المخاطر هي القيمة المقابلة لمخاطر الاستثمار، نسبة إلى الالتزامات، التي ترغب المؤسسة الاستثمارية في امتلاكها. وغالبًا ما يكون تقييم المخاطر بصورة عامة وميزانية المخاطر بصفة خاصة أحد المجالات الرئيسية للإسهام الإكتواري في إدارة الاستثمارات، وهذه العملية تساعد المؤسسة في فهم مستوى المخاطر التي تحدد بها؛ إذ ستستخدم، بمجرد تحديدها، في وضع خطة إستراتيجية وديناميكية تُعنى بتخصيص الأصول للمؤسسة. وقد يسهم الإكتواري أيضًا في وضع إستراتيجيات ترمي إلى إعادة التوازن بين مستويات المخاطر التي قد تنشأ نتيجة للتغيرات في قيمة الأصول أو التغيرات التي قد تطرأ على التزامات النظام (كالتغييرات في قواعد الاستحقاقات) أو كليهما.
  - يحدد الجزء هاء العناصر العامة التي يلزم مراعاتها في إدارة المخاطر. وينبغي أن يراعي الإكتواري، عند تحديد العناصر المختلفة للمخاطر وقياسها كمياً، أنسب الأساليب لتقييم المخاطر وأن يعمل بشكل

وثيق مع القسم المعني بالمخاطر داخل المؤسسة إلى جانب القسم المعني بإدارة الاستثمار (داخل المؤسسة أو خارجها) للتأكد من ملاءمة هذا التحليل.

■ اختيار الافتراضات والمنهجية الملائمة لتقييم الأصول وتحليلها (المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي، المبدأ التوجيهي 20):

• يتناول المبدأ التوجيهي 20 من المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي تقييم الأصول بمزيد من التفصيل. وعلى الرغم من أن اختيار المنهجية والافتراضات الملائمة هو أحد العناصر الأساسية لهذه العملية، من المهم اتخاذ القرارات بالمشاركة مع الأطراف المعنية ذات الصلة؛ إذ من المحتمل أن تكون الآثار المالية كبيرة. وقد تتضمن هذه الأطراف المعنية مديري الأصول، وأمناء الاستثمار، والقسم المعني بالتمويل، والقسم المعني بالمخاطر، إلى جانب مجلس الإدارة أو هيئة صنع القرار الأخرى في المؤسسة. وينبغي أن تكون الافتراضات والمنهجية المستخدمة وفقاً للمعايير الإكتوارية الوطنية أو الدولية (والمعايير المحاسبية، إذا كانت ذات صلة بهذا الشأن).

■ تحديد المؤشرات المرجعية الملائمة وحسابها (المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي، المبدأ التوجيهي 14):

• ستقارن خصائص أداء أصول الصندوق ومخاطرها إلى جانب فئات معينة من الأصول باستخدام مؤشرات مرجعية ملائمة، ومن المهم اختيار هذه المؤشرات المرجعية إذ ينبغي اتساق خصائصها مع أهداف عملية الاستثمار. وقد يسهم الإكتواري أيضاً في تقرير ما إذا كان ينبغي أن تكون المؤشرات المرجعية مطلقة أم نسبية، وأن تكون اعتبارية أم حقيقية، وأن تكون ذات صلة بالالتزامات من عدمه، وما إذا كان ينبغي أن تكون مزيجاً من مؤشرات السوق المرجحة أم لا. وسيقدم الإكتواري رأيه أيضاً بشأن نوعية المؤشرات المرجعية، وقد يتطلب تحديد عائد المؤشر المرجعي مشاركة الإكتواري، لا سيما إذا كان هذا المؤشر مزيجاً من المؤشرات المختلفة أو يتطلب تحويل العملة.

■ حسابات أخرى تتعلق بأداء الأصول (مثل تحليل المخاطر بما في اعتبارات التحوط من تقلبات العملة، وتحليل المصروفات، والخيارات السلبية مقابل الإيجابية) (المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي، المبادئ التوجيهية 17 و21 و22):

• قد يشارك الإكتواري في مجالات أخرى من الاستثمار. وينبغي أن تُجرى العمليات الحسابية باستخدام منهجية وأساس ملائمين؛ فعلى سبيل المثال، تشكل الآثار المترتبة على حالات عدم تطابق العملات التي تكون فيها الأصول بعدة عملات وتكون الالتزامات بعملة البلد الأصلي أمراً بالغ الأهمية للمؤسسات، وسيطلب إجراء تقييم ملائم. من المهم العمل مع الأطراف المعنية الأخرى (كالقسم المعني بالتمويل، ومديري الاستثمار، والإكتواري المعني بالتقييم، والمدققين، وغيرهم)، وينبغي إضفاء الطابع الرسمي عليه. وينبغي تحديد خطوط الاتصال وعمليات صنع القرار ومراعاتها.

## المبدأ التوجيهي 23. المساهمة في تقييم الأصول وحسابات الاستحقاقات

تشرك مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواري في العمليات التي تُعنى بتحديد قيمة مناسبة لأصول نظام التضامن الاجتماعي.

ومن المهم تحديد قيمة مناسبة للأصول وقد يُتطلب ذلك لعدد من الأسباب المختلفة، بما في ذلك الحاجة إلى تقييم الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي وتحديد قيمة الاستحقاقات.

وفي بعض البرامج تتصل قيمة استحقاقات المستفيدين الحاليين أو المستقبلين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالقيمة المحددة للأصول.

وقد يؤدي تحديد قيمة الأصول أيضًا إلى تطبيق أي آلية تعديل تلقائي (انظر المبدأ التوجيهي 19 بشأن آليات التعديل التلقائي).

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 6 الذي يتناول المسائل المتعلقة بتقييم الأصول لأغراض التقييم.

### المبادئ

- ينبغي تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بالأطراف المشاركة في عملية تقييم الأصول، وتوثيقها. وينبغي أيضًا تصميم عملية استعراض أقران وإعداد تقارير، ورصدها ومراجعتها بانتظام.
- ينبغي مناقشة المنهجية والافتراضات التي اختيرت في تقييم الأصول وتسويغها وتوثيقها والإفصاح عنها. وقد يختلف الأسلوب المستخدم وفقا لهدف التقييم (مثل تقييم استدامة البرنامج، تطبيق آلية التعديل التلقائي، نمذجة التزامات الأصول، إعداد التقارير المالية، وما إلى ذلك). وينبغي أن يُجرى التقييم وفقًا للمعايير الوطنية والدولية، وأي تشريعات ذات صلة.
- سيلزم مشاركة الإكتواري في تعيين قيمة الأصول في أنظمة الاشتراكات المحددة وصندوق الادخار فيما يتعلق بتحديد قيمة المبالغ المخصص إيداعها في حسابات الأفراد. ومن أجل الاضطلاع بهذه المهام بفعالية، من المهم استخدام أساليب تقييم ملائمة وتضمين تقدير المخاطر والمتطلبات الاحتياطية في التحليل.

### الآلية

- يتطلب تقييم الأصول جمع المعلومات ذات الصلة في تاريخ التقييم، وهذا يتطلب التنسيق الوثيق فيما بين مختلف الأطراف المعنية المشاركة في عملية الاستثمار (مثل أمناء الاستثمار ومديري الاستثمار) سواء داخل المؤسسة أم خارجها. وستتضمن البيانات المطلوبة المعلومات المتعلقة بالأصول، والدخل المتحقق خلال فترة القياس، وسعر الأصول أو قيمتها في تاريخ القياس، وأي معلومات تتعلق بالضرائب.
- ينبغي الاضطلاع بالمحاسبة على أساس سعر السوق أو القيمة العادلة، إن أمكن، لتقييم الأصول. وفي حين يُرجح استخدام القيم السوقية لتعيين قيمة أغلب الأصول، سيلزم وجود نهج بديلة لا أثر فيها لسوق أو تفتقر فيها السوق بشدة إلى السيولة (كالبنية التحتية والأسهم الخاصة). وفي حالة تحديد قيمة الأصول من خلال نهج القيمة الحالية للتدفقات النقدية، ينبغي التحقق من صحة الافتراضات والمنهجية والعمليات

الحسابية. ومتى لم يكن أي نهج ممكنًا أو اعتبر غير ملائم ينبغي النظر حينئذ في نهج بديلة، ومن المهم في مثل هذه الحالة تحديد الافتراضات والمنهجية التي يُضطلع على أساسها بالعمليات الحسابية وإجراء عملية استعراض أقران للتحقق من القيمة المعينة للأصول. وينبغي لتقييمات الأصول المستقبلية تقييم مدى دقة النهج البديلة المستخدمة بأثر رجعي، إن أمكن ذلك. وقد يلزم الاستعانة بخبرات خارجية اعتمادًا على الموارد الداخلية المتاحة داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي.

- قد يلزم تحقق الإكتواري من ملاءمة القيم المعينة للأصول، ومن المهم أن يتواصل الإكتواري مع الأطراف المعنية الأخرى لضمان الاضطلاع بهذا الاستعراض والتحقق بشكل صحيح.
- في البرامج التي تُقدّم فيها الاستحقاقات جزئيًا أو كليًا من خلال صندوق الادخار أو عناصر الاشتراكات المحددة، قد يُطلب من الإكتواري التوصية بمعدلات العائد المخصص للإيداع أو تقييم الآثار المترتبة على إيداع معدلات محددة من العائد في حسابات الأفراد أو الاستحقاقات. ويتناول المبدأان التوجيهيان 15 و17 المسائل المتعلقة بتحديد العوائد المخصصة للإيداع في حسابات صندوق الادخار وحسابات الاشتراكات المحددة على التوالي.
- سيتمثل دور الإكتواري المشارك في عملية الاستثمار في تقديم المعلومات فيما يتعلق بالعوائد المتحققة من الأصول (تقدير رأس المال والدخل والأرباح) وكذلك فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالسيولة وتقلبات العوائد. ومن الأهمية بمكان التنسيق والمناقشة بشأن المبلغ المخصص للإيداع في حسابات الأفراد؛ نظرًا لأهمية تبعات مثل هذه القرارات على ملاءمة النظام واستدامته.
- في حالة أنظمة صناديق الادخار وأنظمة الاشتراكات المحددة التي يكون فيها العوائد المودعة مخففة أو منصوصًا عليها في التشريعات أو اللوائح، سيكون هناك فارق بين المبالغ المودعة والعائد على الأصول الأساسية. ومن المهم في هذه الحالة إجراء تحليل للآثار المترتبة على هذا الفارق على نحو ملائم.
- يتطلب تعيين الاحتياطات الاستثمارية إجراء تحليل إكتواري (كتحديد نسبة العائد الزائد عن الحد الأدنى المقرر التي يجب احتجازها ونسبة العائد التي يمكن إيداعها في الحسابات). وينبغي استخدام منهجية وافتراسات ملائمة عند الإسهام في عملية صنع القرار هذه إلى جانب تحديد ما إذا كانت الاحتياطات الموجودة كافية أم لا.

## المبدأ التوجيهي 24. إعداد تقارير الاستثمار

يساهم الإكتواري في عملية إعداد تقارير الاستثمار للتأكد من دقة المعلومات المُفصح عنها وتقديمها بطريقة مناسبة، ويشارك أيضا في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها.

وفي ضوء زيادة التدقيق في الممارسات الاستثمارية لمؤسسات الضمان الاجتماعي، من الضروري تقديم تقارير واضحة ومفهومة. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع الجزء دال من هذه المبادئ التوجيهية والمبادئ التوجيهية للإيسا بشأن تواصل إدارات الضمان الاجتماعي.

### المبادئ

- ينبغي أن يحدد الإكتواري المعلومات الواجب الإفصاح عنها وكيفية الإفصاح، ويجب أن تضيف المعلومات المقدمة إلى الفهم العام لكيفية إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي الأصول.
- قد يشارك الإكتواري في توفير المعلومات لإعداد التقرير، وفي هذه الحالة ينبغي إجراء عملية استعراض أقران ملائمة للتأكد من أن المعلومات دقيقة ومحدثة وذات صلة.
- ينبغي أن تكون المعلومات المقدمة المتعلقة بالاستثمار متسقة مع المراسلات الأخرى الصادرة من مؤسسة الضمان الاجتماعي، لا سيما أي بيانات استحقاقات مقدمة إلى المستفيدين إلى جانب التقارير السنوية والمعلومات الخاصة بعوامل الاستحقاقات والاستحقاقات المتوقعة.

### الآلية

- قد تتضمن المعلومات المُفصح عنها:
  - القيمة الإجمالية للأصول المقسمة حسب فئتها؛
  - التغيرات في قيمة الأصول على مدار السنة، مقسمة حسب مصدر العائد؛
  - تقييم المخاطر على مدار مدة القياس، مقسمة إن أمكن حسب مصدر الخطر؛
  - الأداء (الصوري والفعلي) لكل فئة من فئات الأصول على مدار السنة؛
  - الإيرادات المتأتية من الأصول خلال السنة؛
  - النفقات المتعلقة بإدارة الاستثمارات؛
  - المنهجية والافتراضات المستخدمة في التقييم (متى كان ذلك مناسبًا)؛
  - العوائد المودعة في حسابات صناديق الادخار أو حسابات الاشتراكات المحددة، متى كان ذلك مناسبًا؛
  - معلومات أخرى عند الاقتضاء.
- قد يحدد الإكتواري المعلومات التي لا ينبغي الإفصاح عنها وأسباب ذلك (كالمعلومات ذات الحساسية السوقية).
- ينبغي أن يعمل الإكتواري مع الأطراف المعنية الأخرى حسب الاقتضاء.

- متى كانت المشاركة الإكتوارية في عملية الاستثمار تتناول جوانب عدة (كتكاليف الاستحقاقات، وحسابات الاستحقاقات المتوقعة، والإشراف، وما إلى ذلك)، ينبغي التأكد من اتساق جميع التقارير ذات الصلة مع بعضها في طبيعتها وشكلها ووتيرتها والافتراضات المستخدمة.

## د. إعداد التقارير والتواصل والإفصاح

إن عملية تقديم التقارير المحددة جيداً أحد العناصر الحيوية للحكومة الرشيدة لأنظمة الضمان الاجتماعي، وتسهم التقارير الإكتوارية والمالية المستندة إلى بيانات وافتراضات ومنهجية سليمة في الاستدامة المالية للأنظمة. ويمكن للمعلومات الواردة في هذه التقارير أن تشكل «إشارات إنذار مبكر» إذا كان النظام يواجه صعوبات؛ فمن خلالها يمكن تحديد الاتجاهات القصيرة والطويلة التي من المحتمل أن تؤثر في استدامة النظام، ومن ثم تستحث التشاور العام والتشاور مع الأطراف المعنية بشأن استدامة النظام. إضافة إلى ذلك فإن توفير معلومات واضحة وسهلة المنال يحسن من ثقة الجمهور في نظام الضمان الاجتماعي، ومن المرجح أن تعزز الدعم الجماهيري والسياسي.

ويشكل التواصل من خلال عملية تقديم تقارير رسمية وكذلك من خلال قنوات أخرى أحد العناصر المهمة للعمل الإكتواري، وعلى مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواريين أن يكفلا وجود عملية تواصل وإعداد تقارير قوية تنطوي على تقديم معلومات دقيقة وذات صلة وفي حينها. ينبغي قراءة هذا الجزء بالاقتران مع المبادئ التوجيهية بشأن تواصل إدارات الضمان الاجتماعي.



## المبدأ التوجيهي 25. التواصل بين أعضاء المجلس والإدارة والإكتواري

يتواصل المجلس (إن وجد) والإكتواري وإدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي بوضوح وبصورة فعالة، وهذا التبادل المعلوماتي يحسن الإدارة لكنه لا يؤثر تأثيراً سلبياً على استقلالية الإكتواري.

### المبادئ

- ينبغي أن تكون هناك شفافية تامة بين المجلس والإدارة والإكتواري خلال تبادل المعلومات.
- ينبغي أن يزود الإكتواري المجلس وإدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي بتحديثات منتظمة (سنوياً على الأقل ما لم تكن هناك ظروف استثنائية) فيما يتعلق بالوضع المالي لأنظمة الضمان الاجتماعي التي تديرها المؤسسة، ويمكن لهذه التحديثات أن تستند إلى تقييم إكتواري كامل أو محدث أو غيره من الآليات المناسبة التي تسعى إلى توفير مؤشر واقعي للوضع المالي لهذه الأنظمة في تاريخ إعداد التقرير.
- ينبغي أن يكون المجلس ومؤسسة الضمان الاجتماعي قادرين على تقديم إسهاماتهم في جميع جوانب العمل الإكتواري المضطلع به، مع احترام استقلالية الإكتواري.

### الآلية

- ينبغي أن يقدم الإكتواري إلى المجلس والإدارة النتائج الأولية وكذا النتائج النهائية لأي تقييم إكتواري، كما ينبغي أن تناول هذه التقديمات العناصر الرئيسية للمراجعة الإكتوارية: البيانات والافتراضات والنتائج والتوصيات.
- ينبغي أن يُتاح للمجلس أو مؤسسة الضمان الاجتماعي الفرصة لاستعراض نتائج العمل الإكتواري (كالتقييمات الإكتوارية مثلاً)، وتقديم ملاحظاتهم إلى الإكتواري. وينبغي أن ينظر الإكتواري في هذه الملاحظات وأن يوضح ما إذا كانت أخذت أم لم تؤخذ في الحسبان مع بيان السبب.
- قد يُطلب من الإكتواري تقديم معلومات إضافية لأعضاء المجلس من خلال إيضاح الجوانب المختلفة للعمل الإكتواري بما في ذلك التفاصيل الفنية.
- ينبغي أن يقدم الإكتواري للمجلس وإدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي تقريراً يلخص نتائج التقييم الإكتواري.
- ينبغي أن تكون وتيرة التحديثات مماثلةً لتيرة التقييم الإكتواري الكامل على الأقل، وينبغي تشجيع تقديم تحديثات إضافية بصورة أكثر تكراراً بغية تحسين عمليات الإدارة، وقد تُطلب هذه التحديثات في حالة إجراء تقييمات إكتوارية تكميلية (انظر المبدأ التوجيهي 1) أو إذا طلبت الأطراف المعنية تواصلًا أكثر وتيرةً (سنوياً على سبيل المثال).

## المبدأ التوجيهي 26. اعتبارات عملية إعداد التقارير

تتبع مؤسسة الضمان الاجتماعي عملية إعداد تقارير واضحة المعالم فيما يتعلق بالتقييم الإكتواري لنظام الضمان الاجتماعي.

وعملية إعداد التقارير المقننة الراسخة الواضحة المعالم هي أحد العناصر الحيوية للحكومة الرشيدة لبرامج الضمان الاجتماعي، وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأين التوجيهيين 1 و43.

### المبادئ

- ينبغي أن تمثل مؤسسة الضمان الاجتماعي للمبدأ التوجيهي 43 بشأن اعتبارات الاستدامة التي تنص على ضرورة اتباع مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري المتطلبات التشريعية فيما يتعلق بوتيرة التقييمات الإكتوارية لنظام الضمان الاجتماعي. وفي حالة غياب المتطلبات التشريعية، ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة داخلية بشأن وتيرة إجراء المراجعة الإكتوارية واتباعها.
- ينبغي أن تعكس وتيرة المراجعات الإكتوارية طبيعة نظام الضمان الاجتماعي قيد النظر. وقد يكون من المناسب لمؤسسة الضمان الاجتماعي أن تكفل أداء مراجعات أكثر وتيرة مما تنص عليها التشريعات، وقد يكون هذا مناسباً إذا ارتأى الإكتواري أو مؤسسة الضمان الاجتماعي (أو كلاهما) أن:
  - المتطلبات التشريعية فيما يتعلق بوتيرة إجراء المراجعات الإكتوارية لا تتفق مع طبيعة برنامج الضمان الاجتماعي؛
  - من المتوقع أن تؤثر التغيرات البيئية الاقتصادية أو الديموغرافية خلال مدة التقييم تأثيراً جوهرياً في الوضع المالي لنظام الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن تمثل مؤسسة الضمان الاجتماعي والإكتواري للمواعيد النهائية التي تنص عليها التشريعات فيما يتعلق بتقديم نتائج التقييم الإكتواري والتواصل مع الأطراف المعنية بشأنها، وفي حالة غياب المتطلبات التشريعية ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة داخلية تحدد التواريخ الرئيسية والمنجزات المستهدفة فيما يتعلق بالخطوات الرئيسية للمراجعة الإكتوارية وأن تستعرض الخبر المستقل وعملية التواصل.
- في حالة تقديم استحقاقات جديدة أو موسعة قد تؤثر تأثيراً جوهرياً على معدل الاشتراكات، يتعين إجراء تقييم إكتواري جديد أو محدث ليعكس هذا التغيير ويقيم آثاره.

### الآلية

- ينبغي مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي التي تقدم استحقاقات المعاش التقاعدي مرةً على الأقل كل خمس سنوات. كما ينبغي إجراء التقييمات بوتيرة أكبر متى سمحت البيانات والموارد وتبعاً لطبيعة الاستحقاقات التي يقدمها النظام وحجم الالتزامات المالية، أما أنظمة الضمان الاجتماعي مثل نظام تأمين الرعاية الصحية ونظام التأمين ضد إصابات العمل ونظام التأمين ضد البطالة فينبغي إجراء مراجعات إكتوارية لها على أساس سنوي.

- قد يستدعي تغير البيئة الخارجية إجراء مراجعات أكثر وتيرة لأنظمة الضمان الاجتماعي، ومن أمثلة هذه التغيرات حالات الركود الاقتصادي وتقلب الأسواق المالية التي تؤدي إلى حدوث انخفاضات (أو زيادات) كبيرة في قيم الأصول.
  - تشمل المواعيد النهائية الرئيسية المرتبطة بعملية إعداد التقارير فيما يتعلق بالمراجعة الإكتوارية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
    - المدة الزمنية القصوى بعد التاريخ الفعلي للمراجعة الإكتوارية التي ينبغي للإكتواري تقديم نتائج المراجعة خلالها إلى إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي أو مجلسها (أو كليهما)؛
    - المدة الزمنية القصوى بعد التاريخ الفعلي للمراجعة الإكتوارية التي ينبغي لمؤسسة الضمان الاجتماعي إبلاغ الأطراف المعنية والهيئات الإشرافية ذات الصلة بنتائج المراجعة خلالها؛
    - المدة الزمنية القصوى بعد إتمام المراجعة الإكتوارية التي يُجرى خلالها استعراض الخبير المستقل؛
    - المدة الزمنية القصوى التي ينبغي للإكتواري أو مؤسسة الضمان الاجتماعي اتخاذ إجراءات خلالها بشأن التوصيات المنبثقة من المراجعة الإكتوارية واستعراض الخبير المستقل.
- وينبغي أن يُنص على هذه المواعيد النهائية في التشريعات أو في السياسة الداخلية لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وينبغي أن تدعم المؤسسة الإكتواري في تيسير تسليم النتائج في حينها.

## المبدأ التوجيهي 27. التزامات مؤسسة الضامن الاجتماعي فيما يتعلق بإعداد التقارير الإكتوارية والتواصل بشأن التغييرات في أحكام النظام

تزود مؤسسة الضمان الاجتماعي الأطراف المعنية بمعلومات شاملة على أساس منتظم وفي حينها بشأن الوضع الإكتواري لنظام الضمان الاجتماعي، وتُعلم الأطراف المعنية بأي تغييرات في أحكام النظام في حينها وأثرها في استدامة النظام وكفاية الاستحقاقات.

ويشكل إبلاغ الأطراف المعنية بالبرنامج وصناع القرار، إبلاغهم بنتائج التقييم الإكتواري وتوصياته في حينها وبصورة منتظمة خطوة حاسمة في الحفاظ على استدامة ترتيبات الضمان الاجتماعي وضمان تحقيق النظام أهدافه.

### المبادئ

- ينبغي أن تبلغ مؤسسة الضمان الاجتماعي صانعي السياسات بنتائج المراجعة الإكتوارية لنظام الضمان الاجتماعي في حينها (على النحو الوارد في المبدأ التوجيهي 26)، ويتمثل النهج الأفضل في تقديم التقارير إلى الهيئة التشريعية للبلاد (مثل البرلمان) لإجراء مناقشة شفافة وإتاحة التقرير الإكتواري للجمهور.
- ينبغي أن تتبادل مؤسسة الضمان الاجتماعي المعلومات المتعلقة بالمراجعة الإكتوارية مع الأطراف المعنية بالنظام بما في ذلك العمال وممثليهم وأرباب العمل والمتقاعدين، وغيرهم.
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة تُعنى بالتواصل فيما يتعلق بالمراجعة الإكتوارية وتوثيقها وضمان تنفيذها عملياً.
- قد يلزم إجراء تغييرات جوهرية لأحكام الضمان الاجتماعي على المدى الطويل؛ كزيادات معدل الاشتراكات أو رفع سن الأهلية أو إجراء تغييرات في الاستحقاقات. وينبغي أن يجري الإكتواري تقييماً إكتواريّاً يحدد الآثار المالية لمثل هذه التغييرات، وإبلاغ الأطراف المعنية بنتائج هذا التقييم.
- ينبغي أن تبلغ مؤسسة الضمان الاجتماعي الأطراف المعنية بشأن التغييرات المحتملة قبل وقت كاف من تاريخ نفاذ هذه التغييرات، وهذا يتيح للجمهور فهم أهمية الإصلاحات المستقبلية وتعديل سلوكياتهم، إلى جانب توفير فترات انتقالية مناسبة ووقت كاف لدعم السياسات والتدابير الإدارية.

### الآلية

- قد تقدم مؤسسة الضمان الاجتماعي التقارير الإكتوارية للوزير المختص ل طرحها للمناقشة مع الهيئة التشريعية، وينبغي أن تُحدّد هذه العملية في التشريعات أو في السياسة الداخلية للمؤسسة.
- ينبغي إبلاغ الأطراف المعنية بإصدار التقرير الإكتواري وكذلك تقرير استعراض الخبير المستقل، وقد يتحقق هذا من خلال البيانات الصحفية، والمؤتمرات الصحفية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتواصل المباشر مع جمعيات الأطراف المعنية، وغيرها من الوسائل.
- ينبغي أن تبلغ مؤسسة الضمان الاجتماعي الأطراف المعنية بنتائج التقرير الإكتواري واستعراض الخبير الخارجي، وقد يتحقق هذا عن طريق استخدام مزيج من النسخ الإلكترونية والنسخ المطبوعة.

## المبدأ التوجيهي 28. التواصل الفني وغير الفني بشأن المعلومات الإكتوارية

تواصل مؤسسة الضمان الاجتماعي بشأن المعلومات الإكتوارية بطريقة تلائم الجمهور المستهدف.

و غالباً ما يصعب إبلاغ مختلف الأطراف المعنية بالمعلومات ذات الطابع الفني، وتشمل هذه الأطراف أعضاء المجلس والبرلمانيين والمشاركين في الخطة ممن يتمتعون بمستويات مختلفة من المهارات والتجارب والخبرات. ومن ثم ينبغي أن تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي، بمساعدة الإكتواريين، على إعداد أشكال التواصل التي تفي باحتياجات الجمهور العام والمتخصص على حد سواء.

وأحد مجالات المشاركة الإكتوارية ذات الأهمية الخاصة هو إعداد بيانات الاستحقاقات السنوية التي تقدم أحياناً للمشاركين في نظام الضمان الاجتماعي؛ ينبغي أن تكون هذه البيانات دقيقة وتقدم معلومات واضحة وشاملة على أساس منتظم، وينبغي تحديد المعلومات باستخدام منهجيات وافتراضات ملائمة. ولما كانت البيانات السنوية غالباً ما تحتوي على معلومات ذات طابع إكتواري، من الأهمية بمكان أن يشارك الإكتواري في إعدادها.

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 9.

### المبادئ

- قد يصاحب نشر نتائج المراجعات الإكتوارية إصدار بعض مواد التواصل (كبيان صحفي أو ملخص تنفيذي) التي توزع النتائج الرئيسية للاستعراض بلغة في متناول العامة، وينبغي مساعدة الإكتواري في إعدادها.
- ينبغي أن تستند بيانات الاستحقاقات السنوية إلى أحكام القوانين واللوائح التي يخضع لها النظام والسجلات التاريخية لاشتراكات الأفراد وإيراداتهم ومدة خدمتهم إلى جانب المعلومات الأخرى ذات الصلة بهم.
- ينبغي أن تصف البيانات السنوية للاستحقاق أحكام النظام المطبقة، وتقدم الاستحقاقات في سن الأهلية الرئيسي.
- ينبغي أن يعمل الإكتواري جنباً إلى جنب مع أقسام الإدارة والاتصالات في مؤسسة الضمان الاجتماعي لضمان دقة الحسابات والتواصل.
- ينبغي أن يتناول استعراض الخبير المستقل جودة التواصل الذي يترتب على العمل الإكتواري (المبدأ التوجيهي 11). وينبغي أن تمنع مؤسسة الضمان الاجتماعي إضافة إلى الإكتواري النظر في توصيات استعراض الخبير المستقل بشأن التواصل (المبدأ التوجيهي 12)، وتنفيذها إذا كان ذلك عملياً.

### الآلية

- ينبغي أن يكون الإكتواريون قادرين على تقديم نتائج عملهم لمختلف أنواع الجماهير، وينبغي أن تكفل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفرصة لإكتوارييها لتطوير مهارات تواصل شفهي وكتابي قوية.
- ينبغي أن يتأكد الإكتواري عند تقديم نتائج المراجعات الإكتوارية أو مناقشة المسائل الإكتوارية الأخرى مع المجلس وإدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي وكذلك مع الأطراف المعنية الأخرى من تقديم المعلومات بطريقة تمكّن الأطراف المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة.

- قد يصدر الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي مواد عدة بشأن موضوع بعينه تستهدف جماهير مختلفة، وينبغي أن تكون هذه المواد متسقة داخليًا.
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي إجراءات تهدف إلى مساعدة الأعضاء في فهم بيان الاستحقاقات السنوي، وقد يُطلب من الإكتواري مساعدة أقسام الإدارة والاتصالات في الإجابة على أسئلة الأعضاء وإعداد المواد التفسيرية.

## هـ. إدارة المخاطر وتحليلها

رغم أن الدور الذي يقوم به الضمان الاجتماعي هو الاستجابة الفعالة لمخاطر دورة الحياة التي يتعرض لها السكان المشمولون بمظلتهم، وإدارة الاستحقاقات وتمويلها والإشراف عليها وتقديمها، ودعم الخدمات فإن هذا الدور معرض أيضًا للمخاطر. وتتعدد أوجه المخاطر الملازمة لما تقوم به مؤسسة الضمان الاجتماعي وتتغير وغالبًا ما تكون معقدة، وتعتمد طبيعة هذه المخاطر على اتجاهات وعوامل خارجية، إضافة إلى كيفية تنفيذ المؤسسة مهامها ورصدها داخليًا.

وإدارة مؤسسة ما للمخاطر تمكنها من زيادة احتمال تحقيق أهدافها، وينطبق هذا بالقدر نفسه على مؤسسات الضمان الاجتماعي. وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة مساهمةً ومشاركةً من المختصين ذوي الدراية بقياس المخاطر ومعالجتها، وتتطلب أيضًا استخدام أساليب وافتراضات مناسبة لتحليل المخاطر؛ لذلك تزداد أهمية المساهمة الإكتوارية يوما بعد يوم في هذا المجال. في الوقت نفسه، يخاطب هذا الجزء المهنيين الآخرين الذين يظلمون بمسؤوليات ذات صلة بإدارة المخاطر.

وفي حين يمكن القول أن جميع المخاطر تؤثر تأثيرًا ماليًا مباشرًا أو غير مباشر في المؤسسة، فإن تحليل المخاطر ومعالجتها غالبًا ما ينقسم إلى قسمين: مخاطر تؤثر في التمويل وخطة المستحقات («مخاطر النظام»)، وتلك تؤثر تأثيرًا ماليًا مباشرًا في النظام، ومخاطر تؤثر في إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي («مخاطر تشغيلية»)، وتلك تؤثر تأثيرًا ماليًا غير مباشر أكثر أو أصعب أن يُقدر كمًا. وينبغي أن تضمن مهمة إدارة المخاطر أن تكون إدارة عدد من المخاطر الفردية يظل متسقًا مع مبادئ إدارة المخاطر الكلية ومع الاعتبارات الواجب مراعاتها على مستوى المؤسسة والمنظومة والنظام.

ولذلك فإن هذا الجزء يعالج مسائل المخاطرة المختلفة هذه باستخدام إطار عملية إدارة المخاطر، ويحدد المبدأ التوجيهي 29 هذا الإطار الذي يشمل المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها إدارة المخاطر، بما في ذلك وضع خطة لإدارة المخاطر، والاعتبارات المتعلقة بميزانية المخاطر التي تخصصها مؤسسة الضمان الاجتماعي أو قابليتها للمخاطرة. وتتكون عملية إدارة المخاطر من ثلاثة عناصر: تحديد المخاطر (المبدأ التوجيهي 30)، وقياس المخاطر (المبدأ التوجيهي 31)، ومعالجة المخاطر بما في ذلك الاستبقاء أو التحويل (المبدأ التوجيهي 32). ويتناول المبدأ التوجيهيان 33 و34 على التوالي التطبيق العملي لعملية إدارة المخاطر في معالجة مخاطر النظام والمخاطر التشغيلية.

والإكتواريون هم المهنيون ذوو الخبرة الواسعة في تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها من خلال تطبيق مهاراتهم وتدريباتهم في الرياضيات والإحصاء ونظرية المخاطرة؛ لذلك ينبغي إشراكهم في كل خطوة من عملية إدارة المخاطر التي تنفذها مؤسسة الضمان الاجتماعي.



## المبدأ التوجيهي 29. إطار إدارة المخاطر

تُنشئ مؤسسة الضمان الاجتماعي وظيفية إدارة المخاطر، التي تشرف على إدارة المخاطر وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة، إن وُجد، أو الإدارة المباشرة. تتطلب هذه الوظيفة والعمليات التي تنفذها وتشرف عليها مساهمة إكتوارية. وتنسق وظيفة إدارة المخاطر بين الوظائف الأخرى لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر.

ونظرًا لما يتمتع به الإكتواريون من فهم لمسائل المخاطر، ينبغي إشراكهم في إدارة المخاطر من خلال وظيفة إدارة المخاطر أو إشراكهم في عملية إدارة المخاطر، وقد يتضمن هذا مساهمة في خطة إدارة المخاطر، ووضع ميزانية مناسبة للمخاطر أو قابلية مؤسسة الضمان الاجتماعية للمخاطرة.

ومسألة المخاطرة ذات أهمية زائدة لمؤسسات الضمان الاجتماعي؛ نظرا للتعقيدات المصاحبة لأحكام الاستحقاقات والتمويل، والمخاطر الملازمة لعملية الاستثمار، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومخاطر المساس بالسمة المرتبطة بزيادة التفحص فيما تفعله مؤسسات الضمان الاجتماعي وكيفية فعله. وإضافة إلى ذلك، سيكون فهم تغيرات البيئة الخارجية المحتملة مطلوبًا أيضًا لضمان إجراء التحليل المناسب حاليًا لتوقع تطور المخاطر مستقبلًا. وقد استجاب العديد من المؤسسات لهذه الحقيقة فأنشأت وظائف أو أقسام خاصة لإدارة المخاطر؛ ما يسهل من مساهمة المختصين في إدارة المخاطر في هذا المجال، بما فيهم الإكتواريون.

وتمكن إدارة المخاطر مؤسسة الضمان الاجتماعي من زيادة احتمال تحقيق أهدافها، ومع ذلك فإن إدارة المخاطر ليست مجرد ممارسة سلبية تستجيب فيها المؤسسة للمخاطر التي تواجهها؛ فهي تتطلب إنشاء دورة إدارة مشروع تحدد قابلية المؤسسة للمخاطرة وميزانيتها المخصصة للمخاطرة، وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة حاليًا ومستقبلًا، وتتخذ القرارات الأكثر ملاءمة بشأن معالجة المخاطر.

وهيكل الإدارة الفعال عنصر مهم من عناصر إدارة المخاطرة؛ إذ ينبغي له التأكد من جمع معلومات كافية عن المخاطر وإدارتها، ومن استخدام الهياكل والآليات المناسبة لمعالجتها.

وتتطرق المشاركة الإكتوارية في إدارة المخاطر إلى جوانب عديدة من الممارسة المؤسسية للضمان الاجتماعي، وتشير مبادئ توجيهية أخرى منفردة في هذه الوثيقة إلى مسائل مخاطرة في مجالات أخرى كالاستثمار والتمويل وتصميم الاستحقاقات، ستصعب هذه الاعتبارات الخاصة في عملية إدارة المخاطر واعتباراتها الشاملة المذكورة في هذا الجزء.

ويهدف الضمان الاجتماعي إلى الاستجابة إلى مخاطر دورة الحياة التي تواجه السكان المشمولين به، وتتضمن هذه المخاطر الوفاة والإعاقة والمرض والبطالة والتقاعد والتغير في هيكل الأسرة والتغير في تكلفة الرعاية الصحية. وفي حين يهدف تصميم الاستحقاقات وتقديمها إلى الاستجابة الملائمة إلى هذه المخاطر التي تواجه السكان؛ فمن خلال الاضطلاع بهذه المسؤوليات تصبح المؤسسة نفسها معرضة لمخاطر معينة ومسؤولة عن إدارتها. ويهدف تقييم المخاطر ومعالجتها إلى ضمان إدراك المخاطر التي تضطلع بها المؤسسة وتقييمها، إضافة إلى إيلاء النظر الواجب إلى تحويل المخاطر والمشاركة فيها وتخفيض ما أبقى منها. وتهدف إدارة المخاطر الفعالة إلى ضمان تقسيم الأخطار الملائم بين تحويلها وتخفيضها وإبقائها.



## المبادئ

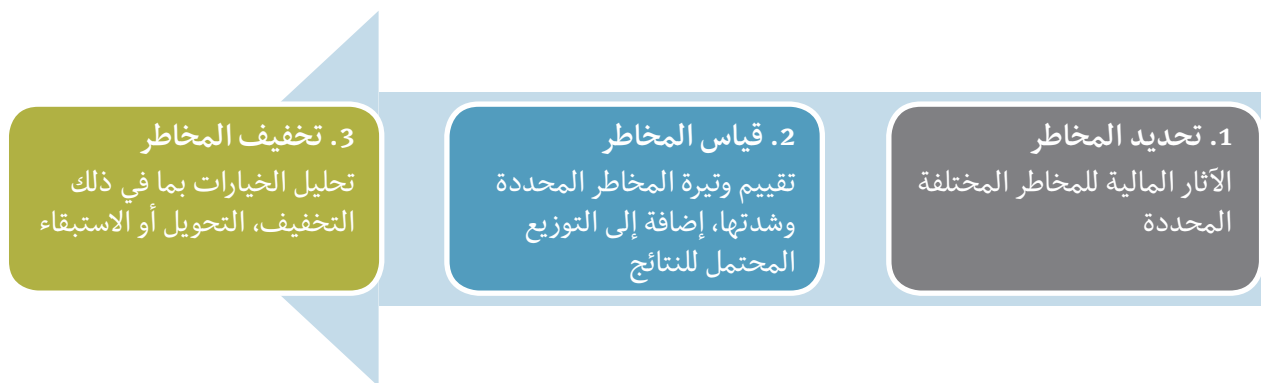
- تؤثر إدارة المخاطر في عدد من مجالات التشغيل وينبغي الإشراف عليها من خلال وظيفة إدارة مخاطر تتولى إعداد التقارير بشأنها وتقديمها إلى مجلس الإدارة أو الإدارة المباشرة. ودور وظيفة إدارة المخاطر هذه هو وضع إطار وعمليات لإدارة المخاطر وإدارتهما، وتتضمن هذه العملية تصميم خطة لإدارة المخاطر وتنفيذها ورصدها.
- ينبغي تحديد أدوار الأطراف المعنية المختلفة المشتركة اشتراكا مباشرا أو غير مباشر في عملية إدارة المخاطر، وينبغي أن تصب خبرة الأطراف المعنية المذكورة وتجاربها في عملية إدارة المخاطر. ويمكن فعل هذا من خلال التنسيق الفعال بين الأطراف المعنية، لكنه سيتطلب هياكل وعمليات واضحة ومرصودة. وينبغي أن تتولى وظيفة إدارة المخاطر إدارة هذه العملية.
- العنصر الرئيسي في إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر وقياسها ومعالجتها (المبادئ التوجيهية 30-32)، ومع ذلك تتطلب عملية إدارة المخاطر الفعالة إجراء تحليل لقابلية المخاطرة المناسبة أو ميزانية المخاطرة ومراجعتها على أساس منتظم. وتعتمد ميزانية المخاطر على عدد من العوامل التي تختلف باختلاف المؤسسة، لكنها تتضمن أهداف النظام، وأهداف الاستحقاقات، والتصميم والتمويل، وإمكانات الإدارة وميزانياتها، إضافة إلى تقدير العوامل الخارجية. ويعبر مصطلح «مقايضة المخاطر/العوائد»، على الرغم من استخدامه عادةً لاعتبارات المخاطر الاستثمارية، عن مفهوم أن المكاسب تكون على قدر المخاطر، وأن خفض المخاطر قد يضيف تكلفة على النظام.
- ومتى حُددت ميزانية المخاطرة يصبح أحد أهم القرارات المالية الذي على المؤسسة المالية اتخاذه هو قرار اختيار تحمل المؤسسة هذه المخاطرة مباشرة أو تحويلها، وكيفية تنفيذ هذا القرار. وفيما يتعلق بالمخاطر المستقبلية، تتضمن مسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر التأكد من وجود مسؤول عن كل مخاطرة وأن المسؤولين عن المخاطر يتخذون الاجراءات المناسبة لتقدير مخاطرتهم وإدارتها، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تخفيف المخاطر المناسبة. وينبغي أن ترصد وظيفة إدارة المخاطر وتراجع هذه العملية، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية لصنع القرار (كاليود الجوهرية)، كما ينبغي أن تقدم تقارير بشأن كيفية إدارة كل مخاطرة ومن المسؤول عن إدارتها إلى الإدارة العليا أو مجلس الإدارة. يُعتمد على مؤسسات الضمان الاجتماعي خصوصاً في إبقاء عدة أنواع من المخاطر، ويُتوقع منها ذلك، لذلك ينبغي النظر بعناية في أي قرار بتحويل المخاطر إلى أطراف أخرى (كأصحاب الأعمال أو الموظفين أو الأفراد).
- ينبغي توثيق عملية إدارة المخاطر توثيقاً مناسباً (بما في ذلك الأهداف والأشخاص المشاركون فيها والاستثمارات المستخدمة والنتائج والرصد) ومراجعتها على أساس منتظم. وينبغي تحديد الإمكانيات المطلوب توافرها في هؤلاء المشاركين في العملية، وتحديد الفجوات في المعارف والخبرات ومعالجتها. وينبغي الاستعانة بالخبرات الخارجية إذا لزم الأمر (مثلما في حالة غياب الخبرات داخل المؤسسة).

## الآلية

- تتضمن إدارة المخاطر أو معالجتها، متى حُددت وقُدرت، إزالة المخاطر أو تخفيضها، وتخفيف أثارها، واختيار تحويلها أو إبقائها. وتهدف عملية إدارة المخاطر إلى تحديد أفضل مزيج من هذه الخيارات الثلاثة، وهو ما سيعتمد على:
  - طبيعة الاستحقاقات وطريقة التمويل؛

- إمكانات المؤسسة التي تسمح لها بإبقاء المخاطر وإدارتها؛
  - السكان المشمولون؛
  - آليات تحويل المخاطر المتاحة.
- تسمح عملية إدارة المخاطر للمسؤولين عن إدارة المخاطر بالاضطلاع بهذه الاجراءات اضطلاعًا فعلاً وكفؤًا. وينبغي أن توثق مؤسسة الضمان الاجتماعي هذه العملية من خلال خطة لإدارة المخاطر تتناول تفصيليًا موقف المؤسسة تجاه المخاطر (مثل ميزانية المخاطر)، والمسؤوليات المتعلقة بتحديددها ورصدها وطرائق تنفيذ ذلك، والمبادئ الرئيسة المؤسسة عليها القرارات اللازمة لمعالجتها.
  - ينبغي التماس مساهمة الإكتواري في العملية؛ بما لديه من معرفة بالمخاطر وعلاجها، إضافة إلى فهمه للعديد من عمليات المؤسسة التي تتسم بأهمية المخاطرة (مثل الاستثمار، والمخاطر التشغيلية، ومدفوعات الاستحقاقات، وما إلى ذلك). ومن المهم استخدام التحليل الصحيح لتقييم المخاطر وأن يجري الإكتواريون اتصالات وثيقة مع الأطراف المعنية الأخرى بخصوص إدارتها.
  - ينبغي أن يسترشد الإكتواري والمؤسسة بالمعايير المؤسسية لإدارة المخاطر ذات الصلة، وتشمل هذه المعايير المبادئ والتعريفات والعمليات المحيطة بإدارة المخاطر، وقد تناولت المواد الداعمة لهذه المبادئ التوجيهية مزيدًا من تفاصيل معايير إدارة المخاطر التي قد تكون ذات صلة.
  - يتطلب إطار إدارة المخاطر تحديد المخاطر وتحليلها ومعالجتها. وينبغي تخفيف المخاطر الكلية على مستوى النظام من خلال مختلف الآليات المتاحة للمؤسسة. وينبغي تحديد إطار إدارة المخاطر وأن يقيم تقييمًا مطردًا.

## هيكل تحديد المخاطر



## المبدأ التوجيهي 30. تحديد المخاطر

تنشئ مؤسسة الضمان الاجتماعي عمليات وهياكل مناسبة لتحديد المخاطر.

والعنصر الأول من عملية إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر، وتواجه المؤسسة نوعين رئيسيين من المخاطر: مخاطر متعلقة بالنظام ذات آثار مالية مباشرة عادة (يتناولها المبدأ التوجيهي 33)، ومخاطر تشغيلية ذات آثار مالية غير مباشرة عادة (يتناولها المبدأ التوجيهي 34). ويتطلب تحديد المخاطر جميعها مراجعة جميع أنشطة مؤسسة الضمان الاجتماعي وتقييمها، بما في ذلك تصميم الاستحقاقات والخدمات، وتقديمهما، وتمويلهما، وإدارتهما، والإشراف عليهما، والتواصل بشأنهما. وينبغي لهذه العملية أن توفر معلومات للمؤسسة بشأن المخاطر القائمة وأهميتها وتطوراتها المحتملة مستقبلياً.

### المبادئ

- ينبغي أن تدير وظيفة إدارة المخاطر عملية توفير المعلومات بشأن مختلف المخاطر التي تواجه مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- يمكن أن يشارك الإكتواري بدور رئيس في هذه العملية من خلال أمرين: تحديد مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة، وتوفير البيانات بشأن بعض المخاطر.
- ينبغي أن تحتفظ المؤسسة بقاعدة بيانات للمخاطر أو قائمة بها، وينبغي مراجعة عملها وتعهداتها على أساس منظم. وينبغي تشجيع مختلف الأطراف المعنية (كالوظائف المعنية بالاستثمار، والمشرفين، والإكتواريين، وما إلى ذلك) على التواصل بشأن المخاطر وتيسير ذلك التواصل جزءاً من هذه العملية.

### الآلية

- يمكن أن يساهم الإكتواري بمساهمة خاصة في تحديد مختلف المخاطر؛ فالتقييم الإكتواري وعمليات إدارة التزامات الأصول يوفران معلومات مفيدة بشأن طبيعة بعض المخاطر، إضافة إلى ذلك قد تبرز الحاجة إلى المساهمة الإكتوارية في مجالات أخرى يتمتع الإكتواريون فيها بالخبرة، مثل فهم طبيعة مدفوعات الاستحقاقات وتحليل الاتجاهات الخارجية المؤثرة في الالتزامات (كتغير التشريعات، والخبرة بمعدل الوفيات).
- قد تتضمن مصادر المعلومات الأخرى بشأن المخاطر، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالإكتواريين، مساهمة المدققين والتدقيقات المستقلة أو استعراضات التحقق، وضوابط التدفق النقدي والمساهمات المقدمة من الأطراف المعنية الأخرى، ومساهمات الاستشاريين المهنيين (كمديري الاستثمار أو الإكتواريين الخارجيين) والخبراء الخارجيين الذين قد يكلفون بتحليل المخاطر الخاصة بالمؤسسة. وينبغي أن يعمل الإكتواري عن كثب مع المهنيين الآخرين وأن يتأكد من وضوح التواصل والإبلاغ.

## المبدأ التوجيهي 31. قياس المخاطر

تنشئ مؤسسة الضمان الاجتماعي عمليات وهياكل مناسبة لقياس المخاطر.

وتتألف إجراءات قياس المخاطر من تقييم وتيرة المخاطر المحددة وشدتها، إضافة إلى التوزيع المحتمل للنتائج. وتعني وتيرة المخاطر احتمالية وقوعها، أما شدتها فتعني أثارها المالية، في حين يشير التوزيع إلى مدى احتمال تغير النتائج المترتبة على الحدث الرئيس المتوقع.

### المبادئ

- ينبغي التماس المساهمة الإكتوارية عند قياس المخاطر؛ فالعملية تتطلب معلومات جيدة بشأن المخاطر (المبادئ التوجيهية 30 و33 و34) ومعلومات داعمة أخرى من شأنها المساعدة في تقييم المخاطر وقياسها. وفي بعض الحالات ستكون المعلومات بخصوص وتيرة المخاطر وشدتها متاحة ومفصلة (كمخاطر الاستثمار)، في حين سيكون التحليل أكثر ذاتية في حالات أخرى (كمخاطر المساس بالسمعة) ويعتمد على خبرات وتجارب المشاركين في العملية، بما فيهم الإكتواريون.
- ينبغي أن يحدد الجزء المسؤول عن إدارة المخاطر داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي (كوظيفة إدارة المخاطر) أدوار مختلف الأطراف المعنية ومسؤولياتهم، بما فيهم الإكتواريين المشاركين في العملية، ويتضمن هذا عملية استعراض الأقران.
- ينبغي تقييم المخاطر ورصدها على أساس منتظم، وينبغي تحديد العملية المُنفذ من خلالها هذا العمل ورصدها. وتساعد إجراءات إعداد التقارير ذات الصلة في إدارة المخاطر. وينبغي لوظيفة إدارة المخاطر أن تساهم في أي قياسات للمخاطر أو إعداد تقارير بشأنها تضطلع به وظائف أو أقسام أخرى في المؤسسة؛ لضمان اتساق الأساليب وصيغة إعداد التقارير.

### الآلية

- ينبغي تنفيذ قياس المخاطر باستخدام منهجية وافتراضات مناسبة، وينبغي وجود عملية استعراض أقران مناسبة لرصد كيفية تقييم المخاطر، وينبغي الرجوع إلى تقييمات المخاطر السابقة؛ إذ توفر معلومات مفيدة بشأن عملية إدارة المخاطر.
- ينبغي تقييم احتمال وقوع الحدث استنادًا إلى الخبرة المهنية لدى المسؤولين عن المخاطر والأطراف الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك وظيفة إدارة المخاطر، وينبغي أن يراعي التقييم الأحداث السابقة وتطور الظروف الداخلية والخارجية المحتمل مستقبلًا، وينبغي إجراء مناقشات مع المشاركين من مختلف الوظائف في المؤسسة.
- ينبغي أن يستند قياس شدة المخاطر إلى التأثير المالي المتوقع للحدث. ورغم أن تقييم الشدة يختلف باختلاف نوع المخاطرة، ينبغي أن تكون المنهجية والافتراضات المستخدمة مفصلة بالنسبة للمخاطر الجوهرية. وقد تفيد التجارب السابقة في توفير دليل للنتائج المحتملة، إلا أنه ينبغي أن يستخدم الإكتواري نهجًا تطلعياً في الحساب ليعكس التغيرات في الظروف الداخلية و/أو الخارجية. وبالنسبة لبعض الأحداث (كالأحداث السياسية) والمخاطر (كالمخاطر التشغيلية)، يكون تقييم التأثير المالي أقل وضوحًا، وينبغي النظر في قياسات نوعية أخرى أيضًا. تتضمن مصادر المعلومات المستخدمة في تقييم المخاطر تلك المصادر

المحددة في المبدأين التوجيهيين 33 و34. وبصفة خاصة، قد يقدم التقييم الإكتواري معلومات مفيدة بشأن تحديد المخاطر (كالمبدأين التوجيهيين 7 و8).

■ تقييم توزيع المخاطر مهم؛ إذ إن تطرف الأحداث خصوصًا عند كلا طرفي التوزيع قد يكون له الأثر الأكبر على مؤسسة الضمان الاجتماعي. في الوقت نفسه، التراكم الكبير للمخاطر منخفضة الشدة قد يمثل تحديًا أيضًا، وقد يكون له آثار مالية كبيرة. وينبغي النظر في توزيع النتائج من خلال تقييم توزيع الوتيرة والشدة كليهما، إضافة إلى الارتباط بين المخاطر. وقد يتطلب إعداد التقارير بشأن النتائج النظر في عدد محدود من السيناريوهات (التوسط والتفاؤل والتشاؤم والتطرف).

## المبدأ التوجيهي 32. تخفيف المخاطر

متى حُددت المخاطر وقيست تتخذ مؤسسة الضمان الاجتماعي القرارات المناسبة بخصوص تخفيفها وعلاجها.

ويتناول هذا المبدأ التوجيهي كيفية معالجة مؤسسة الضمان الاجتماعي المخاطر. وحتى مع احتمال قبول بعض مجالات العمل في مؤسسة الضمان الاجتماعي أو في نظام الضمان الاجتماعي المرتفعة إذا كانت مجزية، فينبغي اتخاذ هذا القرار في سياق تخفيف مخاطر النظام الكلية أو المخاطر التي تواجه المجتمع. لذلك ينبغي الاضطلاع بمعالجة المخاطر المختلفة، بما في ذلك تخفيف المخاطر الممكن والاختيار بين استبقاء المخاطر الباقية وتحويلها، في سياق السعي إلى تخفيف المخاطر الكلية.

### المبادئ

- من المهم التمييز بين أنواع المخاطر المختلفة عند اتخاذ قرار بشأن اختيار (عنصر) المخاطرة المُستبقى واختيار العنصر المحول. وقد أنشئت أنظمة الضمان الاجتماعي لتقديم استحقاقات وخدمات تستجيب لمخاطر دورة الحياة؛ ومن ثم فعملها هو تحمل المخاطر لأجل السكان المشمولين بها وبدلاً منهم. وبقبول مؤسسة الضمان الاجتماعي مسؤولية إدارة استحقاقات الضمان الاجتماعي وتمويلها وتقديمها فإنها نفسها تصبح معرضة لبعض المخاطر. ويتطلب الاختبار بين إبقاء المخاطرة وتحويلها تقييم التكلفة التي سيتحملها المجتمع والمكاسب التي ستعود عليه من كلا النهجين، وتقدير التوازن الأمثل بينهما. يصح هذا خصوصاً في حالة مخاطر الاستثمار، لكنه يصح أيضاً في مجالات أخرى للنشاط، مثل المخاطر التشغيلية، عندما يعتمد الاختيار على الموارد المتاحة لدى المؤسسة، إضافة إلى الخيارات الخارجية وتكلفتها. ويمثل الرجوع إلى ميزانية المخاطرة في هذه القرارات أمراً جوهرياً.
- تحتاج مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى تحصيل مكاسب مكافئة عند تحمل بعض المخاطر، فإن لم تكن تلك المكاسب كافية، فعليها السعي إلى تخفيض تلك المخاطر أو تحويلها. قد يكون تخفيض المخاطر يسيراً، لكنه مكلف في معظم الأحوال (فمثلاً يؤدي إلى انخفاض عوائد الاستثمار المتوقعة). وينبغي أن يقيم الإكتواري هذه التكلفة المحتملة تقييماً مستمراً. مع ذلك، ليس من المحتمل أن تكون المقايضة سهلة التحديد في العديد من مجالات العمل، وستعتمد القرارات على اعتبارات تشمل عدة مجالات من مجالات عمل المؤسسة (تصميم المستحقات، والتمويل، والاستثمار، والتواصل، وما إلى ذلك)؛ ولذلك فمن المهم وجود رؤية شاملة عند اتخاذ القرارات.

### الآلية

- قد تُخفّض المخاطر من خلال إجراءات أولية أو وقائية (إجراءات تخفيض وتيرة المخاطر مثل مبادرات الطعام الصحي)، ومن خلال إجراءات ثانوية تركز على تقليل شدة أثر الحدث، مثل إجراءات العودة إلى العمل بالنسبة لمتلقي استحقاقات الإعاقة. وتهدف الإجراءات الثانوية إلى تخفيض كل من متوسط النتائج، وتوزيع النتائج أو تغييرها. وينبغي أن يقدم الإكتواري مساهمته بشأن احتمالات وتأثيرات كلا النهجين.
- متى خُففت المخاطر، فستعتمد القرارات بشأن مزيد من المعالجة على التخصيص المرغوب والممكن لكل من المخاطر المستبقة وتلك المحولة. وينبغي أن يأخذ الإكتواري في اعتباره أي تشريعات أو قيود أخرى

تحد من نطاق تلك القرارات، إضافة إلى آليات تحويل المخاطر المتاحة. وعندما تتخذ وظيفة إدارة المخاطر القرار بشأن إبقاء المخاطر أو تحويلها ينبغي للإكتواريين النظر في:

- القدرة على التنبؤ بالمخاطر؛
  - قدرة السكان المشمولين على تحمل المخاطر؛
  - حجم السكان المشمولين الذين قد يمتد أثر المخاطر إليهم؛
  - تكلفة تحويل المخاطر؛
  - المستويات المطلقة للمخاطر؛
  - إتاحة عمليات تحويل المخاطر المناسبة وتكلفتها على كل من مؤسسة الضمان الاجتماعي والسكان المشمولين؛
  - قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر أو السيطرة عليها.
- ينبغي إدارة بقية المخاطر المستبقاة وتخفيفها مرة أخرى، ومتى كان ملائمًا يكون تخفيفها على أساس مستمر. وينبغي تقييم الآثار المالية لاستبقاء المخاطر ورصدها على أساس منتظم. وينبغي الاحتفاظ بقائمة بالمخاطر المستبقاة وتحديثها متى كان ذلك ملائمًا. وينبغي إنشاء عملية لمراجعة تسجيل المخاطر وتصعيدها على أساس منتظم.
- سيعتمد تحويل المخاطر على العوامل المشار إليها سلفًا. وقد يساهم الإكتواري في القرارات المتخذة بشأن كيفية تحويل المخاطر والتكلفة المترتبة عليها، إضافة إلى عملية اختيار آليات التحويل المناسبة ومقدمي الخدمة الخارجيين. وينبغي أن يعمل الإكتواري عن كثب مع المهنيين الآخرين المشتركين في العملية.



## المبدأ التوجيهي 33. المساهمة الإكتوارية في إدارة مخاطر النظام

تلتزم مؤسسة الضمان الاجتماعي المساهمة الإكتوارية في إدارة المخاطر التي تواجه أنظمة الضمان الاجتماعي. ويحدد هذا المبدأ التوجيهي بعض المخاطر ذات الصلة بأنظمة الضمان الاجتماعي، ويحدد الآليات التي ينبغي النظر فيها عند معالجة تلك المخاطر من خلال تحديدها وقياسها ومعالجتها باستخدام عملية إدارة المخاطر المذكورة في المبادئ التوجيهية 30 و31 و32، ويوضح المساهمة الإكتوارية في هذه العملية.

### المبادئ

- ينبغي أن يكون دور الإكتواري ووظيفة إدارة المخاطر تحليل المخاطر المتعددة التي تواجه أنظمة الضمان الاجتماعي في سياق عملية إدارة المخاطر أو إطارها.
- ينبغي تحديد هذا الدور ومراجعتة ومراجعة مستمرة بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى المشتركة في عملية إدارة المخاطر إضافة إلى مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي وإدارتها.

### الآلية

- ينبغي أن تحدد وظيفة إدارة المخاطر والإكتواري المخاطر التي تواجه نظام الضمان الاجتماعي، وقد يتضمن هذا، دون حصر، ما يلي (ينبغي ملاحظة أن العديد من المخاطر الموضحة أدناه مترابطة):

### مخاطر نفقات الاستحقاقات

- تتمثل مخاطر نفقات الاستحقاقات في احتمال زيادة قيمة الاستحقاقات المدفوعة عن المتوقع، وتتضمن الأسباب التي قد تؤدي إلى هذا الاختلاف بين مدفوعات الاستحقاقات الفعلية والمتوقعة نتيجة عوامل خارجية، والتغير في قواعد الاستحقاقات (كأن تؤدي إلى زيادة المدفوعات عن المتوقع)، إضافة إلى زيادة النفقات الإدارية عن المتوقع.
- قد ينشأ الاختلاف بين مدفوعات الاستحقاقات الحقيقية والمتوقعة نتيجة العوامل التالية:
  - اختلاف معدل الوفيات عن المتوقع (معدل وفيات أقل من المتوقع بالنسبة لأنظمة معاشات التقاعد)؛
  - اختلاف معدل الأمراض عن المتوقع (مثلما في مستحقات الإعاقة والأنظمة الصحية)؛
  - اختلاف عوامل ديموغرافية أخرى عن المتوقع (مثل معدلات الزواج، وعدد الأطفال)؛
  - زيادة المرتبات أكثر من المتوقع (في الأنظمة التي تعتمد فيها الاستحقاقات على مرتبات الأفراد)؛
  - معدل تضخم أكبر من المتوقع (عندما تعتمد مستويات الاستحقاقات على معدل التضخم)؛
  - معدل بطالة أكبر من المتوقع (بالنسبة لأنظمة البطالة)؛
  - مصروفات مقدمي الرعاية الصحية أكبر من المتوقع.

- في حين تتغير قواعد الاستحقاقات عادة بسبب التغيرات التشريعية وتدرجياً، فهناك تغيرات أسرع يسببها تطرف الأحداث تؤدي، على سبيل المثال، إلى قفزات كبيرة في معدل البطالة أو زيادة حالات الإعاقة. وقد تتضمن هذه التغيرات مدفوعات مرتجلة غير متصورة في قواعد الاستحقاقات (مثل زيادة مدفوعات معاشات



- التقاعد). وهناك أيضاً مخاطر سياسية متعلقة بإصلاح الإجراءات خصوصاً ومستحقات النظام عمومًا؛ فتغير الحكومة أو التغييرات السياسية غير المتوقعة قد تؤثر تأثيرًا مباشرًا في تصميم المستحقات وآليات التمويل.
- قد تتأثر النفقات الإدارية سلبيًا نتيجة التغييرات التي تطرأ على المستحقات، والمتطلبات التشريعية الجديدة، إضافة إلى أن نقص الكفاءات الإدارية قد يتسبب في زيادة التكاليف. وقد تؤدي المخاطر التشغيلية الإضافية الموضحة في المبدأ التوجيهي 34 إلى زيادة النفقات الإدارية عن المتوقع.
- قد تعتمد العوامل الأخرى المؤثرة في مخاطر نفقات الاستحقاقات على تطور الظروف الخارجية (مثل زيادة معدل البطالة، أو ارتفاع معدل التضخم)، وينبغي رصدها جزءًا من عملية إدارة المخاطر.
- يمكن توفير المعلومات بشأن مخاطر نفقات الاستحقاقات من التحليل الإكتواري وتحليل التدفق النقدي. وينبغي عند قياس هذه المخاطر النظر في تحليل الخبرات المكتسبة من التقييمات السابقة، إضافة إلى التسويات وتحليل الحساسية المصاحب لها حسب الموضح في المبدأين التوجيهيين 7 و8. وينبغي التأكد من اعتماد هذه المعلومات على جداول معدلات الوفيات ومعدلات الأمراض ذات الصلة والافتراضات الأخرى المناسبة (المبدأ التوجيهي 3).
- عند معالجة المخاطر ينبغي النظر في التغييرات التي تطرأ على تصميم المستحقات، والتغييرات في إستراتيجية الاستثمار، والإجراءات الوقائية (مثل تخفيض حالات الإعاقاة في القوى العاملة)، وتحسين الكفاءة الإدارية، إضافة إلى زيادة مشاركة جميع الأطراف المعنية.
- من المهم ملاحظة أن ما يبدو تخفيفًا في مخاطر النفقات من خلال تخفيض الاستحقاقات يخلق أو يزيد مخاطر أخرى تتعلق بعدم كفاية الاستحقاقات (انظر مخاطر أهداف النظام أدناه).
- ينبغي الرجوع أيضًا إلى الجزء باء والجزء زاي من هذه المبادئ التوجيهية، والذان يتناولان مسائل تتعلق بتصميم الاستحقاقات والتمويل، وحساب العوامل الإكتوارية والاستحقاقات. فمثلا، المعلومات الواردة في المبدأ التوجيهي 19 والمتعلقة بآليات التعديل التلقائي، والمعلومات الواردة في المبدأين التوجيهيين 15 و17 بشأن العوائد المودعة في الحسابات يمكن اعتبارها إجراءات يمكن من خلالها معالجة المخاطر.

## مخاطر التمويل

- ترتبط مخاطر التمويل باحتمال عدم كفاية الموارد المالية للوفاء بالالتزامات. قد يحدث هذا نتيجة انخفاض الدخل الوارد من اشتراكات أصحاب الأعمال والعاملين عن المتوقع، أو انخفاض التحويلات المالية الحكومية، أو انخفاض دخل الأصول عن المتوقع. تشتد أهمية هذه المخاطر لأنها قد تؤدي إلى عدم استدامة النظام ماليًا أو عبر الأجيال، إضافة إلى تغييرات رئيسية في النظام. قد تتضمن هذه التغييرات تغييرات في المستحقات ومستويات الاشتراكات إضافة إلى النهج التمويلية.
- تقدم المبادئ التوجيهية من 40 حتى 43 إضافة إلى المبدأ التوجيهي 46 معلومات إضافية بخصوص معالجة هذه المخاطر، وكذلك قد يقدم القسم باء معلومات بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتخفيف مثل هذه المخاطر ومعالجتها.
- ينبغي أن يساعد الإكتواريون في تحديد هذه المخاطر وقياسها ومعالجتها من خلال التحليل المضطلع به جزءًا من التقييمات الإكتوارية والدراسات الإكتوارية وإدارة التزامات الأصول، وأيضًا من خلال تقديم استشارات الخبرة. وتقدم المبادئ التوجيهية في الجزء ألف والجزء جيم مزيدًا من المعلومات بشأن مخاطر التمويل.

## مخاطر الاستثمار

- ترتبط هذه المخاطر بجميع جوانب عملية الاستثمار، بما في ذلك المخاطر الخاصة المرتبطة بامتلاك الأصول، وانخفاض تقدير الدخل والأصول عن المتوقع، والمخاطر المقابلة للاستثمار، والمخاطر الخارجية، ومخاطر التقلب، والمخاطر الافتراضية. وتقدم المبادئ التوجيهية من 20 إلى 23 إضافة إلى المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار أموال الضمان الاجتماعي معلومات إضافية بشأن هذه المخاطر.

## مخاطر معدلات الفائدة

- تؤثر مخاطر معدلات الفائدة تأثيرًا خاصًا في المداولات الإكتوارية الواردة في الجزء ألف (القيم المعينة للأصول والالتزامات) وفي الجزء باء (حساب العوامل والاستحقاقات) من هذه المبادئ التوجيهية.

## مخاطر العملة

- ترتبط مخاطر العملة باحتمال عدم التوافق بين عملة الوفاء بالتزامات نظام الضمان الاجتماعي (عادة عملة بلد الموطن) وعملة امتلاك بعض أصول الأموال الاحتياطية. ويقدم المبدأان التوجيهيان 21 و22 معلومات إضافية بشأن هذه المخاطر وقياسها ومعالجتها.

## مخاطر مقدمي الخدمة الخارجيين

- تتعلق هذه المخاطر بمقدمي الخدمات الخارجيين (كأمناء الاستثمار، والإدارات الصحية، والمدققين). ويتناول المبدأ التوجيهي 48 عددًا من المسائل التي ينبغي النظر فيها عند تعيين إكتواريين خارجيين. وتقدم المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي أيضًا استشارات داعمة بشأن مسائل تتعلق بتعيين مجموعة من مقدمي الخدمات الخارجيين ورصدهم، بما في ذلك مديرو الاستثمار وأمنائهم.

## مخاطر أهداف النظام

- مخاطر أهداف النظام هي مخاطر مهمة تتعلق بعدم تلبية نظام الضمان الاجتماعي أهدافه المتمثلة في الاستجابة الملائمة لمخاطر دورة الحياة. وقد تتضمن هذه المخاطر شمول السكان غير الكافي، أو عدم كفاية الاستحقاقات المقدمة، أو تقديم استحقاقات غير مناسبة (تقديم استحقاقات وخدمات لا تلبى احتياجات الفرد، أو الأسرة، أو المجتمع ككل) يؤدي إلى استخدام الموارد دون الاستخدام الأمثل وإلى عدم تحقيق النظام أهدافه). وقد تنشأ هذه المخاطر عندما تكون الحوافز الموجودة غير مناسبة (مثل عدم تيسير عودة الأفراد إلى أعمالهم) أو عند عدم دعم أهداف النظام الأشمل (مثل معدلات مشاركة القوى العاملة عند تقدم العمر). في هذه الحالات، تحول المخاطر المتعلقة بالأفراد المشمولين من نظام الضمان الاجتماعي إلى أطراف منفردة أو أطراف أخرى من خلال آليات دعم رسمية أو غير رسمية؛ لذلك فمن المهم النظر في تأثير القرارات الأخرى المتخذة بشأن المخاطر في مخاطر أهداف النظام. ويتضمن المبدأان التوجيهيان 44 و45 مزيدًا من تفاصيل المسائل المرتبطة بكفاية الشمول والاستحقاقات.
- تنشأ مخاطر عدم تحقيق أهداف النظام أيضًا نتيجة أسباب تشغيلية (انظر المبدأ التوجيهي 34).

## المبدأ التوجيهي 34. مساهمة الإكتواري في إدارة المخاطر التشغيلية التي تواجه مؤسسة الضمان الاجتماعي

تُلمس مساهمة الإكتواريين عند تقييم المخاطر التشغيلية التي تواجه مؤسسة الضمان الاجتماعي، بعضها أو كلها، نظراً لمعرفتهم عناصر إدارة النظام المختلفة. ويجري القسم الإكتواري الداخلي أيضاً تقييماته الخاصة، والتي تصب في التقييم الكلي للمخاطر الذي تجريه المؤسسة.

وتواجه مؤسسات الضمان الاجتماعي مجموعة من المخاطر التشغيلية المرتبطة بإدارة الاستحقاقات والخدمات والإشراف عليها، والتواصل والتنسيق بشأنها. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة لا ترتبط مباشرة بتمويل الاستحقاقات أو تصميمها فإنها قد تكون مصدرًا لأحد عناصر المخاطرة المهمة. وقد يكون لهذه المخاطر آثار كمية مباشرة ونوعية غير مباشرة يصعب تقييمها. ينبغي الاطلاع على عدد من المخاطر المرتبطة بجوانب الإدارة وقراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن الحوكمة الرشيدة.

### المبادئ

- ينبغي أن يكون دور الإكتواري ووظيفة إدارة المخاطر تحليل المخاطر التشغيلية المتعددة التي تواجه مؤسسات الضمان الاجتماعي في سياق عملية إدارة المخاطر أو إطارها.

### الآلية

فيما يلي بعض المخاطر التي ينبغي النظر فيها داخل إطار عملية إدارة المخاطر التشغيلية:

- مخاطر الموارد البشرية. تتعلق هذه المخاطر بفقدان الموظفين المؤهلين، والإخفاق في جذب موظفين مناسبين، والقصور في عدد الموظفين نسبة إلى حجم النشاط، وعدم كفاية التدريب، وعدم وجود خطة للتعاقد الوظيفي، والمخاطر المرتبطة بأماكن العمل (كالإجهاد). ويقدم القسم حاء من هذه المبادئ التوجيهية معلومات داعمة بشأن إدارة هذه المخاطر من خلال القسم الإكتواري.
- مخاطر الإدارة. وهي المخاطر الناشئة بسبب سوء الإدارة داخل المؤسسة، والتي قد تؤدي إلى عدم الكفاءة في تنفيذ العمليات، ومشكلات تمس السمعة، ونقص الرقابة على مقدمي الخدمات الخارجيين، وتضارب المصالح، وما إلى ذلك. وتشمل الإدارة مجموعة من العمليات والإجراءات المختلفة، تتضمن إعداد التقارير (الجزء دال من هذه المبادئ التوجيهية)، وعمليات استعراض الأقران (الجزء ألف)، ومهارات الموظفين وخبراتهم (الجزء حاء)، ومسائل استيفاء المعايير المهنية وتحقيق الامتثال (الجزء واو)، والإجراء الصحيح للحسابات (الجزء باء). وتقدم المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن الحوكمة الرشيدة استعراضاً عميقاً شاملاً للعمليات المختلفة وينبغي الرجوع إليها. وتقدم المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن استثمار صناديق الضمان الاجتماعي معلومات إضافية بشأن إدارة الاستثمار.
- المخاطر التنظيمية. تشير إلى عدم استيفاء المتطلبات التشريعية المتعلقة بالنظام وقد يتضمن هذا الاستثمار في أصول محظورة، وعدم تحقيق الحد الأدنى من أهداف تقديم الخدمات أو عدم تقديم معلومات ضرورية للمستفيدين، والإخفاق في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ المنصوص عليها تشريعياً. ويرتبط عدد من هذه المخاطر بالمخاطر المتعلقة بالنظام لكنها أيضاً جزء من التقييم الأشمل لمخاطر الإدارة. ويقدم الجزء

واو معلومات مفصلة بشأن المخاطر التنظيمية إضافة إلى الامتثال للمعايير المهنية، ويوضح الجزء دال المتطلبات الخاصة بالتواصل والإبلاغ والافصاح المناسب.

■ **مخاطر المساس بالسمعة.** تتضمن هذه المخاطر الأحداث التي تؤثر سلبًا في سمعة المؤسسة وقد تتضمن الإخفاق أو التأخر في دفع الاستحقاقات، وقلة جودة الخدمات، والأخطاء في حساب الاستحقاقات، وتضارب المصالح المحتمل، وما إلى ذلك. وقد تؤثر مخاطر المساس بالسمعة تأثيرًا ماليًا مهمًا في المؤسسة. يمكن لمراجعة الخبراء المستقلين والضوابط التشغيلية، حسب الموضح في المبدأين التوجيهيين 10 و11، أن تكون مؤشرات ومصادر لتخفيف هذه المخاطر فيما يتعلق بالعمل الإكتواري. ويقدم المبدأان التوجيهيان 13 و51 إضافة إلى المبادئ التوجيهية من 25 إلى 28 معلومات داعمة بشأن إدارة هذه المخاطر. وينبغي ملاحظة أن أحد مصادر مخاطر المساس بالسمعة هو تقديم استحقاقات وخدمات غير كافية أو غير ملائمة (حسب المشار إليه في المبدأ التوجيهي 33).

■ **المخاطر التشغيلية.** وتتضمن المخاطر المرتبطة بالعمل اليومي لنظام الضمان الاجتماعي، مثل المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كإجراء اختبارات غير كافية لأنظمة التشغيل والبرمجيات الجديدة)، وتحصيل الاشتراكات، وحفظ السجلات، واستمرارية العمل. وقد ترتبط المخاطر التشغيلية بمخاطر كارثية، إذ قد تتسبب الفيضانات أو الأعاصير أو التسونامي في خسارة مبانٍ ومرافق (مستشفيات، وعيادات، وما إلى ذلك). وترتبط هذه المخاطر ارتباطًا مباشرًا بأهداف النظام ومخاطر التمويل المذكورة في المبدأ التوجيهي 33 وقد تتضمن:

- ضعف التواصل وقلة توافر المعلومات (يؤدي إلى احتمال مطالبة أمين المظالم بتعويضات وإصدار أحكام عكسية)؛
- مشكلات في تحصيل الاشتراكات (يعرض تمويل النظام للخطر ويقلل معدلات شموله الفعال)؛
- نقص خطط التعافي من الكوارث؛
- الحفظ غير الملائم للسجلات وإجراءات المطالبات المعقدة (ما يقلل من معدلات الشمول الفعال).

وتساعد المبادئ التوجيهية للإيسا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادئ التوجيهية للإيسا بشأن تحصيل الاشتراكات والامتثال للقوانين التي تحكمه على تخفيف هذه المخاطر. وفيما يخص المشاركة الإكتوارية، ينبغي الرجوع إلى المبادئ التوجيهية 2 و27 و28 و50 خصوصًا، إضافة إلى الجزء باء من هذه المبادئ التوجيهية.

## و. المسائل التنظيمية والمعايير والتوجيه المهني

ينبغي أن يمثل الإكتواري للمتطلبات التنظيمية الوطنية، والمعايير الإكتوارية الوطنية و/أو الدولية، والتوجيهات المهنية ذات الصلة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي متى انطبق ذلك. وينبغي أن تكفل مؤسسات الضمان الاجتماعي دعم الإكتواري في هذا الصدد، وكذا ينبغي أن يتأكد سائر المهنيين المشاركين في العمل الإكتواري من الامتثال للمعايير والتوجيهات المهنية ذات الصلة. وينبغي أن يستخدم الإكتواريون المنهجية والافتراضات الملائمة لضمان امتثال مؤسسة الضمان الاجتماعي للمعايير المحاسبية الوطنية و/أو الدولية ذات الصلة. وفي حالة تعارض المتطلبات التنظيمية والمعايير الوطنية و/أو الدولية، ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي بمساعدة الإكتواري سياسة واضحة بشأن الأهمية النسبية لمختلف مصادر التوجيه والمعايير واللوائح وبشأن تطبيقها. وقد تختلف هذه السياسة تبعاً لطبيعة العمل الإكتواري المزمع الاضطلاع به والغرض منه.

## المبدأ التوجيهي 35. الامتثال للمتطلبات التنظيمية

يمثل الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي للمتطلبات التنظيمية الوطنية التي تحددها الدولة أو السلطات الإشرافية. وتؤثر هذه اللوائح التنظيمية على عدد من المجالات المختلفة لمؤسسة الضمان الاجتماعي مثل الإدارة والتمويل وتقديم الاستحقاقات، ومن ثم تقيّم مؤسسة الضمان الاجتماعي بمساعدة الإكتواري مدى امتثال القوانين واللوائح الوطنية في بلد ما لاتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدق عليها، وتبلغ الحكومة الوطنية بأي انحراف عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

### المبادئ

- تشمل المتطلبات التنظيمية تلك المتطلبات على الصعيد الوطني والدولي.
- ينبغي أن يكون الإكتواري ملماً بالمتطلبات التنظيمية الوطنية وكذلك الدولية التي تؤثر في مجال عمله.
- ينبغي أن يولي الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي العناية الواجبة للتعديلات والتغييرات التي تطرأ على المتطلبات التنظيمية الوطنية والدولية، وإعداد عمليات تمكّن من رصد هذه التغييرات.
- ينبغي أن يقيّم الإكتواري ما إذا كانت مؤسسة الضمان الاجتماعي تمتثل للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة أم لا، قدر الإمكان في ضوء مسؤولياته المهنية.
- معايير العمل الدولية هي صكوك قانونية اعتمدها مؤتمر العمل الدولي الذي يتألف من وفود ثلاثية الأطراف تضم الحكومات وأرباب العمل والعمال، وترسي هذه المعايير المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتنظم مجالات عالم العمل الأخرى. وتصير الدول ملزمة قانوناً باتفاقيات منظمة العمل الدولية بمجرد التصديق عليها، أما التوصيات فهي مبادئ توجيهية غير ملزمة. في كثير من الحالات، ترسي اتفاقية ما مبادئ أساسية لتطبيقها الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بمجرد التصديق عليها، في حين تكمل التوصيات ذات الصلة الاتفاقية من خلال مبادئ توجيهية أكثر تفصيلاً بشأن كيفية تطبيق الاتفاقية. وقد تكون التوصيات أيضاً مستقلة، أي غير مرتبطة بأي اتفاقية، مثل التوصية بشأن الأراضيات الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202).

### الآلية

- قد تتضمن اللوائح تلك التي تصف المنهجية والافتراضات الواجب استخدامها في التقييمات الإكتوارية وحسابات الاستحقاقات، واللوائح الخاصة بإعداد التقارير، واللوائح المتعلقة بالاستثمار، واللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر، وما إلى ذلك.
- ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من إطلاع الإكتواري على التغييرات في المتطلبات التنظيمية الوطنية و/أو الدولية ذات الصلة بالأنظمة التي يشارك فيها إطلاقاً منتظماً.
- ينبغي أن يقدم الإكتواري، قدر الإمكان في ضوء خبرته ومسؤولياته المهنية، توصيات بشأن إدخال تحسينات على القوانين واللوائح. وقد يكون هذا ذا أهمية خاصة في الحالات التي تتعارض فيها اللوائح والقوانين مع الأهداف المعلنة لمؤسسة الضمان الاجتماعي (كتلك المتعلقة بكفاية الاستحقاقات واستدامة النظام، وما إلى ذلك). وفي هذا الصدد ينبغي أن يُعفى الإكتواري من المسؤولية القانونية.

- ينبغي أن يستخدم الإكتواري استخدام الافتراضات في التقييمات الإكتوارية وفقاً للمتطلبات التنظيمية، شأنها شأن أي أمر آخر، وفي حالة وجود تعارض بين المتطلبات التنظيمية والمعايير الإكتوارية والمعايير المحاسبية وغيرها من المعايير أو المبادئ التوجيهية المهنية ينبغي أن يفصح الإكتواري عن طبيعة هذا التعارض وتقييم الآثار المالية الناجمة عن ذلك وغيرها من الآثار (مثل المخاطر الإدارية) مع إيضاحها.
- ينبغي أن يساعد الإكتواري مؤسسة الضمان الاجتماعي في تقييم امثالها لاتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها الدولة، وتقديم توصيات حسب الاقتضاء بشأن الإجراءات التي يتعين على الدولة أو مؤسسة الضمان الاجتماعي اتخاذها من أجل مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات المصدق عليها.



## المبدأ التوجيهي 36. الامتثال للمعايير الإكتوارية

يتبع الإكتواري المعايير الإكتوارية ذات الصلة السارية في الدولة التي يعمل فيها، أو تلك المعايير التي تحددها الجمعية الإكتوارية التي هو عضو فيها. وإذا كان الإكتواري عضواً في جمعية إكتوارية لم تحدد المعايير ذات الصلة، ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من اتباع الإكتواري المعايير الدولية للممارسات الإكتوارية التي أوصت بها الجمعية الإكتوارية الدولية بصفقتها معايير نموذجية.

والغرض من المعايير الإكتوارية هو أن يثق مستخدمو العمل الإكتواري المستهدفون في أن الخدمات الإكتوارية قد أجريت بمهنية تامة وبما يجب من عناية، وأن تثمر هذه المعايير عن نتائج شاملة ومفهومة تلبى احتياجات المستخدمين. وتنشر الجمعية الإكتوارية الدولية المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية لتكون معايير نموذجية تعتمد عليها الجمعيات الأعضاء أو توائم أعمالها وفق هذه المعايير، أو لاستخدامها دليلاً في إعداد معايير متسقة. إلى جانب ذلك فإنه بإمكان الإكتواريين الاسترشاد بالمعايير الدولية للممارسة الإكتوارية في حالة عدم وضع الجمعيات الإكتوارية معاييرها الخاصة.

وينبغي أن يراعي الإكتواريون المعايير والمتطلبات الأخرى في المجالات التي تتعلق بالعمل الإكتواري مثل إعداد التقارير المالية والإحصائية إلى جانب المعايير المحاسبية والقانونية، كما هو مبين في المبدأين التوجيهيين 37 و39.

### المبادئ

- ينبغي أن يتأكد الإكتواري من إلمامه بمعايير الجمعية الإكتوارية ذات الصلة إلى جانب المعايير الإكتوارية الدولية التي تمس عمله.
- ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من أداء الإكتواريين أعمالهم مع الامتثال لمعايير الجمعية الإكتوارية المعمول بها، ومع مراعاة المعايير الإكتوارية الدولية وخاصة الإصدارين الأول والثاني من المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية في سياق برامج الضمان الاجتماعي في حالة عدم وضع الجمعية التي ينتمون إليها معاييرها الخاصة.
- يعزز الامتثال للمعايير الإكتوارية ثقة الجمهور وسائر الأطراف المعنية في مصداقية العمل الإكتواري وكفاءته، ما يعزز حقيقة خدمة المهنة الجمهور خدمةً فعالة ومسؤولة.

### الآلية

- ينبغي أن يراعي الإكتواري في عمله معايير الممارسة المعمول بها الخاصة بالجمعية الإكتوارية التي ينتمي إليها أو المعايير الخاصة بالجمعية الإكتوارية في الدولة التي يُضطلع فيها بالعمل من أجل ضمان جودة العمل الإكتواري المضطلع به وملاءمته.
- ينبغي أن ينظر الإكتواري في اتباع أي معايير دولية ذات صلة إذا لم يكن هناك أي معايير إكتوارية ذات صلة تحددها الجمعية الإكتوارية التي ينتمي إليها أو الجمعية الإكتوارية في الدولة التي يُضطلع فيها بالعمل الإكتواري. كما ينبغي أن يلتزم الإكتواري المشورة من الجمعية الإكتوارية التي ينتمي إليها أو الجمعية الإكتوارية الدولية إذا كان في شك حيال المعايير الملائمة الواجب اتباعها.
- إذا ارتأى الإكتواري أن إكتواريًا آخر لا يمثل تمامًا للمعايير الإكتوارية المعمول بها خلال عمله بشأن الضمان الاجتماعي، ينبغي أن يجري حينئذ نقاشاً مع ذاك الإكتواري لتوضيح مواطن الخطأ وإسداء المشورة له فيما



يتعلق بالتغييرات الواجب إجراؤها من أجل تحقيق الامتثال التام للمعايير الإكتوارية، وفي حالة عدم تصحيح مواضع الخطأ على الرغم من تقديم المشورة، ينبغي أن يبلغ الإكتواري حينئذ مؤسسة الضمان الاجتماعي بهذه المسألة، وفي هذه الحالة ينبغي أن يرجع الإكتواري أيضًا إلى إجراءات التبليغ أو إجراءات الإبلاغ عن المخالفات أو الإجراءات التأديبية التي تحددها الجمعيات الإكتوارية ذات الصلة.

- ينبغي أن يتبع مهنيو الضمان الاجتماعي، الذين لا ينتمون إلى جمعية إكتوارية ويشاركون في تقديم الخدمات الإكتوارية لمؤسسات الضمان الاجتماعي، المعايير الإكتوارية المعمول بها وكذلك قواعد السلوك التي تحددها أي جمعية وطنية، وفي حالة عدم وجود مثل هذه الجمعية يتعين عليهم حينئذ اتباع الحد الأدنى من قواعد السلوك التي تتطلبها الجمعية الإكتوارية الدولية من أعضائها كافة.
- ينبغي أن تنشئ مؤسسة الضمان الاجتماعي الإجراءات اللازمة لضمان اتباع المعايير الإكتوارية وقواعد السلوك ذات الصلة فيما يتعلق بالعمل الإكتواري في مجال الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن يحدد التقرير المتعلق بالتقييم الإكتواري مستوى الامتثال للمعايير الإكتوارية ذات الصلة.

## المبدأ التوجيهي 37. الامتثال للمعايير المحاسبية

يساعد الإكتواري نظام الضمان الاجتماعي في الامتثال للمعايير المحاسبية ذات الصلة، ويستخدم المنهجية والافتراضات الملائمة عند القيام بالعمليات الحسابية المزمع استخدامها لأغراض محاسبية.

### المبادئ

- ينبغي أن تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تمتثل للمعايير المحاسبية الوطنية أو الدولية إلى إشراك الإكتواري في عمليات الإفصاح.
- ينبغي أن يكون الإكتواري على علم بالمبادئ المحاسبية ذات الصلة والمتطلبات القانونية الوطنية والتوجيهات المعمول بها لأخذها في الاعتبار خلال أداء عمله.
- تشير المعايير المحاسبية إلى الوثائق الفنية وقد تتغير مع مرور الوقت، وينبغي أن يتأكد الإكتواري من فهمه الآثار الإكتوارية للمعايير ذات الصلة، والإفصاح عنها حسب الاقتضاء.
- عادة ما تقدم المعايير الإكتوارية الوطنية توجيهات للإكتواريين وغيرهم من المهنيين بشأن الامتثال للمعايير المحاسبية.
- ينبغي أن تتسق المنهجية المستخدمة في التقييم الإكتواري لأغراض محاسبية مع نهج التمويل المتبع في نظام الضمان الاجتماعي، ما لم تنص المعايير المحاسبية المعمول بها على خلاف ذلك.
- حينما تكون المنهجية المنصوص عليها في المعايير المحاسبية غير متسقة مع نهج التمويل المتبع في نظام الضمان الاجتماعي، ينبغي أن تشجع مؤسسة الضمان الاجتماعي السلطات الوطنية المعنية بالكشف عن الحسابات التي تتسق مع نهج التمويل المتبع في نظام الضمان الاجتماعي، إلى جانب تقديم تفسيرات بشأن الأغراض المختلفة لمجموعات النتائج المختلفة وإجراء مناقشة بشأن الاستدامة الطويلة الأجل.
- الإكتواري مسؤول عن تطبيق معايير الممارسة ذات الصلة ومراعاتها في عمله.

### الآلية

- ينبغي مراعاة الاشتراكات والاستحقاقات المستقبلية للمشاركين الحاليين والمستقبليين عند حساب الالتزامات والأصول فيما يتعلق بالأنظمة الممولة جزئياً وأنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول، ما لم تنص المعايير المحاسبية على خلاف ذلك. وعندما تتطلب أساليب المحاسبة المنصوص عليها منهجية إكتوارية لا تعكس النهج التمويلي للنظام، يوصى بإجراء إفصاح منفصل للنتائج باستخدام المنهجية المتسقة مع النهج التمويلي للنظام إلى جانب النتائج المستندة إلى الأسلوب المنصوص عليه طبقاً للمعايير المحاسبية.
- ينبغي أن يحدد الإكتواري تفاصيل المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقرير التقييم الإكتواري المُعدّ لأغراض محاسبية، وأن يقدم نتائج إضافية عند الاقتضاء لضمان توفير المعرفة الكاملة لصانعي السياسات حتى يتسنى لهم تكوين صورة كاملة ومنصفة للوضع المالي للنظام.
- يُوصى بتقديم الإكتواري نتائج تحليل الحساسية التي توضح كيفية تأثر المعلومات المفصّل عنها المطلوبة باستخدام افتراضات بديلة. يقدم المبدأ التوجيهي 8 مزيداً من التفاصيل بشأن عدم يقينية النتائج.

- ينبغي أن يتواصل الإكتواري على نحو ملائم مع محاسبي النظام ومدقيقه فيما يتعلق بأغراض المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة المالية وحسابات العجز وغيرها من المسائل المحاسبية ذات الصلة، وكذلك فيما يتعلق بالمنهجيات المستخدمة في كلٍ منها. يجب تحديد هذه الأساليب وإيضاحها في تقرير التقييم الإكتواري لأغراض محاسبية، وينبغي أن تكون القوائم المالية وغيرها من الأرقام ذات الصلة متسقة مع المعايير المحاسبية ذات الصلة.
- ينبغي أن يحدد التقرير المتعلق بالتقييم الإكتواري لأغراض محاسبية مستوى الامتثال للمعايير الإكتوارية والمحاسبية ذات الصلة.
- ينبغي أن ينسق الإكتواري حسب الاقتضاء مع الأطراف المعنية الأخرى المشاركة في العملية بهدف التأكد من مراعاة النهج التمويلي للنظام خلال الإبلاغ عن النتائج.

## المبدأ التوجيهي 38. الامتثال لمتطلبات إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية

يساعد الإكتواري، نيابةً عن نظام الضمان الاجتماعي، السلطات الوطنية في الامتثال لمعايير إعداد التقارير الإحصائية الوطنية و/أو الدولية، ويستخدم المنهجية والافتراضات الملائمة عند القيام بالعمليات الحسابية اللازمة بغرض تجميع الحسابات الوطنية والإحصاءات المالية الحكومية وأي تقارير إحصائية وطنية ودولية أخرى.

### المبادئ

- قد تطلب السلطات الوطنية، بما في ذلك المكتب الإحصائي الوطني ووزارة المالية ووزارة التخطيط والوزارات المعنية الأخرى، من مؤسسة التضامن الاجتماعي تقديم معلومات بشأن أنظمة الضمان الاجتماعي التي تمثل لمعايير إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية، مثل نظام الحسابات الوطنية الصادر عن الأمم المتحدة والإحصاءات المالية الحكومية. وفي مثل هذه الحالات ينبغي التماس مشاركة الإكتواري في إعداد الحسابات وتقديم الإفصاحات فيما يتعلق بأنظمة الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن يكون الإكتواري على علم بمبادئ إعداد التقارير، ومتطلبات الحسابات الوطنية والإحصاءات المالية الحكومية ومنهجياتها، إلى جانب غيرها من معايير إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية خلال أداء عمله.
- ينبغي أن تتسق المنهجية والافتراضات المستخدمة في إعداد المدخلات المتعلقة بالحسابات الوطنية وإعداد التقارير الإحصائية الحكومية مع مثيلتيهما المتبعتين في التقييم الإكتواري لنظام الضمان الاجتماعي ومع النهج التمويلي للنظام، ما لم تنص معايير إعداد التقارير الإحصائية على خلاف ذلك.
- حينما تكون المنهجية المستخدمة في إعداد المدخلات المتعلقة بالحسابات الوطنية وإعداد التقارير الإحصائية الحكومية غير متسقة مع النهج التمويلي لنظام الضمان الاجتماعي، ينبغي أن تشجع مؤسسة الضمان الاجتماعي السلطات الوطنية المعنية بالكشف، في مذكرة تكميلية، عن الحسابات البديلة التي تتسق مع النهج التمويلي لنظام الضمان الاجتماعي، إلى جانب تقديم تفسيرات بشأن الأغراض المختلفة لمجموعات النتائج المختلفة وإجراء مناقشة بشأن الاستدامة الطويلة الأجل.
- الإكتواري مسؤولٌ عن تطبيق المعايير الإكتوارية ذات الصلة ومراعاتها في عمله.

### الآلية

- ينبغي مراعاة الاشتراكات والاستحقاقات المستقبلية للمشاركين الحاليين والمستقبليين عند حساب الالتزامات والأصول فيما يتعلق بالأنظمة الممولة جزئياً وأنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول، ما لم تنص متطلبات إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية على خلاف ذلك. عندما تتطلب معايير إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية منهجية إكتوارية لا تعكس النهج التمويلي للنظام، يوصي بإجراء إفصاح منفصل للنتائج باستخدام المنهجية المتسقة مع النهج التمويلي للنظام إلى جانب النتائج المستندة إلى الأسلوب المنصوص عليه طبقاً لمتطلبات إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية السارية.

- ينبغي أن يحدد الإكتواري تفاصيل المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقرير التقييم الإكتواري المُعدّ لأغراض إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية، وتقديم نتائج إضافية عند الاقتضاء لضمان توفير معلومات كاملةً لواضعي السياسات حتى يتسنى لهم تكوين صورة كاملة ومنصفة للاستدامة المالية للنظام.
- يُوصى بتقديم الإكتواري نتائج تحليل الحساسية التي توضح كيفية تأثر المعلومات المفصح عنها المطلوبة باستخدام افتراضات بديلة. يقدم المبدأ التوجيهي 8 مزيدًا من التفاصيل بشأن عدم يقينية النتائج.
- ينبغي أن يتواصل الإكتواري مع السلطات الوطنية المعنية، إلى جانب الأطراف المعنية الأخرى فيما يتعلق بالأغراض والمنهجيات والإفصاحات الخاصة بالأصول والالتزامات في التقارير الإحصائية الحكومية. ويجب تحديد هذه الأساليب وإيضاحها في تقرير التقييم الإكتواري لأغراض إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية.
- ينبغي أن يحدد التقرير المتعلق بالتقييم الإكتواري لأغراض إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية مستوى الامتثال للمعايير الإكتوارية والإحصائية ذات الصلة.
- ينبغي للإكتواري، خلال عملية إبلاغ النتائج، شرح الاختلافات بين متطلبات إعداد التقارير الإحصائية الوطنية والدولية والمعلومات المقدمة في التقييم الإكتواري لتقييم الاستدامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي.

## المبدأ التوجيهي 39. المعايير والتوجيهات المهنية الأخرى

يمثل الإكتواري للمعايير المهنية الخاصة بأي منظمة مهنية هو عضوٌ فيها، إلى جانب المعايير والمبادئ التوجيهية الداخلية لمؤسسة الضمان الاجتماعي أو المؤسسة التي يقدم لها الخدمات الإكتوارية. يتبع الإكتواري أيضًا أي مبادئ توجيهية أخرى ذات صلة بالعمل الذي يضطلع به.

ويوجد العديد من المعايير والتوجيهات المهنية التي تتعلق بالسلوك المهني العام والتدريب ومسائل الانضباط والممارسة الإكتوارية. ينبغي أن يراعي الإكتواريون المعايير المهنية خلاف المعايير الإكتوارية والمحاسبية (كالمعايير المهنية المتعلقة بالمحللين الماليين المعتمدين أو المتخصصين في إدارة المخاطر) نظرًا لأنها قد تؤثر في عملهم بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن المبادئ التوجيهية للإيسا وكتيباتها الإرشادية، والأساليب الكمية الصادرة بالاشتراك بين الإيسا ومنظمة العمل الدولية في سلسلة الحماية الاجتماعية، وورقات السياسة العامة لمنظمة العمل الدولية ومبادئها التوجيهية الداخلية تقدم توجيهات دولية بشأن المسائل الإكتوارية.

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأين التوجيهيين 49 و51.

### المبادئ

- ينبغي أن تهدف المعايير المهنية إلى تعزيز ثقة الجمهور في العمل المهني.
- ينبغي أن تقدم المعايير المهنية شواهد على الأداء المهني الملائم، ما يشكل أساسًا لحل أي نزاع مدني أو مهني.
- ينبغي أن تضمن معايير الممارسة كذلك إمكانية اعتماد السلطات التنظيمية على قدرة المهنة الإكتوارية على العمل بفاعلية بما يصب في المصلحة العامة.
- ينبغي أن تكون المعايير المهنية توصيات ومعايير نموذجية فيما يتعلق بالتدريب المستمر على التطوير المهني.
- ينبغي أن تحدد المعايير المهنية دور الإكتواريين، فيما يتعلق بعملهم لصالح مؤسسات الضمان الاجتماعي، بشأن القرارات المتعلقة بالسياسات التي يمكن أن تؤثر على رفاه السكان وكذلك الاستدامة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن تُظهر معايير الممارسة مقترنة بالأحكام الخاصة بانضباط الأعضاء قدرة المهنة على أن تحكم نفسها بنفسها بفاعلية، وأن تهتم فعليًا بحماية الجمهور.
- ينبغي أن تقدم المعايير المهنية توجيهات وتوصيات حول كيفية حل التعارضات المحتملة في حالة اختلاف المعايير، كما في حالة اقتراح المعايير المحاسبية والإكتوارية منهجيات أو نهج مختلفة.
- ينبغي أن تهدف المعايير النموذجية والمبادئ التوجيهية الدولية إلى توجيه الإكتواريين، على الرغم من أن اتباعها ليس إلزاميًا حتى تُعتمد على الصعيد الوطني.

## الآلية

- ينبغي أن يمثل الإكتواريون لمتطلبات التطوير المهني المستمر التي تنص عليها اللوائح الإكتوارية الوطنية و/أو الدولية أو أي منهما من أجل الحفاظ على جودة العمل الإكتواري وتحسينها.
- ينبغي أن يكون الإكتواري مدرِّجًا لدوره فيما يتعلق بأي عمل يقدمه لمؤسسات الضمان الاجتماعي بشأن القرارات المتعلقة بالسياسات.
- ينبغي أن تكون مؤسسات الضمان الاجتماعي على علم بالإجراءات التأديبية التي يمكن أن تُتخذ في حالة عدم مراعاة المعايير المهنية أو عدم الامتثال للتشريعات الوطنية. وينبغي أن يبلغ الإكتواري السلطة المشرفة فورًا، متى انطبق ذلك، إذا لاحظ وجود مخالفات فيما يتعلق بالمعايير المهنية أو التشريعات في إدارة نظام الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن يعتمد الإكتواريون على المعايير المهنية والتوجيهات الأخرى لحل التعارضات المحتملة بين المعايير المختلفة (كالتعارضات بين المعايير المحاسبية والمعايير الإكتوارية على سبيل المثال) في المنهجيات أو النهج.

## ز. المسائل المتعلقة بالسياسة والاستراتيجية

يؤدي الإكتواريون دوراً رئيسياً في تصميم أنظمة الضمان الاجتماعي وتنفيذها وتشغيلها، وتشكل خبراتهم إسهاماً كبيراً في عملية اتخاذ القرارات في هذا الصدد. وينبغي أن يدرك الإكتواريون أن مشاركتهم ستشمل مجالات غالباً ما تتعارض أهدافها، وأنهم سيكونون بحاجة إلى الاعتماد على تقييمهم وآرائهم في صياغة التوصيات. ومن المرجح أن تشمل مجالات المشاركة تكلفة الأنظمة الجديدة وتمويلها واعتبارات الاستدامة، إلى جانب الاعتبارات المتعلقة بكفاية الاستحقاقات والشمول.



## المبدأ التوجيهي 40. تصميم نظام ضمان اجتماعي جديد

حينما تشارك مؤسسة الضمان الاجتماعي الهيئات الحكومية بفعالية في تصميم نظام الضمان الاجتماعي الجديد وتنفيذه، فإنها تسدي المشورة لجميع الأطراف المعنية فيما يتعلق بخصائص تصميم النظام الجديد وآثاره الإكتوارية والسياساتية، وتلتمس المؤسسة بدورها مشاركة الإكتواريين في هذه العملية.

ومشاركة جميع الأطراف المعنية، أي ممثلي الحكومة وأرباب العمل والعمال، في تصميم نظام الضمان الاجتماعي الجديد أمرٌ جوهريٌّ. وينبغي أن يكون أفراد المجتمع قادرين على المشاركة في العمليات التي سيكون لها أثر مباشر في حياتهم. إلى جانب ذلك ينبغي تصميم الاستحقاقات بما يتماشى مع احتياجات المستهدفين من تلك الاستحقاقات وحقوقهم، وستسهم مشاركة الأطراف المعنية في عملية التصميم في تعزيز دعمهم النظام وثقتهم فيه من خلال شعورهم بملكيتهم، فضلاً عن زيادة احتمالية توافق الاستحقاقات توافقاً وثيقاً مع احتياجات المجتمع.

وتؤدي مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تشرف على تصميم نظام الضمان الاجتماعي الجديد دوراً حاسماً في هذه العملية بتوفير السياسات والخبرة الإكتوارية لجميع الأطراف المعنية، ومن الضروري مشاركة الإكتواريين في تقييم آثار التصاميم المقترحة لنظام الضمان الاجتماعي الجديد.

### المبادئ

- حينما تشارك مؤسسة الضمان الاجتماعي في تصميم نظام الضمان الاجتماعي الجديد، ينبغي أن تسدي المشورة للأطراف المعنية بشأن الكفاية والقدرة على تحمل التكاليف والنهج التمويلية المختلفة للخيارات قيد النظر.
- فيما يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي الجديد، ينبغي أن تقيّم مؤسسة الضمان الاجتماعي كفايته وقدرته على تحمل التكاليف باعتباره جزءاً من منظومة الضمان الاجتماعي العامة للدولة. ولما كانت أنظمة الضمان الاجتماعي العامة والخاصة توجد معاً في العديد من البلدان، فقد يحتاج هذا التحليل إلى تضمين الأنظمة الخاصة.
- ينبغي أن تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي مع الأطراف المعنية لتحديد ماذا يُعني «بالكفاية» و«القدرة على تحمل التكاليف» في سياق بلد بعينه، وخلال القيام بذلك ينبغي استعراض انتباه الأطراف المعنية نحو المعايير الدولية فيما يتعلق بالكفاية.
- ينبغي عند تصميم نظام الضمان الاجتماعي الجديد، لا سيما أنظمة المعاشات والرعاية الصحية، أن تراعى الخصائص الديموغرافية للشريحة السكانية المشمولة. وينبغي النظر، على وجه الخصوص، في أثر الشيخوخة في النظام إذ تنخفض معدلات الخصوبة والوفيات ومن ثم ينتقل المشتركون الفاعلون إلى شريحة المتقاعدين.
- تشمل الجوانب المهمة الأخرى التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تصميم نظام الضمان الاجتماعي الجديد التأثيرات في الوفورات وهيكل الحوافز، وفي أسواق العمل، وفي التمويل الحكومي والاستدامة المالية، وفي الإنصاف بين الأجيال وبين الفئات المختلفة في كل جيل.
- ينبغي وضع سياسة تمويلية ملائمة لنظام الضمان الاجتماعي الجديد مع مراعاة البيئة الاقتصادية والديموغرافية الحالية، فضلاً عن الاتجاهات المستقبلية المحتملة.

■ ينبغي أن تشرك مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواريين في المناقشات مع الأطراف المعنية.

## الآلية

■ ينبغي تحديد معدل الاشتراك في النظام الجديد مع إيلاء الاهتمام الواجب لأدوار الأنظمة الحالية، ويجب أن تسعى الاستحقاقات الإجمالية الناتجة ومعدل الاشتراكات الإجمالي (إذا أخذت جميع الأنظمة في الاعتبار) إلى تحقيق توازن بين كفاية الاستحقاقات الإجمالية، والقدرة على تحمل تكلفة الاشتراكات الإجمالية، واستدامة النظام.

■ من حيث المبدأ، ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي معدل الاشتراك بطريقة تكفل تحقيق مستوى الاستحقاق المرجو بعد قضاء مدة زمنية موحدة من العمل الوظيفي، وينبغي أيضاً أن تراعي الاختلاف في الأنماط الوظيفية لشرائح السكان المشمولة وأهداف النظام فيما يتعلق بالاستحقاق لأولئك الذين لا يتمتعون بعمل وظيفي كامل.

■ ينبغي أن تستند مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها في تصميم نظام الضمان الاجتماعي الجديد.

■ ينبغي أن يضع الإكتواري المؤشرات التي توضح تطور البيئة الديموغرافية لنظام الضمان الاجتماعي الجديد؛ فعلى سبيل المثال يقدم معدل الإعالة (نسبة عدد المستفيدين إلى عدد المشتركين)، والتغيرات التي تطرأ عليه مؤشراً جيداً لعملية الشيخوخة.

■ ينبغي أن يقيّم الإكتواري تكلفة نظام الضمان الاجتماعي الجديد في ظل نهج تمويلية مختلفة؛ كالأنظمة الممولة جزئياً والأنظمة الممولة كلياً وأنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول. وينبغي أن تراعي التوصيات بشأن نهج التمويل الأنسب العوامل الآتية، على سبيل المثال لا الحصر:

- الخصائص الديموغرافية الحالية والمتوقعة مستقبلاً لشرائح السكان المشمولة؛
- البيئة الاقتصادية الحالية والمتوقعة مستقبلاً للدولة؛

- درجة تطور الأسواق المالية الوطنية والوصول إلى الأسواق المالية الدولية؛

- المهارات والخبرات المتاحة داخلياً وخارجياً لإدارة الأصول؛

• أي أهداف تحددها الأطراف المعنية لاستخدام دخل النظام الجديد، كالاستثمارات المسؤولة اجتماعياً مثلاً؛

• نهج التمويل التي تستخدمها أجزاء أخرى من نظام الضمان الاجتماعي وكذلك الأنظمة الخاصة، إذا انطبق ذلك. وينبغي الاضطلاع بمثل هذا التحليل للتقليل من حدة تبعات التطورات السلبية المستقبلية على القدرة على تحمل التكاليف ومدى كفاية النظام عموماً.

■ ينبغي أن تراعي التوصيات بشأن هيكل النظام القائم على صندوق الادخار وتصميمه تحديد الحد الأدنى المناسب لمعدلات العائد وإمكانية سحب جزء من الاستحقاق قبل تاريخ التقاعد الاعتيادي (بما في ذلك الطرائق والآثار المحتملة لمثل عمليات السحب هذه)، فضلاً عن اعتبارات التمويل والكفاية.

## المبدأ التوجيهي 41. تقييم نظام الضمان الاجتماعي الجديد وتقدير تكاليفه

عند بدء نظام جديد، تجري مؤسسة الضمان الاجتماعي تقييمًا إكتواريًا بغية معالجة مستوى الحماية الذي يمكن توفيره بمستوى معين من الموارد المالية، وتحديد الموارد المالية اللازمة لتوفير مستوى معين من الحماية. وتأخذ مؤسسة الضمان الاجتماعي في الحسبان العوامل المؤثرة في التحليل التي حُددت من خلال التقييم الإكتواري لنظام الضمان الاجتماعي الجديد.

وتحدد معلمات التصميم الرئيسية للنظام، مثل الحدين الأدنى والأقصى للإيرادات التي تخضع للاشتراك، ونوع الاستحقاقات المقدمة ومستواها بما في ذلك معادلات الاستحقاقات، وشروط الأهلية للاستحقاق، وسن التقاعد، وتأشير الاستحقاقات والجدول الزمني لمعدلات الاشتراك، متوسط مستوى الاستحقاقات فضلاً عن مستويات الاستحقاقات الخاصة بمختلف فئات الدخل والأجيال، وتحديد تكلفة النظام في الوقت ذاته.

وتتعلق صعوبة تقييم تكاليف نظام الضمان الاجتماعي الجديد بارتفاع مستوى عدم اليقين المرتبط بوضع الافتراضات التي لا يمكن أن تستند إلى خبرات النظام المحددة وبياناته الموثوق بها. ويعتمد نجاح النظام الجديد وإدارته الرشيدة، في الوقت ذاته، على القرارات ذات الأساس الواقعي المتين وعلى الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من التقييمات الإكتوارية. ينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبادئ التوجيهية الواردة في الجزء ألف.

### المبادئ

- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي آليات لجمع البيانات وتحليلها باعتبارها جزءاً مهماً من تنفيذ نظام الضمان الاجتماعي الجديد. وينبغي الإشارة هنا إلى المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ينبغي أن تبلغ مؤسسة الضمان الاجتماعي الأطراف المعنية باحتمالية وجود زيادات كبيرة في التكلفة على المدى الطويل نتيجةً لتقادم النظام، وقد ينتج عن هذه العملية تغيرات مستقبلية في معدلات الاشتراكات أو الاستحقاقات.
- من الضروري تقديم معلومات كمية إلى الأطراف المعنية حتى يتسنى لها اتخاذ قرارات مستنيرة.
- قد تعرب الأطراف المعنية، وتحديدًا الشركاء الثلاثيون الذين يتألفون من الحكومة والعمال وأرباب العمل، عن آرائهم بشأن تصميم الاستحقاقات والهيكل التمويلي للنظام وموارده، ولا سيما معدلات الاشتراك. وينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من تقييم هذه الآراء إكتواريًا وإبلاغ الأطراف المعنية بآثارها المالية.
- ينبغي أن يستند تقييم نظام الضمان الاجتماعي الجديد إلى افتراضات الإكتواري القائمة على أفضل التقديرات. وإذا كان ثمة افتراضات منصوصًا عليها في التشريعات أو محددةً من جانب السلطات الأخرى، فينبغي حينئذ تقديم مجموعة النتائج التي تستند إلى افتراضات الإكتواري القائمة على أفضل التقديرات إضافةً إلى النتائج التي تستند إلى الافتراضات المنصوص عليها إلى الأطراف المعنية.
- التقييم الأولي للنظام الجديد أمرٌ حاسمٌ لضمان كفاية الاستحقاقات واستدامة النظام مستقبلاً، ومن ثم ينبغي لمؤسسة الضمان الاجتماعي التأكد من تمتع الإكتواري الذي يتولى إجراء التقييم الأولي بالمؤهلات المطلوبة كما هو مبين في المبدأ التوجيهي 49.

■ ينبغي أن تدرك مؤسسة الضمان الاجتماعي وجود درجة عالية من عدم اليقين في التقييم الإكتواري للنظام الجديد، وأن تبلغ الأطراف المعنية بذلك.

## الآلية

■ ينبغي أن تتبع إجراءات جمع البيانات وتحليلها المبدأ التوجيهي 2.

■ يمكن وضع افتراضات التقييم الإكتواري للنظام الجديد بالاعتماد على الإحصاءات الاقتصادية والديموغرافية العامة السابقة أو بالاستعانة بتجارب أنظمة الضمان الاجتماعي في بلدان أخرى ذات خصائص مماثلة، وإبداء الإكتواري رأيه فيما يتعلق بمدى ملاءمة البيانات والافتراضات التي ستستخدم في التقييم أمرٌ ضروري.

■ ينبغي أن يوضح الإكتواري في التقييم أن التغيرات الديموغرافية كتقدم النظام قد يكون لها تأثيرات مالية كبيرة على المدى الطويل، سواء أكانت تأثيرات مالية أم تأثيرات في تصميم النظام.

■ ينبغي أن يقدم التقييم الإكتواري لنظام الضمان الاجتماعي الجديد توقعًا لنفقات النظام استنادًا إلى خيارات معلمات النظام المختلفة وأساليب التمويل المقترحة من الأطراف المعنية، وكذلك ينبغي له تقديم توصيات بشأن الجدول الزمني لتغييرات معدل الاشتراك تحت كل خيار.

■ ينبغي أن تقدم مؤسسة الضمان الاجتماعي المعلومات الكمية اللازمة للأطراف المعنية لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتوازن الصحيح بين كفاية الاستحقاقات والقدرة على تحمل التكاليف.

■ كما هو الحال في التقييم الإكتواري لنظام الضمان الاجتماعي القائم، ينبغي شرح المؤشرات ذات الصلة وتقديمها لصناع القرار لتيسير عملية صنع القرار. وقد تشمل هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل الشمول القانوني والفعال؛
- نسبة الإعالة الديموغرافية؛
- النسبة المالية (معدل الاستبدال)؛
- معدل تكلفة نظام دفع الاستحقاقات أولاً بأول؛
- المتوسط العام لأقساط التأمين؛
- نسبة الاحتياطي؛
- سنة نفاذ الصندوق الاحتياطي؛
- نسبة التمويل والميزانية العمومية الحاليتين والمتوقعتين على أساس يتسق مع منهجية تمويل البرنامج (على أساس منهجية المجموعة المفتوحة في حالة برامج دفع الاستحقاقات أولاً بأول والبرامج الممولة جزئياً، على سبيل المثال)؛
- النسبة المئوية للدخل والنفقات والاحتياطيات من الناتج المحلي الإجمالي؛
- معدل استخدام أنظمة الرعاية الصحية؛
- متوسط مطالبة الفرد لأنظمة الرعاية الصحية.

- ينبغي أن يكون أفق التوقعات الإكتوارية للنظام الجديد متسقًا مع تصميم النظام وأهدافه؛ فعلى سبيل المثال ينبغي أن يكون هذا الأفق في نظام المعاشات التقاعدية 75 عامًا أو أكثر حتى ينتهي معظم المشتركين الحاليين من تلقي الاستحقاقات خلال مدة التوقع. وترتبط هذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بتحديد آليات التمويل، أو منهجية تحديد مستوى الاحتياطات اللازمة للوفاء بالتزامات النظام فيما يتعلق بالاستحقاقات المستقبلية. وينبغي أن يراعي الإكتواري المبدأ التوجيهي 4 في عملية اتخاذ القرار.
- ينبغي أن يستخدم الإكتواري الافتراضات القائمة على أفضل التقديرات لتقييم الآثار المالية الطويلة الأجل لخيارات التصميم المختلفة، أخذًا في الاعتبار آراء الأطراف المعنية. وينبغي أن يراعي الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي المبدأ التوجيهي 3 عند تحديد الافتراضات.
- نظرًا للدرجة العالية من عدم يقينية التقييم الإكتواري للنظام الجديد، من الضروري أن يجري الإكتواري تحليل حساسية مستفيضًا للنظام استنادًا إلى مجموعة واسعة من الافتراضات المختلفة، وينبغي أن يراعي الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي المبدأ التوجيهي 8 في هذا الصدد.
- ينبغي أن تدرس مؤسسة الضمان الاجتماعي الجدوى المالية للنظام في ضوء سيناريوهات اقتصادية وديموغرافية مختلفة، وأن تقدم كذلك معلومات للأطراف المعنية بشأن المخاطر التي قد تواجه النظام في سياق اجتماعي اقتصادي مختلف مستقبلاً. وينبغي أن يراعي الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي المبدأ التوجيهي 33 في هذا الصدد.

## المبدأ التوجيهي 42. اعتبارات التمويل

فيما يتعلق بتمويل نظام الضمان الاجتماعي، تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة تمويل مكتوبة رسمية تأخذ في الاعتبار العوامل ذات الصلة بالنظام، فضلاً عن السياق الاجتماعي الاقتصادي للدولة، وعلى الإكتواري مراعاة هذه السياسة خلال إعداد أي تقييم إكتواري لنظام الضمان الاجتماعي.

والهدف من سياسة التمويل هو وضع إطار لتمويل نظام الضمان الاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار العوامل ذات الصلة بالنظام، وتشمل هذه العوامل: ضمان الاستحقاقات وكفائتها، وثبات الاشتراكات أو القدرة على تحمل تكاليفها، وتطور الخصائص الديموغرافية لأعضاء النظام، والوضع المالي للنظام، والأحكام القانونية للنظام، وأي التزامات جوهرية مثل تأشير الاستحقاقات.

ويسترشد الإكتواري بسياسة التمويل في اختيار منهجيات التقييم وافتراضاته وفقاً لمعايير الممارسة الإكتوارية ومع مراعاة درجة تحمل النظام للمخاطر. مراعاة الإكتواري سياسة التمويل أمرٌ ضروريٌ لضمان تلبية أهداف التمويل فيما يتعلق بضمن مستويات الاستحقاقات ومدفوعاتها وفقاً للقواعد وثبات مستوى الاشتراك واستدامته.

### المبادئ

- ينبغي أن تكون سياسة التمويل وثيقة مكتوبة رسمية، وأن تكون متاحة للجمهور.
- ينبغي أن تحدد سياسة التمويل أهداف تمويل النظام، وتوضح المخاطر الرئيسية التي تواجه النظام إلى جانب عوامل تقلب التمويل.
- ينبغي أن تلتزم مؤسسة الضمان الاجتماعي بمشاركة الإكتواري في وضع سياسة التمويل وتحسينها.
- ينبغي أن يراعي مستوى التمويل المطلوب البيئة الديموغرافية والاقتصادية للدولة.
- من الضروري الأخذ في الاعتبار معقولة تكلفة الاشتراكات وكفاية الاستحقاقات في ضوء الوضع الاجتماعي الاقتصادي للدولة محل النظر.
- ينبغي وضع سياسة تمويل من خلال تحقيق التوازن الصحيح بين كفاية الاستحقاقات ومعقولة تكلفة الاشتراكات والاستدامة على مدى أفق زمني طويل الأجل.

### الآلية

- ينبغي أن تبلغ مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواري القائم على إجراء التقييم الإكتواري للنظام بسياساتها التمويلية.
- ينبغي أن يتبع الإكتواري سياسة التمويل الرسمية خلال إجراء التقييم الإكتواري، ويوصى بأن يذكر الإكتواري بوضوح في التقرير سياسة التمويل التي اعتمدها في التقييم الإكتواري.
- في حالة عدم وجود سياسة تمويل للنظام أو في حالة وجود سياسة تمويل غير رسمية فقط، ينبغي أن يبين الإكتواري بوضوح في تقريره سياسة التمويل التي اعتمدها وكذلك أسباب اعتماده إياها.
- ينبغي اختيار مستوى التمويل المسبق المطلوب مع إيلاء الاهتمام للاعتبارات التالية:



- ارتفاع مستوى التمويل أكثر ملاءمة على وجه العموم في الحالات التي يكون فيها معدل العائد على الاستثمار الحقيقي المستقبلي المتوقع أعلى من معدل نمو الأجور الحقيقي المتوقع، وهو ما يُعبر عنها بمجموع معدل نمو العمالة والمتوسط الحقيقي لنمو مرتبات الأفراد. ومع ذلك، فإن مستويات التمويل المرتفعة مناسبة فقط في الحالات التي توجد فيها فرص استثمارية مستقرة وطويلة الأجل ويتوفر فيها خبرات في مجال إدارة الاستثمار؛
  - ارتفاع مستوى التمويل المسبق ليس مناسبًا في البلدان التي تتسم بعدم استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي أو ذات الفرص الاستثمارية المحدودة. ولا يوصى أيضًا بارتفاع مستوى التمويل في حالة وجود مخاطر كبيرة مرتبطة بارتفاع معدلات التضخم، أو محدودية فرص الاستثمار، أو عدم كفاية الخبرة في مجال إدارة الاستثمار، أو الافتقار إلى الموارد اللازمة لإدارة الاستثمار، أو احتمالية إساءة استخدام أموال النظام؛
  - انخفاض مستوى التمويل أكثر مناسبة في البلدان التي يكون فيها معدل نمو الأجور الحقيقي المستقبلي المتوقع أعلى من معدل العائد على الاستثمار الحقيقي المستقبلي المتوقع.
- ينبغي رصد مستوى التمويل المسبق وتعديله مع تطور البيئة الاقتصادية والديموغرافية للبلدان.
  - قد يختلف مستوى التمويل المسبق المطلوب تبعًا لنوع نظام الضمان الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال، يعتمد مستوى التمويل المسبق في النظام المعني بتقديم الاستحقاقات الصحية في مرحلة ما بعد التقاعد على هيكل الاشتراك بعد التقاعد.
  - غالبًا ما تضع أنظمة الضمان الاجتماعي الحد الأقصى للنفقات الإدارية نسبةً مئوية من الدخل أو نسبةً مئوية من إيرادات الاستثمار، وفي مثل هذه الحالات يؤدي مستوى التمويل تلقائيًا إلى زيادة الحد الأقصى للنفقات الإدارية التي قد تعتبر غير معقولة، وينبغي أن تكون مؤسسة الضمان الاجتماعي على علم بهذه المسألة حتى يتسنى استخدام الموارد التكميلية في تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا مثل تحسينات الاستحقاقات أو تعزيز الاستدامة المالية للنظام، وليس لأجل زيادات غير مبررة في النفقات الإدارية.
  - ينبغي أن يشارك الإكتواري في وضع سياسة التمويل، وينبغي بصفة خاصة أن يساعد في تقييم المخاطر التي يواجهها نظام الضمان الاجتماعي (المبدأ التوجيهي 33)، ودرجة التمويل المسبق للنظام (إدارة التزامات الأصول، المبدأين التوجيهيين 21 و22)، ومعقولية تكاليف الاشتراكات (المبدأ التوجيهي 43)، وكفاية الاستحقاقات والشمول (المبدأين التوجيهيين 44 و45).

## المبدأ التوجيهي 43. اعتبارات الاستدامة

ترصد مؤسسة الضمان الاجتماعي استدامة نظام الضمان الاجتماعي رصدًا مستمرًا، جزءًا من الإدارة السليمة له.

وقد يشمل مفهوم الاستدامة الاجتماعية والسياسية وليست الاستدامة المالية فحسب، وتشكل ثقة الجمهور في تصميم النظام وتنفيذه وتشغيله عاملاً رئيسيًا يسهم في استدامة النظام.

ويقدم هذا المبدأ التوجيهي توجيهات بشأن اعتبارات الاستدامة التي ينبغي أخذها في الحسبان لضمان الإدارة السليمة لنظام الضمان الاجتماعي. ينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 1 من هذه المبادئ التوجيهية، والجزء (باء 4) من المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن الحوكمة الرشيدة.

### المبادئ

- ينبغي أن تجري مؤسسات الضمان الاجتماعي مراجعات إكتوارية دورية للأنظمة التي تخضع لمسؤوليتها. والغرض الرئيسي من المراجعات الإكتوارية هو تحديد معدلات الاشتراك في السنوات المقبلة للوفاء بتكاليف الاستحقاقات المقدمة بموجب النظام، والإدلاء بالتوقعات المالية للأثر المترتب على التغييرات في الاستحقاقات والاشتراكات حسب الحاجة، وتقييم المخاطر التي تتعرض لها أنظمة الضمان الاجتماعي. يقدم المبدأ التوجيهي 1 مزيدًا من المعلومات.
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي المؤشرات المالية لقياس مستوى كافٍ من التمويل يضمن استدامة النظام، وينبغي توثيق هذه المؤشرات إلى جانب الأساس المنطقي للاختيار.
- قد تنظر مؤسسة الضمان الاجتماعي في إدخال آليات التعديل التلقائي بهدف الحفاظ على استدامة البرنامج، ويمكن إجراء التعديل التلقائي لمعلومات معينة (مثل تأشير الاستحقاقات، وتقليل الاستحقاقات، ومعدلات الاشتراكات)، اعتمادًا على الحالة الديموغرافية والمالية للنظام وعلى أساس مناقشات الأطراف المعنية وقراراتهم في هذا الصدد.
- ينبغي أن تقيم مؤسسة الضمان الاجتماعي مستوى التناقل بين الأجيال في نظام الضمان الاجتماعي، بمساعدة الإكتواري. ويعتمد مدى التناقل بين الأجيال على السياق الديموغرافي والاقتصادي، فضلًا عن نهج التمويل المتبع في النظام؛ فعلى سبيل المثال في ظل نظام دفع الاستحقاقات أولاً بأول تُستخدم الاشتراكات الحالية كإحدى دفع استحقاقات الأجيال السابقة، ما يعني ضمناً التناقل فيما بين الأجيال. وتنطوي نهج دفع الاستحقاقات أولاً بأول ذات معدلات الاشتراك المخففة على مدى مدة زمنية معينة على قدر معين من التمويل المسبق للاستحقاقات، ما يقلل من هذه التناقلات. قد يكون التناقل بين الأجيال متعمدًا ومقبولًا (ضمنًا) من جانب المشتركين في النظام؛ فعلى سبيل المثال قد يقبل المشتركون عمومًا في نظام معاش الضمان الاجتماعي أن يتلقى الجيل الأول من متقاعدي النظام استحقاقات أكبر نسبيًا مقارنةً باشتراكاتهم نظرًا لأن الاشتراكات الأولية كانت أقل بسبب انخفاض المستوى العام للمعيشة مقارنةً بالأجيال المستقبلية. ومع ذلك، فإن الإفراط في مستوى التناقل بين الأجيال قد يؤدي إلى عدم استدامة النظام على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ينبغي للإكتواري تقييم مستوى هذه التناقلات وطبيعتها للإسهام في اتخاذ القرارات الصحيحة.



## الآلية

- ينبغي أن تتبع مؤسسة الضمان الاجتماعي المتطلبات التشريعية فيما يتعلق بوتيرة إجراء المراجعات الإكتوارية.
- عادة ما يقتضي القانون الذي يحكم أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي إجراء المراجعات الإكتوارية لنظام الضمان الاجتماعي دوريًا؛ كل ثلاث أو خمس سنوات على الأقل مثلًا.
- في حالة غياب المتطلبات التشريعية، ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة داخلية بشأن وتيرة إجراء المراجعة الإكتوارية واتباعها. وإلى جانب ذلك ينبغي إجراء التقييمات بوتيرة أكبر متى سمحت البيانات والموارد وتبعًا لطبيعة الاستحقاقات التي يقدمها النظام وحجم الالتزامات المالية، إذا ارتئي أنها ذات قيمة للأطراف المعنية وإدارة نظام الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن تجري مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تدير أنظمة استحقاقات غير تلك المتعلقة بالمعاشات، بما في ذلك أنظمة الرعاية الصحية والتأمين ضد إصابات العمل والتأمين ضد البطالة، مراجعات إكتوارية على أساس سنوي.
- ينبغي أن توفر آليات التعديل التلقائي شبكة أمان للحفاظ على استدامة نظام الضمان الاجتماعي دون استثناء الأطراف المعنية من القرارات (انظر المبدأ التوجيهي 19 أيضًا). وفي هذا الصدد:
  - قد تتوقف هذه الآليات على النسب الديموغرافية للنظام أو المعلمات الاقتصادية؛
  - ينبغي أن تجري مؤسسة الضمان الاجتماعي تحليلًا مفصلاً لآثار تطبيق هذه الآليات على قدرة نظام الضمان الاجتماعي على تحمل التكاليف ومدى كفايته واستدامته؛
  - ينبغي أن يشارك الإكتواري في تصميم آليات التعديل التلقائي وتقييمها وتطبيقها.
- حتى لو كان المشتركون في نظام الضمان الاجتماعي يقبلون بحصول الأجيال الأولى من متقاعدي النظام على استحقاقات تتجاوز قيمة اشتراكاتهم، من المهم لمؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها من الأطراف المعنية تحديد مستوى الاستحقاقات والاشتراكات بطريقة تسمح بالحفاظ على علاقة مقبولة بين الاستحقاقات والاشتراكات للأجيال المستقبلية. وقد يؤثر الإنصاف فيما بين الأجيال في اختيار استراتيجية التمويل ومستوى الاحتياطات، وينبغي أن يضع الإكتواري تدابير مناسبة لتحقيق الإنصاف فيما بين الأجيال، وقد تتضمن هذه التدابير ما يلي، على سبيل المثال:
  - معدل العائد الداخلي لمختلف المجموعات المتجانسة؛
  - نسبة القيمة الحالية للاستحقاقات إلى القيمة الحالية للاشتراكات على مدى عمر المشتركين؛
  - نسبة القيمة الحالية لمجموع الاشتراكات إلى القيمة السنوية للمعاش.
- ينبغي أن تكون التدابير التي تستخدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي لتقييم استدامة نظام الضمان الاجتماعي متسقة مع أهداف البرنامج ونهج التمويل؛ ففيما يتعلق بأنظمة دفع الاستحقاقات أولاً بأول والأنظمة الممولة جزئيًا، على سبيل المثال، ينبغي أن تقيّم مؤسسة الضمان الاجتماعي الاستدامة مع الأخذ في الاعتبار الاشتراكات الحالية والمستقبلية للعمال وأرباب العمل، والدعم الذي تقدمه الدولة، وإيرادات الاستثمار، واستحقاقات المشتركين الحاليين والمستقبليين (أي إجراء تقييم المجموعة المفتوحة).

## المبدأ التوجيهي 44. كفاية الاستحقاقات

تقيم مؤسسة الضمان الاجتماعي بصورة منتظمة مستوى الحماية التي يقدمها النظام من خلال تحليل الإكتواري لمعدل الاستبدال وغيره من التدابير ذات الصلة بكفاية الاستحقاقات. وتأخذ مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاعتبار عند تقييم كفاية استحقاقات نظام المعاشات الدخل التقاعدي المتأتي من مصادر أخرى مثل أي معاش شامل غير قائم على الاشتراكات، أو خطط المعاشات الفردية أو المهنية الإلزامية أو الطوعية، أو مدفوعات نهاية الخدمة المنصوص عليها في التشريعات.

ويؤثر التضخم والزيادات في المرتبات وانتظام تعديل معلمات النظام (مثل الحد الأقصى للمرتبات المستخدم في حسابات الاستحقاقات) في كفاية الاستحقاقات، فعلى سبيل المثال إذا لم يُعدل الحد الأقصى للمرتبات المستخدم لتحديد الاستحقاقات دورياً على الأقل، تماشياً مع الزيادات في متوسط الأجور، فإنه سيجعل الاستحقاقات تدريجياً أقل جدوى للعاملين بأجور مرتفعة أو متوسطة.

ولدى منظمة العمل الدولية العديد من الصكوك القانونية، مثل اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102)، والتوصية المتعلقة بالأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202)، التي تقدم توجيهات لضمان كفاية الاستحقاقات إضافة إلى نطاق الشمول ومداه لفروع الضمان الاجتماعي التسعة جميعها: استحقاقات الرعاية الطبية، والمرض، والبطالة، وكبر السن، وإصابات العمل، والأسرة، والأمومة، والعجز، والباقيين على قيد الحياة.

### المبادئ

- ينبغي أن تطلق مؤسسة الضمان الاجتماعي مبادرات تهدف إلى تقديم استحقاقات كافية لشرائح السكان المشمولة الحالية والمستقبلية، أو دعم المبادرات القائمة في هذا الصدد.
- ينبغي أن تأخذ مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاعتبار تحليل الإكتواري وملاحظاته حول تحقيق أهداف النظام بشأن استبدال الدخل.
- ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الدخل التقاعدي المتأتي من مصادر أخرى بخلاف نظام معاش الضمان الاجتماعي عند تقييم كفاية استحقاقات معاش الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن يقيّم الإكتواري تطور معدلات الاستبدال أو المؤشرات الأخرى ذات الصلة (مثل ثروة المعاشات التقاعدية) لمختلف فئات الدخل والتاريخ الوظيفي، وينبغي كذلك أن يشير إلى أي تطور لكفاية الاستحقاقات يُحتمل تعارضه مع أهداف النظام. وقد ينجم مثل هذا التطور عن تعديل غير منتظم أو غير كافٍ لمعلمات النظام (كتعديلات الاستحقاقات تماشياً مع زيادة المرتبات أو التضخم)، أو عن اتجاهات خارجية.
- في حالة البلدان التي لم تصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102، ينبغي أن تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي مع الأطراف المعنية من أجل إحراز تقدم في عملية التصديق. وينبغي للإكتواريين إمداد مؤسسة الضمان الاجتماعي بأي معلومات ضرورية ذات طابع إكتواري قد تساعد على إحراز تقدم في عملية التصديق.
- تقتضي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 تنفيذ الدول الأعضاء المصدقة عليها ثلاثة على الأقل من أصل فروع الضمان الاجتماعي التسعة، على أن يشمل واحد على الأقل من هذه الفروع الثلاثة البطالة أو الطوارئ الطويلة الأجل.

## الآلية

- اتفاقيات منظمة العمل الدولية ملزمةٌ للدول الأعضاء التي صدقت عليها.
- ينبغي أن يحسب الإكتواري حساب نسب استبدال النظام الفعلية في ظل السيناريوهات المختلفة، وأن يقارنها مع معدل الاستبدال النظري للاستحقاقات المقدمة من النظام.
- ينبغي أن يحلل الإكتواري متوسط مبلغ الاستحقاقات وأن يوزعه في ضوء المؤشرات ذات الصلة مثل متوسط الدخل المؤمن عليها ومتوسط الأجور الوطنية والحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى الكفاف وخط الفقر من أجل تحليل كفاية الاستحقاقات وتقييمها. وينبغي أيضًا تحليل متوسط مبلغ الاستحقاقات لمجموعات مختلفة من المستفيدين، حسب نوع الجنس وحسب التاريخ الوظيفي على سبيل المثال، قدر الإمكان.
- من المهم بصفة خاصة أن يُقِيم الإكتواري المخاطر المرتبطة بأي مبالغ مقطوعة (كتلك المقطوعة من أنظمة الاشتراكات المحددة، على سبيل المثال)، وأثر البيئة الاجتماعية الاقتصادية القائمة والمستقبلية في كفاية الاستحقاقات. ويمكن القيام بهذا عن طريق تحليل مستوى الاستبدال الممكن من خلال تحويل المبلغ المقطوع إلى مدفوعات دورية استنادًا إلى افتراضات اقتصادية وديموغرافية مختلفة (مثل التضخم، والزيادات في الأجور، ومعدل العائد على الاستثمارات، ومتوسط العمر المتوقع) في وقت التقاعد. يقدم المبدأ التوجيهي 18 مزيدًا من التفاصيل بشأن تحويلات المبلغ المقطوع إلى دخل.
- ينبغي أن تستخدم مؤسسة الضمان الاجتماعي آليات تعديل ملائمة بغية تجنب التضائل التدريجي لقيمة الاستحقاقات الحقيقية؛ فعلى سبيل المثال يمكن تعديل الإيرادات السابقة المستخدمة في حسابات الاستحقاقات تماشيًا مع الزيادات في متوسط الأجور في المدة الفاصلة، ويمكن كذلك تعديل الاستحقاقات المدفوعة تماشيًا مع الزيادات في متوسط الأجور أو التضخم.
- ينبغي أن تستند مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1952 (رقم 102) للتأكد من امتثال معدلات المدفوعات الدورية الحالية فيما يتعلق بالشيخوخة وإصابات العمل (ما عدا في حالة العجز عن العمل) والعجز ووفاء العائل لمتطلباتها، والتأكد من مراجعة هذه المعدلات بانتظام. وينبغي أن تستند مؤسسة الضمان الاجتماعي أيضًا إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم 202.

## المبدأ التوجيهي 45. الشمول

يُحلل الوضع الحالي للشمول القانوني والشمول الفعال على السواء في ضوء التشريعات الحالية وإدارة النظام، وكذلك في إطار السياق العالمي لاتجاهات العمالة والتغيرات السكانية التي قد تؤدي إلى حدوث تغييرات في الشمول القانوني والفعال على حد سواء.

ويناقش هذا المبدأ التوجيهي الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها حينما يقيم الإكتواري شمول نظام الضمان الاجتماعي. ليس لنطاق شمول نظام الضمان الاجتماعي تأثيرات جوهرية على تمويل النظام فحسب، بل له تأثيرات سياسية أيضاً على نوع استحقاقات الضمان الاجتماعي المقدمة اليوم ومستقبلاً وكذلك نطاقها. ونطاق الشمول هو أحد المحركات الرئيسية في تحديد ما إذا كان السكان يحصلون على الحماية الاجتماعية أم لا. ومعدل الشمول الفعال مؤشر ضمني على كفاءة الإدارة، لا سيما في ضمان إمكانية حصول السكان على الحماية الاجتماعية وتعزيز عملية تحصيل الاشتراكات، إلى جانب ذلك فإن له آثار مالية جوهرية في النظام. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 3.

### المبادئ

- ينبغي أن تتأكد الدول الأعضاء التي صادقت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 من التنفيذ الفعلي للحد الأدنى من معايير الشمول المقررة نسبةً مئوية دنيا من السكان المشار إليهم لكل فرع من الفروع التسعة.
- ينبغي أن تستند تقييمات الأثر المالي لتوسيع نطاق الشمول إلى الافتراضات المحددة بشأن توسيع نطاق الشمول الفعال للمشاركين.
- ينبغي التمييز بين تدابير الشمول القانوني وتدابير الشمول الفعال، ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار الأعضاء المنتسبون الفاعلون وغير الفاعلين عند إجراء التوقعات.
- ينبغي أن تعكس قياسات الشمول الفعال كيفية تنفيذ الأحكام القانونية في الواقع، وعادة ما يكون الشمول الفعال أقل من الشمول القانوني نظراً لتحديات الامتثال والإنفاذ.
- ينبغي أن تحلل مؤسسة الضمان الاجتماعي الشمول القانوني والفعال الحاليين بغية اتخاذ قرارات مناسبة فيما يتعلق بالسياسات التي سيكون لها تأثير في تصميم النظام. ومن ثم فقد يؤثر هذا، بدوره، على الافتراضات المحددة فيما يتعلق بالشمول الفعال المستقبلي في مختلف الخيارات التي خضعت للتحليل في التقييم الإكتواري.
- تستند الافتراضات المتعلقة بالشمول القانوني والفعال المستقبليين أيضاً إلى الإرادة السياسية لتوسيع نطاق الشمول ليضم مجموعات غير مشمولة قانوناً بعد، والتدابير المزمع اتخاذها لتعزيز القدرات الإدارية للمؤسسات لتحقيق هذه الأهداف.
- سيتوقف تطور الشرائح السكانية المشمولة على التغيرات الديموغرافية والعمالية المستقبلية ذات الصلة بالنظام.
- ينبغي أن تدرك مؤسسة الضمان الاجتماعي أهمية رأي الإكتواري في توقع معدلات الشمول لشرائح السكان المرجعية، وكذلك للمجموعات السكانية الفرعية (معدلات الشمول حسب العمر أو النطاقات العمرية، أو نوع الجنس أو الصناعة، وما إلى ذلك).

■ متى قررت الأطراف المعنية إجراء إصلاح يهدف إلى توسيع نطاق شمول النظام القائم، ينبغي إجراء تحليل إكتواري ملائم لتقييم أثر ذلك في نظام الضمان الاجتماعي، وتقييم كفاية الاستحقاقات للمشمولين بالتوسع.

## الآلية

■ عند وضع الافتراضات بشأن التطور المستقبلي لمعدلات الشمول، ينبغي للإكتواري مراعاة ما يلي:

■ في حالة شمول النظام عمالاً موظفين بصفتهم مشتركين أو مستفيدين، ينبغي للإكتواري أن يفترض توقف التطور المستقبلي لعدد المشتركين الفاعلين الفعليين على الاتجاهات في السكان العاملين.

■ ينبغي أن يحلل الإكتواري معدلات الشمول القانوني والفعال مصنفةً حسب المجموعات الفرعية الرئيسية لشرائح السكان المرجعية؛ فعلى سبيل المثال معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة في العديد من البلدان أقل بكثير من معدلات مشاركة الرجل، وفي هذه الحالة ينبغي للإكتواري تقييم ما إذا كان من المعقول أن يفترض أن تزيد معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل بشكل أسرع من معدلات مشاركة الرجل.

■ في حالة شمول النظام عمالاً موظفين بصفتهم مشتركين أو مستفيدين، تُحدد معدلات الشمول الفعال الخاص بالعمر (النسبة المئوية لعدد الأشخاص الفاعلين المؤمن عليهم في الأعمار كافة إلى مجموع السكان العاملين في نفس العمر) بدءاً من تاريخ التقييم. وينبغي أن يحدد الإكتواري، بالاشتراك مع مؤسسة الضمان الاجتماعي، ما إذا كانت معدلات الشمول الفعال الخاص بالعمر ستظل ثابتة خلال مدة التوقع بأكملها أم ستتغير تدريجياً تماشياً مع الاتجاهات (كاتجاهات إضفاء الطابع الرسمي على سوق العمل عندما يشمل النظام العاملين بأجور في الاقتصاد الرسمي، أو اتجاهات مجال الإنفاذ القانوني). وهذا يضمن اتساق افتراضات الشمول مع اتجاهات الاقتصاد الكلي وسوق العمل على المدى الطويل، وينبغي أن تكون معدلات الشمول الناتجة واقعية ومبررة.

■ عند توقع الشمول الفعال لأي أنظمة خاصة بموظفي الخدمة المدنية، ينبغي أن يضع الإكتواري افتراضاً فيما يتعلق بمعدل نمو القطاع العام بالاشتراك مع مؤسسة الضمان الاجتماعي.

■ في حالة إجراء إصلاح لتوسيع نطاق الشمول القانوني أو الفعال، ينبغي لمؤسسة الضمان الاجتماعي الأخذ في الاعتبار سيناريوهات مختلفة بغية إيضاح التوقعات الخاصة بالإيرادات والتكاليف المرتبطة بتوسيع نطاق الشمول، وكذلك لتوقع معدل دفع الاستحقاقات أولاً بأول إلى جانب المؤشرات المالية والديموغرافية الأخرى ذات الصلة. وينبغي للإكتواري أن يعتمد على رأيه عند تقييم توسيع نطاق الشمول، وأن يراعي السياق الاجتماعي الاقتصادي الوطني، ويأخذ في الاعتبار آراء الأطراف المعنية.

■ عند وضع الافتراضات بشأن معدلات الشمول الفعال المستقبلي، ينبغي أن يأخذ الإكتواري في الاعتبار التغيرات المحتملة في إدارة البرنامج وإنفاذ القوانين؛ كما في حالة استثمار موارد إضافية على مستوى المؤسسة في تحسين التفتيش على أماكن العمل والحفاظ على سجلات التأمينات الاجتماعية وإدارة الاستحقاقات. وينبغي للإكتواري التشاور مع الإدارة، وتحديد حجم التوقعات.

■ لما كان للشمول آثار مالية كبيرة في النظام، ينبغي أن تخضع مؤسسة الضمان الاجتماعي متغيرات الشمول لتحليل حساسية مستفيض باستخدام سيناريوهات ديموغرافية واقتصادية مختلفة إلى جانب افتراضات مختلفة بشأن معدل الشمول بما يعكس التطورات الاجتماعية الاقتصادية والكفاءة الإدارية المستقبلية، وينبغي أيضاً الأخذ في الاعتبار آثار التغييرات القانونية والإدارية المحتملة.

- ينبغي أن تستخدم تقديرات نطاق الشمول القانوني المعلومات المتعلقة بالفئات المشمولة بأنظمة قانونية لمجال بعينه من مجالات الضمان الاجتماعي (أحد فروع الضمان الاجتماعي) كما هو محدد بالتشريعات، والمعلومات الإحصائية المتاحة التي تحدد عدد الأشخاص المشمولين قانوناً على المستوى الوطني.
- عند قياس نطاق الشمول الفعال، ينبغي التمييز بين الشمول المقاس من حيث الأشخاص المحميين، وذاك المقاس من حيث المستفيدين الفعليين.
- الأشخاص المحميون هم أولئك الذين تكون أو ستكون لديهم إمكانية شمولهم باستحقاقات ولكن قد لا يحصلون عليها بالضرورة، مثل أولئك الذين يدفعون اشتراكات التأمين الاجتماعي لحالات طوارئ محددة مثل معاشات الشيخوخة واستحقاقات البطالة؛
- يبين معدل شمول المستفيدين نسبة المستفيدين الفعليين من استحقاقات الضمان الاجتماعي (مثل معاشات الشيخوخة واستحقاقات البطالة) إلى أولئك الذين ينبغي أن يكونوا مشمولين (مثل جميع السكان فوق سن التقاعد، أو جميع الأشخاص العاطلين عن العمل).



## المبدأ التوجيهي 46. آثار التغييرات والإصلاحات في الاستحقاقات والتمويل

لا بد من مشاركة الإكتواري عند النظر في التغييرات البارومترية والهيكلية لنظام الضمان الاجتماعي.

غالبًا ما تنجم التغييرات في أنظمة الضمان الاجتماعي عن شواغل تتعلق بالاستدامة المالية المستقبلية وكفاية الاستحقاقات الحالية والمستقبلية، وقد تكون إصلاحات البرامج والمنظومة عموماً بارومترية؛ أي تتعلق أساساً بالتغييرات في معايير الأهلية ومستويات الاستحقاقات وتمويل النظام. أما الإصلاحات الهيكلية فتشير إلى التغييرات الأكثر أهمية في طبيعة الاستحقاقات، بما في ذلك استحداث أنظمة تأمين اجتماعي أو اعتماد أحكام جديدة فيما يتعلق بالاستحقاقات (كشمول حالات طارئة جديدة) أو التغييرات الأخرى في طبيعة الاستحقاقات (كالانتقال من الاستحقاقات المحددة إلى الاشتراكات المحددة).

### المبادئ

- ينبغي مناقشة تغييرات النظام مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركاء الثلاثيون، وينبغي أن تتخذ القرارات من خلال إجراء عملية حوار. كما ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية أو البارومترية إلى التقييمات الإكتوارية وغيرها من الحسابات الإكتوارية التي يمكن إجراؤها على أساس كل حالة على حدة للنظر في آثار التغييرات المقترحة.
- ينبغي إجراء التقييمات والحسابات الإكتوارية باستخدام منهجيات ومجموعة افتراضات ملائمة، وينبغي لها أن تسفر عن نتائج يمكن استخدامها لقياس الأثر المالي للتغييرات المقترحة في استدامة النظام وكفاية الاستحقاقات.
- قد تتعلق التغييرات البارومترية لنظام الضمان الاجتماعي بشروط الأهلية للاستحقاق، أو حزمة الاستحقاقات أو مستواها، أو إدراج فئة جديدة من السكان المؤمن عليهم، أو تمويل النظام (بما في ذلك التغييرات في معدل الاشتراك).
- في حالة الأنظمة المتعددة الأركان، قد يتطلب إدخال تعديلات على المكونات الأخرى لاستحقاقات التقاعد والاستحقاقات الصحية (مثل استحداث أنظمة التقاعد المهني الإلزامي أو الأنظمة الصحية الخاصة، أو إجراء تغييرات عليها) مراجعة أحكام نظام الضمان الاجتماعي المتعلقة بالاستحقاقات.
- ينبغي أن يقدم الإكتواري توصيات بشأن إدخال تعديلات على أحكام النظام استناداً إلى نتائج التقييمات الإكتوارية والحسابات الأخرى.
- قد يؤثر إجراء إصلاحات هيكلية أيضاً على الفروع الأخرى لنظام الضمان الاجتماعي، ومن ثم ينبغي أن يجري الإكتواري تحليلاً مستفيضاً لمساعدة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات مستنيرة.
- عند إجراء تغييرات هيكلية أو بارومترية لنظام الضمان الاجتماعي، من المهم أن تعالج مؤسسة الضمان الاجتماعي وكذلك الأطراف المعنية الأخرى مسألة توفير الحماية للحقوق المستحقة. وينبغي إجراء تقييم إكتواري لتقييم درجة الحماية للحقوق المستحقة الناشئة عن الإصلاحات الهيكلية.
- يمكن أن تؤثر التغييرات في الاستحقاقات والتمويل على عدة أجيال؛ لذلك فمن المهم، عند إدخال تغييرات على النظام، أن تتاح مدة انتقالية كافية قبل التنفيذ الكامل لهذه التغييرات بغية أن يكون لدى الناس ما

يكفي من الوقت لضبط سلوكهم، وسيصب الإسهام الإكتواري بشأن تأثيرات مقترحات الإصلاح المختلفة في الكفاية وتكاليف التمويل في هذا التحليل.

## الآلية

- ينبغي إعداد تقرير إكتواري مخصص وإجراء حسابات عند إدخال تغييرات جوهرية على النظام، وينبغي أن يُقدم هذا التقرير إلى صانعي القرارات الحاليين والأطراف المعنية الأخرى المعلومات المتعلقة بالآثار المالية للتغييرات المقترحة إلى جانب تأثيرها في كفاية الاستحقاقات.
- غالبًا ما يحتاج إدخال تعديلات على مكونات الاستحقاقات الأخرى في النظام المتعدد الأركان إجراء الإكتواري تقييمًا بغية تقييم أثر ذلك في كفاية الاستحقاقات عمومًا. وينبغي أن يبين الإكتواري في التقرير الإكتواري الآثار الديموغرافية والمالية الطويلة الأجل لأي تعديلات مقترحة، ومقارنة هذه التوقعات مع تلك الموضوعة في إطار الأحكام القانونية الحالية.
- ينبغي الرجوع إلى المبدأ التوجيهي 41 بشأن تقييم أنظمة الضمان الاجتماعي الجديدة عند اقتراح إصلاحات هيكلية أو استحداثها (كاستحقاقات حالات الطوارئ الجديدة، وتوسيع نطاق الشمول ليضم فئات جديدة من العمال، وما إلى ذلك).
- ينبغي التواصل مع المستفيدين بشأن التغييرات الجوهرية التي تطرأ على تصميم النظام، بصورة واضحة. ويرد مزيد من التفاصيل بشأن التواصل في الجزء دال، لا سيما المبدأ التوجيهي 27.



## ح. الخبرة المهنية والتوظيف والتدريب في مجال العمل الإكتواري داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي

ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من أن متطلبات المهارات والخبرات الخاصة بالإكتواريين الداخليين والخارجيين القائمين بأعمال المؤسسة واضحة المعالم وكافية وخاضعة للرصد، وينبغي أن تدعم أيضًا الجهود التي يبذلها الإكتواريون في الحصول على المؤهلات ذات الصلة والاضطلاع بالتدريب وأنشطة التطوير المهني المستمر كما حددتها الهيئات المهنية الوطنية و/أو الدولية. وينبغي أن تنظر مؤسسة الضمان الاجتماعي في مجموعة من المسائل عند تقييم ما إذا كان الإكتواري الداخلي أم الخارجي أكثر ملاءمة للاضطلاع بالعمل الإكتواري، وينبغي أن يكون هناك أيضًا تنسيق وتواصل مناسبان بين الإكتواري أو الإدارة الإكتوارية وإدارتي التمويل والموارد البشرية لضمان تحقيق الأهداف وتوافر الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام.

## المبدأ التوجيهي 47. استقلالية الإكتواري

تتخذ مؤسسة الضمان الاجتماعي والسلطات الإشرافية الإجراءات التي تمكنها من ضمان استقلالية الإكتواري والحفاظ عليها.

وتعتمد جودة العمل الإكتواري المضطلع به لصالح مؤسسة الضمان الاجتماعي، ونيابة عنها، ودقته وموثوقيته على حماية استقلالية الإكتواريين وأعمالهم. وقد يواجه الإكتواري ضغوطاً داخلية أو قيوداً من داخل المؤسسة، وقد يواجه الإكتواري أو مؤسسة الضمان الاجتماعي أيضاً ضغوطاً خارجية (كالضغوط السياسية على سبيل المثال). وينبغي التخفيف من حدة المخاطر التي تهدد استقلالية العمل المضطلع به من خلال اتخاذ تدابير ملائمة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية إلى جانب الدعم التشريعي والتنظيمي، وينبغي أيضاً أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي ضمانات لتقييم ما إذا كان الإكتواري يواجه أي تضارب في المصالح، وتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها في مثل هذه الحالات.

### المبادئ

- ينبغي أن تسهم مؤسسة الضمان الاجتماعي، متى كان ذلك ممكناً، في الآليات التنظيمية التي تدعم استقلالية الإكتواري وأن تعزز التشريعات واللوائح الصادرة في هذا الصدد ودعمها.
- بغض النظر عن أي تشريعات قائمة سارية، ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي السياسات الداخلية والإجراءات التي تكفل:
- عدم تأثر الإكتواري أكثر مما ينبغي بالاعتبارات الداخلية أو الخارجية التي قد تؤثر في نتائج عمله أو التوصيات المنبثقة عنه؛
- قدرة الإكتواري على الاضطلاع بعمله دون تدخل داخلي أو خارجي غير مسوغ ولا لزوم له.
- حينما تكون استقلالية الإكتواري معرضة للخطر، ينبغي أن يسلط الضوء على الآثار المالية والتشغيلية الناتجة عن ذلك وإبلاغ الأطراف المعنية بها، وينبغي أن تدعم مؤسسة الضمان الاجتماعي هذا الإجراء.
- ينبغي أن تكون مسألة استقلالية الإكتواري جزءاً من عملية إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.

### الآلية

- ينبغي أن يتمتع الإكتواري بإمكانية الوصول الكافي إلى البيانات، والقدرة على اختيار المنهجية والافتراضات الأكثر ملاءمة لاستخدامها، وألا يتأثر باعتبارات خارجية أو يخضع لضغوط داخلية قد تؤثر في الحسابات والنتائج والتوصيات.
- ينبغي أن تسهل مؤسسة الضمان الاجتماعي استقلالية الإكتواري من خلال وضع إجراءات مناسبة ورصدها. ينبغي أن تكون الإجراءات الخاصة بعملية استعراض الأقران الداخلية واستعراض الخبر الخارجي والتحكم التشغيلي في سياق إطار إداري فعال مبينة بوضوح في هيئة وثائق مكتوبة.
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي سياسة مكتوبة تحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها عند انتهاك استقلالية الإكتواري، واحترام هذه السياسة، وينبغي أن يرصد أحد كبار الموظفين أو الخبراء المستقلين المعنيين رصداً منتظماً ما إذا كانت هذه الإجراءات تُتبع بشكل صحيح أم لا.

- ينبغي إعداد تقارير منتظمة تنظر في مدى مراعاة استقلالية الإكتواري، والخطوات المتخذة لضمان استقلاليته وكذا التدابير المتاحة حينما لا تتحقق هذه الاستقلالية. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن يتضمن الاستعراض الخارجي للعمل الإكتواري تقييمًا لما إذا كان الإكتواري قد مارس عمله بمنأى عن أي قيود داخلية أو خارجية مسوغ لها أم لا (عند وضع الافتراضات مثلًا).
- ينبغي التركيز بشكل خاص على تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتصورة التي تواجه الإكتواري، وينبغي توفير أساليب لتقييم تضارب المصالح، فضلًا عن التدريب الملائم للموظفين ذوي الصلة المشاركين في أداء العمل الإكتواري، وينبغي أن تدعم عمليات استعراض أقران ملائمةً هذا الهدف.
- ينبغي أن تتسق التدابير المتخذة مع ممارسات الحوكمة العامة وعمليات إدارة المخاطر القائمة الرامية إلى الحد من المخاطر في مثل هذه الحالات، وتستند إليها. وقد يكون هذا ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بتقديم المشورة الفنية وفصلها عن عملية صنع القرار.
- ينبغي أن يستند الإكتواري ومؤسسة الضمان الاجتماعي إلى توصيات الممارسات الجيدة والمعايير الإكتوارية الوطنية والدولية لدعم استقلالية الإكتواري.

## المبدأ التوجيهي 48. الاختيار بين الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الداخلية والخارجية

تقرر مؤسسة الضمان الاجتماعي ما إذا ينبغي الاستعانة بالخبرات الداخلية أم الخارجية للاضطلاع بالأعمال الإكتوارية المتعلقة بأنظمة الضمان الاجتماعي، وتسعى إلى تطوير الخبرات الإكتوارية الداخلية لأداء العمل الإكتواري الخاص بنظام الضمان الاجتماعي.

ينبغي أن يكون الاختيار بين الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الداخلية والخارجية في سياق مؤسسة الضمان الاجتماعي وأن يراعي البيئة التي تعمل في ظلها المؤسسة، وينبغي أن تراعي مؤسسة الضمان الاجتماعي في اتخاذها لهذا القرار احتياجات جميع أنظمة الضمان الاجتماعي التي تندرج في إطار مسؤوليات المؤسسة وخصائصها. وقد يتوقف الاختيار فيما يتعلق بالإسهام الإكتواري الداخلي أو الخارجي على نوع العمل الذي يلزم القيام به، نظرًا لاختلاف المجالات المحتملة للمشاركة الإكتوارية.

### المبادئ

- ينبغي أن تهدف مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى إنشاء إدارة إكتوارية داخلية تكون مسؤولة عن بعض الأعمال الإكتوارية المزمع الاضطلاع بها أو جميعها، ويقدم المبدأان التوجيهيان 49 و50 معلومات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق هذا الهدف.
- ينبغي أن تقيم مؤسسة الضمان الاجتماعي، استنادًا إلى أولوياتها، مزايا الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الخارجية والداخلية في مجالات مختلفة من المشاركة الإكتوارية وكذا مخاطرها، وينبغي توثيق عملية التقييم توثيقًا صحيحًا. كما ينبغي إعادة النظر في الترتيبات القائمة التي تتعلق بالاستعانة بالخبرات الإكتوارية الداخلية أو الخارجية على نحو منتظم لتقييم ما إذا كانت لا زالت تلبى الاحتياجات المتغيرة لمؤسسة الضمان الاجتماعي أم لا. ومع تطور الإدارة الإكتوارية الداخلية، ينبغي أن تنظر مؤسسة الضمان الاجتماعي في نقل مزيد من المهام من مقدمي الخدمات الإكتوارية الخارجيين إلى الإكتواريين الداخليين.

### الآلية

- عند اتخاذ القرار فيما إذا كان ينبغي الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الخارجية أم الداخلية، ينبغي أن تراعي مؤسسة الضمان الاجتماعي:
  - عدد أنظمة الضمان الاجتماعي التي تديرها المؤسسة وتعقيدها.
  - طبيعة العمل الإكتواري الذي يلزم القيام به ونطاقه كالتقييمات الإكتوارية، والحسابات الإكتوارية، والمشاركة الإكتوارية في تحليل المخاطر وعملية الاستثمار، وإسداء المشورة الإكتوارية بشأن تصميم النظام، وما إلى ذلك؛
  - وجود تضارب مصالح فعلية أو متصورة، أو احتمالية ظهورها؛
  - التطور المحتمل لحجم العمل الإكتواري مستقبلاً وطبيعته.
- قد تقرر مؤسسة الضمان الاجتماعي الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الداخلية في بعض مجالات الأنشطة الإكتوارية، والاستعانة بالموارد الخارجية في مجالات أخرى.

■ تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها عند الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الداخلية، على سبيل المثال لا الحصر:

- توافر الخبرات الإكتوارية الداخلية القائمة، فضلاً عن مهارات الإكتواريين الداخليين وكفاءاتهم وخبراتهم؛
- الجدوى من خلق الخبرات الإكتوارية الداخلية أو تعزيزها من خلال استقطاب الأفراد المؤهلين واستبقائهم وتطوير كفاءاتهم؛
- توافر الموارد التكنولوجية اللازمة لإجراء العمل الإكتواري؛
- قدرة مؤسسة الضمان الاجتماعي على ضمان الحفاظ على الخبرات الإكتوارية الداخلية ونقل المعارف؛
- قدرة مؤسسة الضمان الاجتماعي على ضمان استقلالية الإكتواريين الداخليين؛
- التكلفة المالية للاضطلاع بالعمل الإكتواري داخلياً.

■ تشمل العوامل التي ينبغي مراعاتها عند الاستعانة بالخبرات الإكتوارية الخارجية، على سبيل المثال لا الحصر:

- توافر خبرات خارجية وطنية أو دولية تتمتع بالموثوقية؛
- قدرة مؤسسة الضمان الاجتماعي على إجراء عملية اختيار شفافة وتنافسية، وربما من خلال الاستعانة بطرف ثالث؛
- مراعاة تبعات تغيير مقدم الخدمات الإكتوارية الخارجي والعمليات الانتقالية اللاحقة.
- جدوى تنفيذ الضوابط الخارجية للخدمات الإكتوارية المقدمة، ومنها على سبيل المثال:
  - امتثال العمل الإكتواري لمعايير الممارسة الوطنية أو الدولية؛
  - ملاءمة عمليات مقدم الخدمات الخارجي فيما يتعلق بالبيانات بما في ذلك المسائل المتعلقة بالخصوصية؛
  - المؤهلات المهنية للأفراد الذين يوظفون بالعمل الإكتواري؛
  - رصد تضارب المصالح (الحقيقية والمتصورة) ومنعها؛
  - عمليات استعراض الأقران.
- التكاليف والشروط التعاقدية المتعلقة بتعيين الإكتواري الخارجي.

■ ينبغي توثيق عملية الاختيار الخاصة بتعيين الخبير الخارجي، ومن المرجح أن تتضمن هذه العملية النظر في خبرة الإكتواري الخارجي ورب عمله وكفاءتهما، والتكاليف والشروط التعاقدية، والمنهجيات المستخدمة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات الإدارة واستعراض الأقران، والمؤهلات الفنية للموظفين.

## المبدأ التوجيهي 49. المؤهلات

يتمتع الإكتواريون وغيرهم من مهنيي الضمان الاجتماعي الذين يقدمون الخدمات الإكتوارية لأنظمة الضمان الاجتماعي بالمؤهلات والخبرات المناسبة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم. والإكتواري المؤهل هو الإكتواري الذي يتمتع بعضوية جمعية إكتوارية مهنية وطنية (أو دولية، أو يعمل على استيفاء متطلبات العضوية)؛ والذي يتبع المعايير المهنية المطبقة، وقواعد السلوك المهني، ومتطلبات التطوير المهني المستمر.

وتعتمد جودة العمل الإكتواري المضطلع به لصالح أنظمة الضمان الاجتماعي إلى حد كبير على المؤهلات والمهارات والخبرات التي يتمتع بها المهنيون القائمون بهذا العمل. وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأ التوجيهي 51 والجزء 51 من هذه المبادئ التوجيهية.

ويفرق هذا المبدأ التوجيهي بين الإكتواري المعترف بانتسابه إلى العمل الإكتواري أو الذي لديه مؤهل يتطلب تقييمًا رسميًا لمهاراته وخبراته («الإكتواري») وغيره من مهنيي الضمان الاجتماعي الذين يؤدون أعمالًا إكتوارية لصالح مؤسسة الضمان الاجتماعي.

### المبادئ

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي متطلبات الأهلية للإكتواريين وغيرهم من مهنيي الضمان الاجتماعي الذين يؤدون أعمالًا إكتوارية تتعلق بأنظمة الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن تشجع مؤسسة الضمان الاجتماعي على تطوير مهنة الإكتواري على المستوى الوطني وأن تعمل عن كثب مع الجمعيات المهنية القائمة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من تطبيق مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية معايير مهنية مناسبة فيما يتعلق بالعمل الإكتواري في مجال الضمان الاجتماعي، إضافة إلى قواعد السلوك المهني.
- قد تنظر مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز التشريعات التي تتطلب تنفيذ الإكتواريين لبعض الخدمات والأعمال الخاصة بأنظمة الضمان الاجتماعي.
- ينبغي أن تدعم مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواريين الداخليين للحصول على المؤهلات المطلوبة والحفاظ عليها.
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي ضوابط للتأكد من امتثال الإكتواريين للمعايير المهنية ذات الصلة، ومتطلبات التطوير المهني المستمر، وقواعد السلوك المهني.
- إذا وظفت مؤسسة الضمان الاجتماعي مهنيي ضمان اجتماعي، لا ينتمون لمؤسسة مهنية رسمية، لأداء أعمال إكتوارية فينبغي أن تشمل متطلباتها اتباع هؤلاء المهنيين للمعايير المهنية ذات الصلة، ومتطلبات التطوير المهني المستمر، وقواعد السلوك المهني للمؤسسة الإكتوارية الوطنية (أو الدولية). وفي حالة أداء مهنيي الضمان الاجتماعي من غير الإكتواريين أعمالًا إكتوارية فينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من أنه إضافة إلى المعايير الإكتوارية فإن هؤلاء المهنيين يمثلون للمعايير المهنية، ومتطلبات التطوير المستمر، وقواعد السلوك المهني لمؤسساتهم المهنية، بما في ذلك تجنب تضارب المصالح.

## الآلية

- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي المتطلبات المهنية للأفراد الذين يؤدون أعمالاً إكتوارية تتعلق بأنظمة الضمان الاجتماعي. وقد تتضمن هذه المتطلبات، على سبيل المثال لا الحصر:
  - أن يكون عضوًا في جمعية أو هيئة إكتوارية معترف بها وطنيًا أو دوليًا، وأن يتمتع بالخبرة الكافية.
  - أن يكون مهنيًا مؤهلًا (مختصًا في الرياضيات أو إحصائيًا أو اقتصاديًا) حاصلًا على برامج تدريبية ذات صلة في الأساليب الإكتوارية للضمان الاجتماعي أو لديه معرفة بالموضوع مثبتة من خلال سلسلة من الاختبارات.
  - أن يكون مهنيًا مؤهلًا (مختصًا في الرياضيات أو إحصائيًا أو اقتصاديًا)، لا تكون مؤهلاته الرسمية بالضرورة ذات طبيعة إكتوارية، لكنها ترتبط بالعمل الإكتواري في أنظمة الضمان الاجتماعي.
  - أن يكون ذا خبرة مهنية ذات صلة طويلة.
- متى أمكن، ينبغي أن يسعى المهني المؤهل إلى الحصول على اعتراف إكتواري من الهيئة الوطنية ذات الصلة.
- ينبغي أن تشجع مؤسسة الضمان الاجتماعي الجمعيات الإكتوارية الوطنية على الحصول على عضوية كاملة في الجمعية الإكتوارية الدولية لضمان مماثلة الممارسات الإكتوارية الوطنية لأفضل الممارسات الدولية.
- ينبغي أن تشجع مؤسسة الضمان الاجتماعي الجمعيات الإكتوارية الوطنية على اعتماد الإصدار الثاني من المعايير الدولية للممارسة الإكتوارية، إضافة إلى المعايير الدولية الأخرى للممارسات الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية وتعلق بالعمل الإكتواري المؤدى لأنظمة الضمان الاجتماعي. وفي حالة وجود معايير مهنية وطنية بشأن العمل الإكتواري لأنظمة الضمان الاجتماعي فينبغي أن تشجع مؤسسة الضمان الاجتماعي الجمعيات الإكتوارية الوطنية على موازنة تلك المعايير مع المعايير الدولية للممارسات الإكتوارية الصادرة عن الجمعية الإكتوارية الدولية.
- ينبغي أن تساعد مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواريين الموظفين داخليا ومهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين لأعمال إكتوارية على حضور دورات تدريبية وعلى دفع الرسوم المهنية والتدريبية الضرورية للحصول على متطلبات الأهلية اللازمة لأداء الأعمال الإكتوارية لأنظمة الضمان الاجتماعي أو الحفاظ عليها.
- ينبغي أن تضع مؤسسة الضمان الاجتماعي إجراءات موثقة جيدا للتحقق المنتظم من المؤهلات والمعايير والخبرة المهنية للإكتواريين وغيرهم من مهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين أعمالاً إكتوارية (مثلًا من خلال الاتصال بالمؤسسات المهنية).



## المبدأ التوجيهي 50. التوظيف والبنية التحتية

في حالة استخدام موارد داخلية لأداء الأعمال الإكتوارية تحتفظ مؤسسة الضمان الاجتماعي بمستويات توظيف كافية وتزود القسم الإكتواري بالموارد اللازمة للتأكد من تنفيذ المهام على نحو فعال.

وينبغي قراءة هذا المبدأ التوجيهي بالاقتران مع المبدأين التوجيهيين 49 و51.

### المبادئ

- ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من تماشي أنشطتها المخططة التي تشمل مساهمة إكتوارية مع الموارد البشرية الملائمة المتوفرة، ومتى كان مستوى التوظيف غير كافٍ فينبغي وضع إستراتيجيات مناسبة للموارد البشرية وتنفيذها، بما في ذلك الميزانية الضرورية.
- ينبغي أن تحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي الكفاءات المطلوبة لتنفيذ الأعمال الإكتوارية، ومتى حُددت الفجوة في الكفاءات أو المؤهلات أو الخبرات فينبغي وضع خطة مفصلة تتناول كيفية سد هذه الفجوات.
- ينبغي أن تكون مؤسسة الضمان الاجتماعي على علم بالاحتياجات التكنولوجية الخاصة بالقسم الإكتواري وأن تتأكد من تلبية تلك الاحتياجات المناسبة.

### الآلية

- ينبغي أن تنسق مؤسسة الضمان الاجتماعي أنشطتها لتخطيط الأعمال والميزانية والموارد البشرية.
- يمكن سد الفجوات المحددة في الكفاءات أو المؤهلات أو الخبرات من خلال الجمع بين برامج التدريب المناسبة باستخدام الموارد الخارجية أو الداخلية وإستراتيجيات التوظيف أو الاستبقاء المناسبة، إضافة إلى الإجراءات الأخرى المطبقة.
- ينبغي أن يحدد القسم الإكتواري متطلبات الموارد التكنولوجية وموارد البنية التحتية اللازمة لأداء العمل الإكتواري، وقد تتضمن هذه الموارد برمجيات خاصة (مثل برامج الكمبيوتر المستخدمة للتقييمات الإكتوارية، وقواعد البيانات، وأدوات إدارية، وما إلى ذلك) ومعدات (مثل الحواسيب المزودة بموارد حسابية وموارد ذاكرة كافية). كما ينبغي توثيق هذه المتطلبات، وتسويغها ومناقشتها مع الإدارة.
- ينبغي أن يحدد القسم الإكتواري متطلبات الموارد المرتبطة باستمرار الأعمال في الأحوال التي يتأثر فيها بمستويات مختلفة من توقف العمل، وينبغي توثيق هذه المتطلبات وتسويغها ومناقشتها مع الإدارة، كما ينبغي كذلك أن تنعكس في خطة استراتيجية عمل مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- إذا شعر الإكتواري أن الموارد المتاحة له غير كافية، عند إجراء التقييم الإكتواري، فينبغي إثارة هذا الأمر حالما أمكن مع الشخص أو القسم المسؤول داخلياً.



## المبدأ التوجيهي 51. تطوير الخبرة المهنية والحفاظ عليها

يطور الإكتواري وغيره من مهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين أعمالاً إكتوارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي خبرتهم المهنية الضرورية لأداء العمل الإكتواري المطلوب ويحافظون على مستوى عالٍ منها. وفي حالة استخدام موارد داخلية لأداء العمل الإكتواري، تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من توفير الفرص الكافية للإكتواريين وغيرهم من مهنيي الضمان الاجتماعي للحفاظ على المعرفة الفنية، والخبرة المهنية، والسلوك المناسب، بما في ذلك إدارة تضارب المصالح المحتملة.

ويفرق هذا المبدأ التوجيهي بين الإكتواري المعترف بانتسابه إلى العمل الإكتواري أو الذي لديه مؤهل يتطلب تقييماً رسمياً لمهاراته وخبراته («الإكتواري») وغيره من مهنيي الضمان الاجتماعي الذين يؤدون أعمالاً إكتوارية لصالح مؤسسة الضمان الاجتماعي.

### المبادئ

- إذا كان الإكتواري أو غيره من مهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين أعمالاً إكتوارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي عضواً في جمعية مهنية ذات متطلبات للتطوير المهني المستمر ذات صلة بالعمل الإكتواري المؤدى فينبغي أن يمثل لهذه المتطلبات.
- إذا لم يكن الإكتواري أو غيره من مهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين أعمالاً إكتوارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي عضواً في جمعية مهنية ذات متطلبات للتطوير المهني المستمر ذات صلة بالعمل الإكتواري المؤدى فينبغي أن تعد مؤسسة الضمان الاجتماعي خطة للتطوير المهني ذي الصلة بالعمل المؤدى، ومراقبة الامتثال لهذه الخطة مراقبة مستمرة.
- ينبغي أن تشجع مؤسسة الضمان الاجتماعي الإكتواري وغيره من مهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين عملاً إكتوارياً لمؤسسة الضمان الاجتماعي على المشاركة في البحوث الوطنية والدولية في المجالات ذات الصلة بالعمل الإكتواري المزمع تأديته (مثل وضع الافتراضات الاقتصادية والديموغرافية، والنمذجة الإكتوارية، والمنهجية، والنهوج التمويلية، وما إلى ذلك).

### الآلية

- ينبغي أن تتأكد مؤسسة الضمان الاجتماعي من توفر فرص كافية خارجياً وداخلياً أمام الإكتواري وغيره من مهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين أعمالاً إكتوارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي لاستيفاء متطلبات التطوير المهني المستمر، أو التأكد من وجود خطة للتطوير المهني ذي الصلة بالعمل المؤدى. وقد يتضمن هذا (ضمن أشياء أخرى):
  - تدريب في الموقع يجريه خبراء داخليون أو خارجيون؛
  - حضور مؤتمرات وفعاليات وتدريبات وطنية ودولية، بما في ذلك دون الحصر تلك التي تنظمها الإيسا ومنظمة العمل الدولية والجمعية الإكتوارية الدولية والجمعيات المهنية الوطنية؛
  - الوصول إلى موارد التدريب ذات الصلة.

- ينبغي أن تخصص مؤسسة الضمان الاجتماعي الوقت والموارد الكافية للتعليم المهني المستمر عند وضع خطط الموارد البشرية وميزانيات المؤسسة.
- ينبغي أن تيسر مؤسسة الضمان الاجتماعي تفاعل الإكتواريين وغيرهم من مهنيي الضمان الاجتماعي المؤدين أعمالاً إكتوارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي مع الخبراء الوطنيين والدوليين في مجالات الضمان الاجتماعي والديموغرافيا والاقتصاد وما إلى ذلك.

## شكر وتقدير

وضعت المبادئ التوجيهية بشأن العمل الإكتواري في مجال الضمان الاجتماعي بالاشتراك بين منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا)، بقلم Assia Billig و Jean-Claude Ménard من مكتب كبير الإكتواريين - مكتب مراقب المؤسسات المالية، كندا، و Simon Brimblecombe من الأمانة العامة للإيسا، و Hiroshi Yamabana و André Picard و Cristina Lloet و Anne Drouin من منظمة العمل الدولية.

وتتقدم منظمة العمل الدولية والإيسا بالشكر إلى الجمعية الإكتوارية الدولية لما قدمته من دعم وتعليقات واقتراحات مفيدة، وكذا الشكر موصول للمكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لما أبدوه من تعليقات. وتود منظمة العمل الدولية والإيسا أن تشكرا بالاسم كلاً مما يلي لمشاركاتهم وتعليقاتهم: Gilles Binet، Chris Daykin، Sage De Clerck، Fabio Durán Valverde، Karen Glenn، Paul Goebel، Yves Guérard، Jens Gruetz، Reza Kashef، Philippe Guèvremont، Anna Kwiecińska، Georges، Denis Martin، Martin Lunnon، Ibrahim Mehanna، Robert Olieman، Isabel Ortiz، Langis Junichi، Marshall Budd Reinsdorf، Ulrich Reineke، Pierre Plamondon، Tibor Parnicky، Mick Silver، Jean-François Terrien، Jorrit Zwijnenburg، وصندوق المعاشات في الاتحاد الروسي.

4 route des Morillons  
Case postale 1  
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17  
F: +41 22 799 85 09  
E: [issa@ilo.org](mailto:issa@ilo.org) | [www.issa.int](http://www.issa.int)

